



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد - قسم المصارف والتأمين

الشركات الصغيرة والمتوسطة

تكامل المنتج التمويلي مع الإطار المؤسسي

Small and Medium companies

The integration of financing product with the institutional framework

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد:

كنان كمال الدين الشماط

إشراف:

أ.د. رانيا زيرير

2020

إقرار

أنا الطالب: كنان كمال الدين الشماط ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية أصرّح بأن هذه الدراسة غير مقتبسة، أو منقولة، أو محرّفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قُبلت للحصول على أي شهادة أو درجة علمية.

دمشق 2020/06/12

اسم الطالب: كنان كمال الدين الشماط

التوقيع:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

سورة طه الآية 114

شكر وتقدير

بعد أن وفقت لإتمام هذه الرسالة فإنه من بالغ سروري أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتورة المشرفة رانيا زيرير التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة وعلى متابعتها المستمرة وتوجيهاتها الدائمة وملاحظاتها القيمة التي ساهمت في إنجاز هذه الدراسة، فقد وجهتني وأرشدتني ولم تبخل عليّ بوقتها وجهدها، فكان لها الفضل الكبير والبصمة الواضحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة الحكم الدكتور ياسر أبو حسون والدكتور مطيع الشلبي على ما بذلوه من وقت وجهد في القراءة والمناقشة جزاهم الله عني ألف خير.

كما أتقدم بعميق الشكر والتقدير إلى الدكتور همام الجزائري على المعلومات والإرشادات التي زودني بها في فترة تسجيل البحث و إلى جميع السادة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المصارف والتأمين على توجيهاتهم القيمة ونصائحهم المفيدة التي ساهمت في إنجاز هذه الرسالة، بالإضافة لكل من ساعد على إتمام هذه الدراسة وأخص بالشكر الزملاء والأصدقاء في مصرف سورية المركزي وكل من قدم لي العون ومد لي يد المساعدة، وزودني بالمعلومات اللازمة.

وفي النهاية عظيم الامتنان والشكر والعرفان لعائلتي و أصدقائي وزملائي لما أحاطوني به من رعاية وتشجيع.

لكم جميعاً

الإهداء:

إلى أرض الطهارة والأطهار، أرض الشهداء ورجال الله، أرض الخير والكرم والشهامة

سورية

إلى نبضات قلبي، ملاكي الجميل وغايي ومبتغاي في هذه الدنيا، من علمتني أن أكون أنا وأن أقف في نهاية كل
جولة في هذه الحياة

أمي

إلى مصدر قوتي وصديقي الأبدي، الذي علمني أن الأخلاق هي المرجع الأهم في حياتي وأن أبقى شامخاً وفيماً لبلدي

أبي

إلى سندي وعزوتي، عزي وعرابي، من يمسك يدي بعد كل انكسار وبعد كل نصر

أخي حسن

إلى أمير قلبي وطفلي المدلل، من ينعكس جمال روحه على شكله، الوفي والصادق

أخي محمد

إلى مصدر الإلهام، من اهتمت بأدق التفاصيل وكانت عوناً لي في هذه الحياة ورسمت معي سطورها الجميلة

حبيبتي

إلى الرجل الصادق، من كان كلامه وملاحظاته مرشداً في تحقيق هدي وكان معي لحظة بلحظة

د. ماجد الحموي

إلى الصديق الوفي والسند الحقيقي، وكما يقال رب أخ لك لم تلده أمك، ونعم الأخ والصديق

صديقي علي حمدي

إلى الروح الطاهرة النقية، أهديك نجاحي وأنا على ثقة أنك في المكان الأفضل، وأعدك أنني سأكمل المسيرة التي
بدأنا بها سوياً وستبقى تعايرك الجميلة ترافقني أبد الدهر

صديقي عدي أسبر رحمه الله

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية والإجراءات التي من شأنها تطوير هذا القطاع، ومعرفة مصادر التمويل المستخدمة حالياً في سورية، والمعوقات التي تعاني منها وتشكل تحدياً أمام مختلف مؤسسات التمويل في تمويلها.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع 200 استبانة على عينة من مؤسسات التمويل في سورية وقد ضمت العينة نوعين من المؤسسات التمويلية وهي: (المصارف الخاصة السورية، مؤسسات التمويل الصغير) لتحديد المعوقات التي تحد من قدرتها على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد تم استرداد 190 استبانة وجد البحث ضرورة استبعاد 6 منها لعدم ملاءمتها للتحليل الإحصائي، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 184 استبانة، وبهدف اختبار الفرضيات تم تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 24.

توصلت الدراسة إلى وجود العديد من الصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمتعلقة بـ (طبيعة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، شروط القرض، ضعف أنظمة مؤسسات التمويل، السيولة لدى الجهات الممولة، غياب الدعم الحكومي والإطار المؤسسي الفعّال)، وإن تشتت الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر لهذا القطاع من أهم المعوقات التي تواجه تطور عملها.

أوصت الدراسة بضرورة توحيد جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بتطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل وبالتوازي على تطوير وتحسين البيئة التنظيمية الناعمة لعمل هذا القطاع من جهة وتطوير قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض وأن التركيز على جانب دون الآخر لن يؤدي إلى النتائج المطلوبة.

Abstract

The study aimed to know the reality of small and medium-sized companies in Syria and the procedures that would develop this sector, and to know the sources of financing currently used in Syria, and the obstacles they suffer from and which constitute a challenge for various financing institutions in their financing.

A descriptive and analytical approach was used, where 200 questionnaires were distributed to a sample of financing institutions in Syria. The sample included two types of financing institutions, namely: (Syrian private banks, micro-finance institutions) to identify the obstacles that limit their ability to finance small and medium enterprises. Retrieving 190 questionnaires, the research found it necessary to exclude 6 of them because they are not suitable for statistical analysis, and thus the number of valid questionnaires for analysis reached 184, and in order to test hypotheses, the results were analyzed using the statistical program SPSS version 24.

The study found that there are many difficulties facing financing institutions in financing small and medium enterprises, related to (the nature of the work of small and medium enterprises, loan conditions, weakness of financing institutions' systems, liquidity of the financing agencies, absence of government support and an effective institutional framework), and the dispersion of support. The direct and indirect government of this sector is one of the most important obstacles facing the development of its work.

The study recommended the necessity to unify the efforts of governmental and non-governmental agencies interested in developing and developing small and medium enterprises and work in parallel to develop and improve the regulatory environment that regulates the work of this sector on the one hand and develop the ability of small and medium enterprises to borrow and that focusing on one side without the other will not lead to the required results.

Key words: SMEs, finance, financing constraints.

الفهرس

رقم الصفحة	
1	الإطار العام للدراسة
2	المقدمة
4	أولاً: مشكلة الدراسة
5	ثانياً: الدراسات السابقة
11	ثالثاً: أهداف الدراسة
11	رابعاً: أهمية الدراسة
12	خامساً: فرضيات الدراسة
13	سادساً: منهجية الدراسة
14	سابعاً: هيكلية الدراسة
16	الفصل الأول: ماهية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
17	تمهيد
19	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
19	أولاً: تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومعايير تحديدها
19	1- صعوبة تحديد تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
20	2- معايير تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة
23	3- تعريف الدول المختلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
26	ثانياً: دوافع ظهور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعوامل انتشارها
29	ثالثاً: عوامل انتشار الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم
31	المبحث الثاني: أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية
31	أولاً: أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة
39	1- الأهمية الاقتصادية للشركات الصغيرة والمتوسطة
40	2- الأهمية الاجتماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة
41	3- الأهمية السياسية للشركات الصغيرة والمتوسطة
42	ثانياً: الخصائص العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة
43	ثالثاً: مزايا الشركات الصغيرة والمتوسطة
45	المبحث الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة
45	أولاً: المعوقات القانونية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة
46	ثانياً: المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة
47	ثالثاً: المعوقات التسويقية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة

48	رابعاً: المعوقات المالية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة
52	الفصل الثاني: خصوصية المسألة التمويلية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة
52	تمهيد
53	المبحث الأول: المصادر التمويلية المتاحة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
53	أولاً: مفهوم التمويل
54	ثانياً: مصادر التمويل في الشركات الصغيرة والمتوسطة
56	أ- المصادر الداخلية (التمويل الذاتي)
57	ب- المصادر الخارجية
58	ت- التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل
60	ث- التمويل المصرفي التقليدي
62	ج- الائتمان المصرفي
64	ح- التمويل الإسلامي
67	ي- الإيجار التمويلي
68	ثالثاً: مزايا وعيوب مصادر التمويل
71	المبحث الثاني: تجارب الدول المتقدمة والنامية في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.
71	أولاً: التجربة اليابانية في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة
73	ثانياً: التجربة الأردنية في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة
74	ثالثاً: التجربة الماليزية في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة
75	رابعاً: التجربة الفلسطينية في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة
77	خامساً: التجربة العراقية في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة
81	الفصل الثالث: الدراسة العملية
83	المبحث الأول: توصيف الموقع الاقتصادي والسوقي للشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال السورية.
83	أولاً: الهيئات والمؤسسات النازمة لعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة
87	ثانياً: الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة
89	ثالثاً: معوقات الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية
94	رابعاً: دور هيئة تنمية المشروعات الصغيرة في دعم وتنمية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة
95	خامساً: رؤية مستقبلية لدور الشركات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة الإعمار
101	سادساً: تحليل المشاريع المنفذة في بيئة الأعمال السورية خلال الفترة (2012-2019)
101	المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية

105	المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية
110	المشاريع المنفذة عن طريق المصارف العامة
115	المبحث الثاني: المؤسسات التمويلية في سورية
115	أولاً: مجتمع وعينة الدراسة
116	ثانياً: لمحة عن عينة الدراسة
121	المبحث الثالث: التحليل ومناقشة النتائج
121	أولاً: أداة الدراسة
122	ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة
122	ثالثاً: اختبار ثبات الأداة
123	رابعاً: تحليل خصائص عينة الدراسة
125	خامساً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
135	سادساً: اختبار فرضيات الدراسة
149	النتائج والتوصيات
149	أولاً: النتائج
153	ثانياً: التوصيات
154	ثالثاً: المقترحات
162	المراجع
162	المراجع العربية
170	المراجع الأجنبية
171	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة	1
101	المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية خلال الفترة (2012-2019)	2
102	المشاريع الصغيرة المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية خلال الفترة (2012-2019)	3
103	المشاريع المتوسطة المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية خلال الفترة (2012-2019)	4
104	المشاريع الكبيرة المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية خلال الفترة (2012-2019)	5
105	المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-2019)	6
106	المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-2019)	7
107	المشاريع الصغيرة المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-2019)	8
108	المشاريع المتوسطة المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-2019)	9
109	المشاريع الكبيرة المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-2019)	10
110	المشاريع المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)	11
111	المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)	12
112	المشاريع الصغيرة المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)	13
113	المشاريع المتوسطة المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)	14
114	المشاريع الكبيرة المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)	15
115	المؤسسات التمويلية عينة الدراسة	16
121	عدد الاستبانات	17

123	نتائج اختبار Cronbach's Alpha	18
123	تحليل خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	19
124	تحليل خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة العملية	20
124	تحليل خصائص عينة الدراسة حسب الشركة	21
125	تحليل خصائص عينة الدراسة حسب سقف القرض	22
126	الأهمية النسبية للموافقات	23
126	الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بشروط القرض	24
128	الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بالسيولة لدى الجهات الممولة	25
129	الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بطبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	26
131	الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بطبيعة مؤسسات التمويل	27
133	الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بغياب الدعم الحكومي وضعف الإطار المؤسسي	28
136	اختبار التوزيع الطبيعي لصعوبات طبيعة عمل المشروع	29
136	اختبار one sample test لصعوبات طبيعة عمل المشروع	30
137	اختبار التوزيع الطبيعي لصعوبات طبيعة مؤسسات التمويل	31
138	اختبار one sample test لصعوبات طبيعة مؤسسات التمويل	32
139	اختبار التوزيع الطبيعي لصعوبات أنظمة مؤسسات التمويل	33
139	اختبار one sample test لصعوبات أنظمة مؤسسات التمويل	34
140	اختبار التوزيع الطبيعي للإجراءات الإدارية	35
141	اختبار one sample test للإجراءات الإدارية	36
142	اختبار التوزيع الطبيعي للسيولة المتوفرة لدى الجهات الممولة	37
143	اختبار one sample test للسيولة المتوفرة لدى الجهات الممولة	38
144	اختبار التوزيع الطبيعي لشروط منح القرض	39
144	اختبار one sample test لشروط منح القرض	40
145	اختبار التوزيع الطبيعي لغياب الدعم الحكومي والإطار المؤسسي	41
146	اختبار one sample test لغياب الدعم الحكومي والإطار المؤسسي	42
147	تحليل نتائج اختبار One-Way ANOVA Test	43

الإطار العام للدراسة

المقدمة

بداية نجد أن التوجه العام لمعظم الاقتصاديات كان نحو المؤسسات الكبيرة وذلك لفترة طويلة من الزمن، وينبع هذا التوجه من القناعة في قدرة هذه المؤسسات على إحداث بنية تحتية قوية وإرساء دعامة قوية للتنمية الاقتصادية إضافة لتحقيق وفورات الحجم وإسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة.

بعد منتصف الثمانينيات بدأ التوجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، خاصة بعد الأزمات المالية المتلاحقة وما حملته من تدهور للأوضاع المالية للمؤسسات الكبيرة، حيث تزايد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية المعاصرة وتكمن أهميتها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من دعم نمو وتطور النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل وتعزيز سياسة مكافحة البطالة والحد من الفقر واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتشجيع المنافسة وروح الإبداع والابتكار.

ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التنمية بمفهومها الشامل من حيث اعتبارها من أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم حيث يعتبر هذا النوع من المشروعات محركاً للنمو ومجالاً خصباً واعداً لإيجاد فرص عمل، كونها من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم المتقدم، حيث تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق.

في الآونة الأخيرة تعاظم الاهتمام بدعم وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تذليل الصعوبات التي تواجه إحداثها وتطور أعمالها سواء وذلك من عدة نواحي والتي من أهمها إشكالية التمويل والإطار المؤسسي الناظم لعمل هذه الشركات، وصولاً إلى الإشكاليات المرتبطة بالمؤسسات الداعمة لهذه الشركات ومن أهمها الجهات الحكومية النازمة لعملها وما يصدر عنها من قرارات وقوانين ترسم خطة الطريق للعمل وذلك ضمن إطار مؤسسي يضمن حقوقها وحقوق باقي المؤسسات المتعاملة معها وتأتي في مقدمتها المصارف ومؤسسات التمويل الصغير والصعوبات التي تواجهها من قبول منح التمويل وما يرتبط به من إجراءات.

تتامي هذا الاهتمام منذ بداية عام 2000 بإحداث هيئة مكافحة البطالة عام 2002 وحلها واستبدالها بهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لإحداث عدة هيئات ضمن وزارة الاقتصاد والزراعة تعنى بدعم هذه الشركات.

وأخيراً نجد أن الاهتمام تزايد بشكل كبير في الآونة الأخيرة من خلال توجيهات السيد رئيس الجمهورية بضرورة التوجه نحو دعم وتنمية هذه المشاريع خاصة في الفترة الحالية بعد الحرب على سورية وتأثيرها السلبي على الناحية الاقتصادية والاجتماعية لبنية المجتمع السوري وما قد تحققه هذه المشاريع من رفع سوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل ودعم الاقتصاد السوري في مرحلة التعافي. ونلاحظ أن المعيار الرئيسي لتسهيل عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بشكل مباشر بالإجراءات والقرارات الحكومية التي تبسط عملها وتضع عجلة تنمية هذه الشركات على الطريق الصحيح، وعلى صعيد سورية هناك اهتمام كبير بتنمية قطاع الشركات والمتوسطة حيث تشكل نسبة كبيرة من قطاع الأعمال السوري قد يصل بحسب التصريحات المنشورة¹ إلى حوالي 98% من إجمالي المشروعات في سورية.

ومع ذلك فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية العربية السورية، كما هو الحال في بلدان أخرى لا تزال تلعب دوراً هامشياً ولا تحقق المساهمة المعروفة عنها كأداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لكونها تواجه عدداً من الصعوبات والعقبات التي أخرت نموها وعملياتها وفي مقدمة تلك الصعوبات تأتي إشكالية التمويل، حيث يعد الحصول على التمويل أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس في الدول العربية فحسب بل في الدول المتقدمة أيضاً.

وفي هذا الإطار تأتي الدراسة الحالية والذي يسعى الباحث من خلالها إلى دراسة تلك الإشكالية في سورية والوقوف على أسبابها، ومحاولة وضع آلية لعلاجها

¹ إيهاب إسمندر ، مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المشاريع الصغيرة بالاتجاه الصحيح .. اختبار حقيقي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، صحيفة الثورة، 2020.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد مرتكزات التنمية في سورية مؤدية دوراً محورياً فيها، ألا أنه لا يمكن إغفال تأثير الأوضاع التي مرت فيها سورية على حالة وتوضع الشركات المتوسطة والصغيرة فيها، والتي أدت إلى تراجع واضح فيها عانت خلالها هذه الشركات من صعوبات متعلقة بالاقتراض وضآلة الخدمات المالية المقدمة وضعف إمكانية الحصول على التمويل اللازم لانطلاق الشركات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية التوسع والتطوير في المستقبل.

ومن خلال هذا البحث يمكن بلورة هذه المشكلة من خلال تسليط الضوء على حقيقة المشكلة التمويلية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية وكيف يمكن تجاوزها، إضافة إلى عرض الأساليب التمويلية المتاحة في سورية فيما إذا نجحت في توفير التمويل اللازم لهذه الشركات.

ويمكن صياغة المشكلة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

1- ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة عمل المشروع؟

2- ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة مؤسسات التمويل؟

- هل تؤدي أنظمة المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة؟

- هل تؤدي الإجراءات الإدارية في المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة؟

- هل تؤدي السيولة لدى المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة؟

- هل تؤدي شروط منح القرض دوراً معيقاً في عمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة؟

3- ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من ناحية الدعم الحكومي والإطار المؤسسي؟

ثانياً: الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات مشكلة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من عدة زوايا، وذلك حسب الخصوصية النسبية لكل بيئة مدروسة وطبيعة التمويل فيها. وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي بحثت في موضوع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومشكلة تمويلها بشكل خاص وتشمل هذه الدراسات:

الدراسات العربية:

1- دراسة (قروي، 2017) بعنوان: "معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر" ¹.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الإيجار التمويلي والآلية التي يعمل بها هذا المصدر التمويلي، بالإضافة إلى التعرف على أنواعه والمزايا التي يوفرها هذا المصدر التمويلي للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وكيفية القياس والإفصاح في القوائم المالية، ومختلف المعوقات التي تقف أمام تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشمل مجتمع الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تم أخذ عينة من المؤسسات الناشطة في ولاية سطيف، عبر توزيع 162 استبانة على العاملين في المؤسسات مديرين ومحاسبين وإداريين في الجزائر خلال عام 2017، وقد توصلت الدراسة إلى وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأهمية الإيجار التمويلي لتلبية احتياجاتها من الأصول الرأسمالية الحديثة التي تدخل في مختلف أنشطتها.

¹قروي، عبد الله (2017) معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

2-دراسة (أمير، 2016) بعنوان: "نظرية الإشارات كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات - دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" ¹.

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المفسرة لمشكلة محدودية لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للقروض البنكية لتمويل احتياجاتها الاستثمارية، مرتكزاً على نظرية الإشارة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المتغيرات التالية: رقم الأعمال، الائتمان التجاري، النتيجة الصافية كعوامل مفترضة لتفسير مدى اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على القروض الاستثمارية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وإجراء دراسة ميدانية لعينة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين قيمة القروض المالية وقيمة قروض الموردين، مما يشير إلى احتمال اعتبار قيمة قرض المورد وبالتالي سمعة المؤسسة أمام الشركاء التجاريين كمؤشر على القدرة الافتراضية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مما يؤدي إلى التوسع في استعمال القروض الاستثمارية في تمويل أصولها، كما أكدت الدراسة على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة القروض المالية والنتيجة الصافية من جهة وقيمة رقم الأعمال من جهة أخرى.

3-دراسة (المللي، 2015) بعنوان: "المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية" ².

هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، والتي تعيق نموها وتطورها والتعرف على دور البنوك والمؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية وذلك من خلال دراسة الحالة لكل من (المصرف الزراعي، هيئة مكافحة البطالة، والهيئة العامة

¹ أمير، معيزة مسعود (2016) نظرية الإشارات كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات - دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، الجزائر.

² الملي، قمر (2015) المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

للتشغيل، وتنمية المشروعات) وذلك بالاعتماد على المصادر الرسمية التي تهتمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة كهيئة تخطيط الدولة والتعاون الدولي، إضافة إلى التقارير والدوريات والمعلومات والبيانات غير المنشورة، والمقابلات الشخصية مع الجهات المقرضة والمانحة للمشروعات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: تشكل طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية، وتلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

4- دراسة (مقلاتي، 2014) بعنوان: "التمويل الإيجاري كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"¹.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشكلة التمويل التي تعاني منها ومحاولة إيجاد حلول لها من خلال تفعيل دور المصادر الحديثة من أجل النهوض بها وترقيتها باعتبارها عاملاً هاماً في التنمية الاقتصادية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وقد تمت الدراسة التطبيقية عبر البحث عن المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى حاجتها إلى التمويل، والدور الذي يلعبه قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن المصادر التقليدية للتمويل حققت العديد من الإنجازات في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تكن كافية بالقدر الذي تحتاجه هذه المؤسسات ولهذا تم اللجوء إلى المصادر التمويلية الحديثة، كما يعتبر الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- دراسة (د. مطيع الشلبي-2009) بعنوان: دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية².

هدفت الدراسة على التأكيد على دور كل من الاستثمار والمصارف والعلاقة بينهما، ودور المصارف باعتبارها أحد أهم المصادر الداخلية للتمويل والتي تساهم بدورها في تمويل الاستثمار في سورية.

¹ مقلاتي، عليمه (2014) التمويل الإيجاري كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
² الشلبي، مطيع (2009) دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

إضافة إلى معرفة الأسباب الحقيقية والمشكلات الرئيسية التي تعاني منها عملية الاستثمار في سورية، من أجل التوصل إلى استنتاجات دقيقة وصحيحة عن هذا الاستثمار.

أيضاً هدفت الدراسة إلى استعراض ودراسة مصادر تمويل الاستثمار ثم معرفة الإمكانيات المتوفرة لدى النظام المصرفي وصولاً لمعرفة مساهمة لمصارف في تمويل الاستثمار في سورية.

الدراسات الأجنبية:

1-دراسة (Muhammad et al, 2017) بعنوان:

¹“Impact of lease finance on performance of SMES in Pakistan”

أثر الإيجار التمويلي في أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في باكستان

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الإيجار التمويلي في الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في باكستان، متمثلةً بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وقد تمت الدراسة بالاعتماد على الاستبانة حيث تم توزيع 52 استبانة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في باكستان خلال عام 2017، وقد تم استخدام أسلوب الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول والإيجار التمويلي، ووجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية والإيجار التمويلي، كما أشارت الدراسة إلى أن الإيجار التمويلي قد عزز أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في باكستان.

¹ Muhammad J, K, Imtiaz, A, Haris, J, Shahzad, A, Muhammad, N, (2017) **Impact of lease finance on performance of Smes in Pakistan**, Journal of Management Research and Analysis, 4(4):133-136.

2- دراسة (Masiak et al, 2017) بعنوان:

Financing Patterns of European SMEs Revisited¹

إعادة النظر في أنماط تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية

هدفت الدراسة إلى تقييم أدوات التمويل المختلفة وآثارها المحتملة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا من خلال النظر إلى عدد كبير من أدوات التمويل من قبل المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، وكذلك دور البيئة الاقتصادية الكلية والمؤسسية الخاصة بكل بلد وقد تم جمع البيانات خلال العام 2015 وقد توصلت الدراسة إلى أن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية ليس متجانساً، حيث تعتمد على سبعة أنواع متميزة من التمويل، القروض، الأرباح المحتجزة، بيع الأصول، الديون، الائتمان التجاري، رأس مال الأسهم.

3- دراسة (Yamb et al, 2016) بعنوان:

The Determinants of the Choice of Alternative Financing Methods of SMEs in Bank Credit Rationing: Evidence from Cameroon.²

محددات اختيار طرق التمويل البديلة للشركات الصغيرة والمتوسطة في عقلنة الائتمان المصرفي: دليل من الكاميرون

هدفت الدراسة إلى معرفة مصادر التمويل المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الكاميرون والعوامل المؤثرة في اختيار المصادر التمويلي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على عينة مكونة من 452 شركة صغيرة ومتوسطة في دولة الكاميرون خلال عام 2016، وقد تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي وقد توصلت الدراسة إلى توجه الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل قصير الأجل أكثر بثلاث أضعاف توجهها نحو التمويل طويل الأجل.

¹ Christian Masiak, Alexandra Morit, Frank Lang (2017) **Financing Patterns of European SMEs Revisited: An Updated Empirical Taxonomy and Determinants of SME Financing Clusters**, EIF Research & Market Analysis, European investment fund

² Benjamin Yamb & Noé Ndjek (2016) **The Determinants of the Choice of Alternative Financing Methods of SMEs in Bank Credit Rationing: Evidence from Cameroon**, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 5

4- دراسة (Rahmani et al, 2013) بعنوان:

Assessment methods to finance small and medium enterprises (SME) in Qazvin Province¹

طرق التقييم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الشركات الصغيرة والمتوسطة) في مقاطعة قزوین

هدفت الدراسة إلى معرفة طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة قزوین وتقييم طرق التمويل للمشاريع الصناعية فيها، حيث تم أخذ عينة مكونة من 244 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وقد تم جمع البيانات عبر استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، وقد تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي spss وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة قزوین يتم تمويلها باستخدام العديد من أساليب التمويل قصير الأجل، وأن الطريقة الأكثر استخداماً هي طريقة الاقتراض المصرفي.

5- دراسة (Abdulaziz et al, 2013) بعنوان:

Small and Medium-Sized Enterprises Financing: A Review of Literature,²

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: استعراض الأدبيات

هدفت الدراسة إلى معرفة مصادر التمويل المحتملة والمتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة آثار كل من خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة وخصائص المالكين والمديرين حول السلوك المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي وقد تم توزيع 120 استبانة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استراليا، وقد توصلت الدراسة إلى أن السلوك المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة يختلف عن السلوك المالي للشركات الكبيرة، وأن أساليب التمويل المتاحة للشركات الكبيرة لا يمكن تطبيقها على الشركات الصغيرة، لأن الشركات الكبيرة تختلف اختلافاً كبيراً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة.

¹ Kurosh Rahmani, Forogh Rodgarnezhad, Karim Kiakojory (2013) **Assessment methods to finance small and medium enterprises (SME) in Qazvin Province**, European Online Journal of Natural and Social Sciences 2013; vol.2, No.3 (s), pp. 1504-1511.

² Abdulaziz M. Abdulsaleh¹ & Andrew C. Worthington, (2013) **Small and Medium-Sized Enterprises Financing: A Review of Literature**, International Journal of Business and Management; Vol. 8, No. 14; 2013

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

على الرغم من تشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث الهدف، إلا أن هناك اختلافات تتمثل في تباين البيئة التي تمت فيها الدراسة فضلاً عن اختلاف المتغيرات، حيث أتت الدراسة الحالية للكشف عن معوقات التمويل في الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية وعلاقتها مع مؤسسات التمويل، ومعرفة مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة حالياً في سورية والتي تعاني من صعوبات أقل، وعلى حد علم الباحث، فإنها من أوائل الدراسات التي تناولت معوقات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها مع مؤسسات التمويل في بيئة الأعمال السورية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- تحديد واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية والإجراءات التي من شأنها تطوير هذا القطاع.
- 2- تحديد مصادر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة حالياً في سورية.
- 3- تحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة عمل المشروع.
- 4- تحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة مؤسسات التمويل.
- 5- تحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من ناحية الدعم الحكومي والإطار المؤسسي.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة انطلاقاً من دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في مستقبل التنمية وإعادة الإعمار في سورية باعتبارها نواة التطور الاقتصادي والاستثماري، وضرورة إعادة ضخ مدخرات السوريين في شركات مساهمة عبر مشاريع متوسطة وصغيرة، للنهوض بالتنمية الوطنية في كل المجالات، ومن ضرورة إعطاء قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة دوره الحقيقي في الاقتصاد الوطني والذي ينتظر إن يكون القوة الدافعة

في عجلة نمو الاقتصاد السوري، ومفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية في مرحلة التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، ودعم إطلاق العملية الإنتاجية الوطنية، والعمل على التوزيع الأكثر عدالة للثروة، وليكون القطاع الأكثر مقدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود، واتخاذ القرارات المناسبة لتنمية هذا القطاع.

لذا من الضروري توجه مؤسسات التمويل نحو تقديم التمويل اللازم لهذه المؤسسات والنهوض بها، وإدخال أساليب تمويل مستخدمة في دول مماثلة يمكن الاستعانة بها وتطويرها لاستخدامها بما يتناسب مع بيئة الأعمال السورية.

خامساً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في سورية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة تعود إلى طبيعة عمل المشروع.

الفرضية الثانية:

هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في سورية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة تعود إلى طبيعة مؤسسات التمويل.

الفرضية الفرعية الأولى:

تؤدي أنظمة المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الفرعية الثانية:

تؤدي الإجراءات الإدارية في المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

تؤدي السيولة لدى المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

تؤدي شروط منح القرض دوراً معيقاً في عمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الثالثة:

هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة تعود إلى غياب الدعم الحكومي وضعف الإطار المؤسسي.

الفرضية الرابعة:

يوجد فروق ذو دلالة معنوية في مدى الصعوبات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة تبعاً للجهة الممولة من البنوك والمؤسسات التمويلية.

سادساً: منهجية الدراسة:

تعبر منهجية الدراسة عن الخطوات التي تتبعها الدراسة لتحقيق أهدافها، قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة الظاهرة كما في الواقع من أجل الإلمام بجميع جوانب البحث والولوج من خلال هذا المنهج إلى حلول لمشكلة البحث قيد الدراسة.

وقد تم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

1- تحديد مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على ما قدمته الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وواقع بيئة الأعمال في مجتمع الدراسة، لتكوين إطار معرفي شامل تمكن الباحث من الإلمام بكافة جوانب المشكلة البحثية كافة، ومعرفة آخر ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- 2- تحديد فروض الدراسة والتي تمثل حلول مقترحة لمشكلة الدراسة والتي تربط بين متغيراتها.
- 3- تحديد مجتمع الدراسة.
- 4- جمع المعلومات والبيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة عبر إجراء زيارات ميدانية
- 5- اختبار فروض الدراسة من خلال التحليل وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة، وصولاً الى النتائج والتوصيات المناسبة.

سابعاً: هيكلية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول أساسية تناولت المواضيع التالية:

الإطار العام للدراسة

يتضمن مقدمة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، الدراسات السابقة، هيكلية الدراسة.

الفصل الأول: ماهية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

يتناول الفصل في المبحث الأول منه مفاهيم عامة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تناول المبحث الثاني خصائص ومميزات وأهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما استعرض المبحث الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: خصوصية المسألة التمويلية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة

تناول الفصل في مبحثه الأول: المنتجات التمويلية المتاحة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين عرض مبحثه الثاني: تجارب الدول المتقدمة والنامية في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.

الفصل الثالث: الدراسة العملية.

يعرض الفصل في مبحثه الأول توصيف الموقع الاقتصادي والسوقي للشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال السورية، بينما تضمن المبحث الثاني: متغيرات الدراسة، والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وأخيراً تضمن المبحث الثالث: اختبار الفرضيات الإحصائية وصولاً إلى النتائج والتوصيات المناسبة.

الفصل الأول

ماهية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تمهيد

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد ودورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة حجم المبيعات إذ يمتلك هذا النوع من المؤسسات القدرة على تغيير أو تعديل النشاط أو أسلوب العمل تساعد على مساهمة التحولات السريعة، بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظراً لما تتمتع به من ديناميكية وسرعة من خلال ابتكار منتجات تستجيب للتطورات المستمرة الذي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، بجانب قدراتها الهائلة على اختراق الأسواق الدولية والمساهمة بشكل فاعل في تنمية الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول خاصة النامية منها، لترسخ بذلك قناعة تامة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمختصين بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول بمحدودية التأثيرات الإيجابية للمؤسسات كبيرة الحجم في دفع الاقتصاديات بصورة مطردة خصوصاً فيما يتعلق برفع المستوى التصديري للدول.

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجة الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني وتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار يعد إنشاء وتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية لما لهذه المؤسسات من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، تكثيف النسيج الصناعي، توفير مناصب العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق والارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي، ولا شك أن الانعكاسات الكبيرة التي تتجم عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر والتهديد بالزوال إذا لم تتبع الإستراتيجية اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة، ولهذا وجب تسريع الجهود وتكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمحرك التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم وترقية هذه المؤسسات التنافسية.

كما يشكل الجانب التمويلي أهم المصاعب التي تواجه تلك المؤسسات وتعيق تطورها على الإطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصوراً في الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية كثيرة ومتنوعة بالنظر إلى حجمها وقدراتها المالية الكبيرة والتي تمنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة، وكذلك الحصول على ثقة معظم البنوك. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدعم وترقية المستوى التمويلي لها من خلال إنشاء مؤسسات مالية غير بنكية متخصصة بإتاحة مصادر تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه تبقى هذه الجهود غير كافية بالمستوى والكفاءة المطلوبة.

وعليه تناول الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المبحث الثاني: خصائص ومميزات وأهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول:

مفاهيم عامة حول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الإختلاف بين الدول، لذلك يضم المبحث أبرز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات، إضافة إلى تحديد عوامل ظهورها، وكذلك أسباب انتشارها.

أولاً: تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومعايير تحديدها

1- صعوبة تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التقدم الاقتصادي وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهلها، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها¹.

هناك صعوبة في إيجاد التعريف الموحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتكمن في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة أو مقارنة المؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات هي²:

➤ اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

إن اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة وأيضاً وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، ووحدات اقتصادية) فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد صناعي يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية

¹ رضوان، مجد الدين (2010) أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص67.

² قريشي، يوسف. (2005). "سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص14-15.

مثل الجزائر وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية، لذلك يتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لتباين درجة النمو الاقتصادي.

➤ تنوع النشاط الاقتصادي:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا. ومن الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي الواحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يقوم على أساس عدد العمال، أن يوجد تعريف موحد لتلك المؤسسات.

➤ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي وتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة التجزئة وتجارة الجملة، وأيضاً على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية، الغذائية، التحويلية الكيميائية، والتعدينية.

كما تختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو حد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى في الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة على عكس المؤسسة الأولى¹.

2- معايير تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد اتفاق محدد وواضح وموحد دولياً لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة رغم المحاولات المتعددة للعديد من المنظمات المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي والعالم ورغم انعقاد العديد من المؤتمرات الخاصة والندوات العلمية المتعلقة بتلك المشروعات وقد وجدت الكثير من المعايير المستخدمة في تعريفها منها معايير عدد العاملين في المنشآت الصغير والمتوسطة، معيار رأس

¹ خوني، رايح، حساني، رقية (2008) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، ص17.

المال المستثمر، معايير مستوى التكنولوجيا المستخدمة، معايير حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع¹، ومع دراسة التعاريف الموجودة والخاصة بالمشروعات الصغيرة وجد أنها تأخذ اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: الاعتماد على المعايير الكمية في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الاتجاه الثاني: الاعتماد على المعايير النوعية في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أ- المعايير الكمية:

تعددت هذه المعايير نظراً لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لكل بلد وكذلك تعددت نظراً لاختلاف الجهة التي تعتمد هذه المعايير، ولقد استعرض العديد من الباحثين في هذا المجال هذه المعايير وسيتم استعراضها حسب الاستخدام الأكثر شيوعاً والأكثر ملائمة للواقع وأهم هذه المعايير²: حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة، الطاقة المستهلكة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر.

ورغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها استخداماً عند وضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما معيارا حجم العمالة وحجم رأس المال نظراً لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين³:

➤ حجم العمالة: يعد معيار عدد العاملين أهم المعايير الكمية التي تستخدم في تعريف المشروعات الصغيرة وأكثرها شيوعاً، كون هذا المعيار أكثر فاعلية في المقارنة وأكثر ثباتاً في الواقع من المعايير الأخرى. حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينهم، وهناك اختلاف واسع بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، إذ تعتبر المؤسسات في الولايات المتحدة صغيرة إذا كان يشغل فيها 250 عاملاً وفي بريطاني 200 عاملاً، حيث يوجد اختلاف كبير بين الدول المتقدمة أيضاً في استعمال هذا المعيار في تصنيف المؤسسات، حيث تراوحت بين 20 عاملاً للمؤسسة الصغيرة في الدانمارك بينما في اليابان فهناك 300 عامل.

¹ إبراهيم، ميساء موسى محمد (2015) دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة – دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية من (2008-2014) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، ص 13.

² يوسف، توفيق عبد الرحيم . (2002). "ادارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار صفاء للنشر، ط 1، الأردن، ص. 15.

³ عمر، ايمن علي . (2007). "ادارة المشروعات الصغيرة"، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ص 200.

➤ رأس المال المستثمر:

يقصد هنا برأس المال المستثمر رأس المال طويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة، في هذا الصدد حدد البنك الدولي الحد الأقصى لقيمة تلك الأصول الثابتة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة بـ 250 ألف دولار بالأسعار الجارية لسنة 1976 ، بينما أوصت منظمة العمل الدولية بأن لا يتجاوز ذلك 100 ألف دولار. ويمكن القول رغم أهمية هذا المعيار في قياس حجم المؤسسة فإنه يبقى غير كاف للحكم النهائي على ذلك وإنما يمكن الاستعانة بمعايير أخرى.

ب-المعايير النوعية: إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لتحديد وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لاختلاف أهميتها النسبية، واختلاف درجات النمو واختلاف في المستوى التكنولوجي ولتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها مايلي¹:

➤ **المسؤولية:** في المؤسسات الصغيرة المدير هو المالك أحياناً ويؤدي عدة وظائف في الوقت نفسه كالإنتاج والإدارة والتمويل في حين أن المؤسسات الكبرى تتوزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص.

➤ **الملكية:** تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها، مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دوراً كبيراً في جميع المستويات.

➤ **طبيعة الصناعة:** يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبياً من العمل ووحدات صغيرة نسبياً من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة في حين تحتاج بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبياً من العمل ووحدات كبيرة نسبياً من رأس المال وهو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.

➤ **معيار السوق:** يمكن معرفة حجم المؤسسات استناداً إلى علاقتها بالسوق والتي تكون عبارة عن عرض وطلب للمنتجات أو الخدمات، وتتحدد قوة العلاقة في مدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق، حيث تكون مؤسسات كبيرة كلما كانت هيمنتها على السوق أقرب إلى الاحتكار، وبالتالي وفقاً لهذا المعيار

¹ قريشي، يوسف (2005) مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

فإن المشروعات الصغيرة هي التي لها نصيب صغير في السوق، وتُدار بطريقة شخصية من خلال مالكيها أو مجموعة شركاء، وهي لا تكون كبيرة الحجم بالشكل الذي تمكنها من إصدار أسهم في سوق المال¹.

3- تعريف الدول المختلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

لايوجد إ اتفاق على المقصود بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهو مفهوم ديناميكي متحرك يختلف من دولة لأخرى ومن زمن لآخر ومن جهة تمويلية لأخرى. يرتبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة معايير تختلف حسب طبيعة الاقتصاد وخصوصيات البلد. وفيما يلي سنحاول تقديم العديد من التعاريف التي تطرقت لهذا الموضوع من عدة جوانب ومن منظور عدة بلدان:

تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "المؤسسة المصغرة هي تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، في حين أن المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عاملاً، وتتجزر رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين يورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين يورو، أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون يورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون يورو²."

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو" المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية الإدارية في التخطيط والتنظيم والرقابة مع عدد من العاملين يتراوح ما بين 10-50 عامل³.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: "حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى ، و تعتبره مؤسسة صغيرة و متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل⁴."

¹ مقالاتي، عليمية (2014) التمويل الإيجاري كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص14

² العطية، ماجدة. (2002). " إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر و التوزيع، عمان، ص31.

³ زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص13.

⁴ قريشي، يوسف. (2005) مرجع سبق ذكره، ص 398

تعريف ألمانيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول الاتحاد الأوروبي عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسند في ذلك إلى بعض المعايير الكمية و النوعية ، فيمايلي أهم التعاريف¹:

- المؤسسات الصغيرة هي كل منشأة تمارس نشاطاً اقتصادياً ويقل عدد العمال من مائتي عامل.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي " تلك المشاريع التي يعمل بها أقل من تسعة وأربعين عاملاً".
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي، وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل المخاطر.

التعريف المعتمد بالجزائر: حسب القانون رقم (1-18) الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعرف في مادته الرابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(مهما كان وضعها القانوني) بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية².

التعريف المعتمد في سورية: حسب القانون رقم 2/ لعام 2016 فقد تم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي³: المشروعات التي تمارس نشاطها في قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الحرف التقليدية أو التجارة، أو الخدمات أو المهن أو النشاط الفكري، ويتم وضع تعريف وتحديد الحدود الدنيا والقصوى لحجم كل نوع من أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقرار من مجلس الوزراء.

إضافة لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب البلدان، فقد قدم العديد من الباحثين تعاريف مختلفة لتلك المشروعات، فقد عرفها البعض على أنها: " استثمار يوجه لإنتاج محدد لتحقيق عائد ربح لصاحبه وعائد نفعي على المجتمع ويتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة"⁴.

¹ خوني، رايح . حساني، رقية (2008) مرجع سبق ذكره ، ص 27.

² القانون رقم (1-18) 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001.

³ القانون رقم 2/ لعام 2016.

⁴ هيكل، محمد. (2003). " مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية، ط1 ، مصر، ص19.

وعرفها آخرون على أنها: " منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالباً وبغناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة¹."

كما عرفت بأنها منشآت تتميز بانخفاض رأس مالها، وقلة عدد العاملين فيها، وصغر حجم مبيعاتها، وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها، كما أنها ترتبط بشكل وثيق بالبيئة المحيطة بها، وتعتمد على الخدمات المتوفرة محلياً، وعلى تسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ فيها، والمناطق المجاورة لها².

يبين الجدول رقم (1) تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في ماليزيا³

الصف	المشروعات المتناهية الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
الصناعة الخدمات الصناعية الصناعات الزراعية	حجم المبيعات السنوية أقل من 78 ألف دولار، أو عدد العمال الدائمين أقل من 5 عمال	حجم المبيعات السنوية بين 78 ألف دولار، وأقل من 3 مليون دولار عدد العمال الدائمين بين 5 عمال و 50 عامل.	حجم المبيعات السنوية بين 3 مليون دولار، وأقل من 7 مليون دولار وعدد العمال الدائمين بين 51 عامل و 150 عامل.
الخدمات الزراعية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	حجم المبيعات السنوية أقل من 60 ألف دولار، أو عدد العمال الدائمين أقل من 5 عمال	حجم المبيعات السنوية بين 60 ألف دولار، وأقل من 300 ألف دولار أو عدد العمال الدائمين بين 5 عمال و 19 عامل	حجم المبيعات السنوية بين 300 ألف دولار، وأقل من 1.5 مليون دولار عدد العمال الدائمين بين 20 عامل و 50 عامل

المصدر: زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص14.

¹ محمد ليبب عنية، هاله. (2002). "إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص16.

² الخضر، علي، والمصطفى، سامر (2018) إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص30.

³ زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص14.

مما سبق توصل الباحث إلى التعريف التالي: "يعرف المشروع الصغير والمتوسط بأنه عبارة عن منشأة تمتلك عدداً محدوداً من العمال، وحجم رأس مال صغير نسبياً. تسعى هذه المنشأة لتحقيق وظيفة مزدوجة تتمثل بحصول صاحب المنشأة على موارد مالية ضرورية لمعيشته، وتسهم في الوقت نفسه بإمداد السوق المحلية بالمنتجات التي يحتاجها الأمر الذي يسهم بالنهاية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد المعني."

ثانياً: دوافع ظهور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعوامل انتشارها:

تزايدت التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول والحكومات، حيث تصطدم مشاريع التنمية بالعديد من المعوقات، خاصة تلك التي تتعلق باختلالات سوق العمل وهيكل الإنتاج، وتدني مستوى الدخل، وتراجع مستوى المعيشة، وضعف القدرات التصديرية، وتباطؤ الاستثمار المحلي، وعدم فعالية السياسات الحكومية في العديد من الدول وعجزها عن التقليل من حدة وآثار هذه التحديات والظروف الاقتصادية¹.

ونتيجة لتنامي هذه التحديات فقد أخذ الاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يأخذ دوره في جميع الرؤى الاقتصادية والاجتماعية لما لهذا القطاع من دور بارز ومهم في تحقيق الأهداف التنموية، وقد أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية في الدول النامية، لاسيما بعد الإطلاع على تجارب الدول المتقدمة وحجم الأثر الذي حققته هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، حيث شكلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة تنموية فاعلة في رفع مستويات التشغيل وزيادة إنتاجية العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى إسهامها في زيادة القدرة التصديرية والتنافسية لمختلف القطاعات الإنتاجية السلعية منها والخدمية².

وقد باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة فاعلة في مجال خلق فرص العمل ومواجهة الفقر والبطالة، وأصبحت آلية مناسبة وفاعلة لتشجيع سياسة التوظيف الذاتي التي حققت نجاحات متتالية في كثير من

¹ Benjamin Yamb & Noé Ndjek (2016) **The Determinants of the Choice of Alternative Financing Methods of SMEs in Bank Credit Rationing: Evidence from Cameroon**, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 5, p52

² مقابله، إيهاب (2017)، الأثر التنموي للمشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 136، 2017، ص 6.

الدول، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة كونها تركز في الغالب على أساليب الإنتاج وكثافة العمالة مقارنة بالمنشآت الكبيرة¹.

وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاضنة لتطوير المهارات الريادية والإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية لأصحابها وللعاملين فيها، وتفتح مجالاً واسعاً أمام رواد الأعمال لتحويل أفكارهم الإبداعية والابتكارية إلى مشروعات إنتاجية حقيقية قائمة تتصف بالجدوى والاستمرارية².

وكما هو الحال في الدول النامية بل وأكثر فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد من الضرورات الملحة لإعادة بناء ما دمرته الحرب، حيث تحتل هذه المشروعات حيزاً هاماً من النشاط الاقتصادي، وهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة، إذ تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة مدخلاً مكماً وداعماً للمشروعات الكبيرة، حيث تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في 75.31% من الضرائب والرسوم المباشرة، و42.39% من رأس مال المشروعات الصناعية، و37.39% من إجمالي الموجودات. وتشكل القيمة المضافة الصافية الناشئة عن هذه المشروعات 35.92%، بالإضافة إلى 34.71% من كتلة الرواتب والأجور المدفوعة للعاملين في القطاع الصناعي³.

وهناك مجموعة من الدوافع كانت وراء ظهور الشركات الصغيرة والمتوسطة لعل أبرزها ما يلي:

1- دوافع اقتصادية:

تتمثل الدوافع الاقتصادية لظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يلي⁴:

أ- النهوض بالاقتصاد الوطني بالتركيز على الصناعات الحقيقية وقطاع الخدمات والمهن الحرة، لأن فرص التوظيف فيها قد تكون أكبر بالمقارنة بغيرها.

¹ world bank group (2018) IMPROVING ACCESS TO FINANCE FOR SMES. Opportunities through Credit Reporting, Secured Lending and Insolvency Practices, p5

² مقابله، إيهاب (2015)، خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 125، أيلول، 2015، ص 2.

³ سيروب، رشا (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2018، ص 5.

⁴ الحمزاوي، محمد كمال خليل (2000). "اقتصاديات الإنتمان المصرفي"، منشأ المعارف، مصر، ط2، ص 109.

ب- عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة المنتجة، وتوجيه إنتاجها نحو التصدير إلى الخارج.

ت- تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعاً ما من المنتجات والصناعات الصغيرة بإتاحة الفرصة للكفاءات البشرية المتاحة محلياً.

2- دوافع مالية:

تتمثل الدوافع المالية لظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يلي¹:

أ- إنشاء المؤسسات الصغيرة لا يتقل كاهل الخزينة العمومية لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة، كما أن التقنيات المستخدمة فيها بسيطة فتتخفف الحاجة إلى مستوى عال من المهارة ومن ثم لا تحتاج إلى تدريب كبير لذلك تتمتع هذه المؤسسات بدرجة عالية من المرونة في حركات دخول وخروج عنصر العمل، وهذا ما يوفر على المؤسسة أموالاً كبيرة.

ب- كبر ربحية هذه المؤسسات إذ أن ما تحققه من أرباح يفوق ما تتطلبه من تكاليف فقد ثبت أن الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، كانت في بعض الحالات أعلى إنتاجية من الصناعات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة المرهقة لميزانية الدولة.

¹ سيري أحمد، عبد الرحمن. (1996). " تنمية الصناعات الصغيرة"، دار المحمدية، الإسكندرية، ص 25.

3- دوافع اجتماعية:

تتمثل الدوافع الاجتماعية لظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يلي¹:

أ- تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشي ظاهرة البطالة، وتفاقم الأزمات الاجتماعية نظراً لتسريح عدد كبير من العمال.

ب- تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة، وخاصة أجهزة الدول وغيرها من القطاعات الخدمية.

ت- النزوح المستمر لقوى العمال داخلية وخارجية.

ثالثاً: عوامل انتشار الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشاراً من المؤسسات الصناعية الكبرى ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها عوامل خاصة ومنها عوامل عامة:

1- العوامل الخاصة:

تتمثل العوامل الخاصة لانتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ما يلي²:

أ- عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر في العمل لدى الشركات الكبرى: ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينظر إلى العاملين على أنهم ملاك لهذه المشروعات، فهي تقوم بإشراك العاملين في أرباح المؤسسة وهذا بهدف زيادة إلتئائهم إلى هذه الشركات، حيث يكون في المؤسسات الصغيرة الاتصال بشكل مباشر بين الإدارة والعمال، كذلك تقوم الإدارة باستشارة العمال وبذلك فإن العمال يشعرون بنوع من الثقة وبالتالي يقومون بالبذل والتضحية بعكس المؤسسات الكبرى حيث يرى العامل نفسه مجرد آلة ليس لديه قرار.

¹ طلعت محمود، منال (2001). "التنمية والمجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 107.
² رحموني، أحمد. (2011). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ص 28.

ب- مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار: تتمثل بوجود مرونة بين قسم التسويق وقسم الإنتاج، وهذا يسهل اتخاذ القرارات اللازمة، إضافة إلى التنسيق بين الإنتاج والبيع وهذا يساهم بتحديد أسعار البيع، وهناك تنسيق بين التموين والإنتاج والتوزيع.

ت- قلة رأس المال المستثمر: حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة رأس المال المستثمر. وسهولة إقامة مشروعات في كل مكان مثل المناطق الزراعية، حيث أنها تساهم في بقاء المستثمر في منطقته وتحد من الهجرة، وتساعد على توفير فرص العمل.

2- العوامل العامة:

تتمثل العوامل الخاصة لانتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ما يلي¹:

أ- تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل أشكال النشاطات (الفلاحية، الصناعية، الخدمية... الخ) كما أنها تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه سواء في الريف أو المدينة، وتساهم في امتصاص البطالة، بحيث يكون لها مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ب- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج يداً عاملة ماهرة ومتخصصة: فهي تتطلب يداً عاملة بسيطة وهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية وتسديد نفقات عالية مما يسهل عملية استثمارها، كما أنها تطور البديل للصناعات المصنعة.

ت- سهولة إقامة المشاريع: حيث أن إقامة المشاريع الصغيرة هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن المؤسسة الكبيرة تتطلب الأراضي وإعداد دراسة الجدوى المكلفة وما إلى ذلك عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتطلب التكاليف الباهضة وهذا ما دفع المستثمرين إلى الإقبال عليها.

¹ رحموني، أحمد. (2011). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ص 28.

المبحث الثاني:

أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من دول العالم، في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بفعل دورها البالغ في الأهمية من حيث الإنتاج والتشغيل، وتحقيق الدخل، وكذلك الابتكار والتطوير التقني والتكنولوجي، كما تشكل هذه المشروعات اليوم محور اهتمام السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة، وإن نجاح النشاط الاستثماري بالنسبة إلى اقتصاد يستلزم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطورها جنباً إلى جنب مع المشروعات الكبيرة الحجم، وهذا ما حرصت على تحقيقه العديد من دول العالم وعلى رأسها الدول المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع التي تعرف " بالنموذج الآسيوي"، وذلك انطلاقاً من قناعاتها الراسخة بالأهمية المحورية التي تمثلها هذه المنشآت بالنسبة إلى اقتصاداتها الوطنية والتي لا تقل أهمية من حيث إسهامها في تطوير هذه الاقتصادات عن المشروعات كبيرة الحجم¹.

أولاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعد المشروعات الصغيرة أحد المداخل الطبيعية لتحقيق التنمية وتحويلها إلى واقع ملموس وتوسيع قاعدة الأعمال في الدولة، فهي العمود الفقري لاقتصاديات عدة دول في العالم ومعظم رجال الأعمال الذين عبروا إلى عالم المال والأعمال بدؤوا بمشروع صغير حيث لا يمكن تحقيق أي تقدم دون إعطاء أهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتناول العديد من المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمية المنشآت الصغيرة والدور الهام الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وتوضح أهمية تلك المنشآت فيما يلي:

1- قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل: إن المنشآت الصغيرة تتكلف بين 900-3000 دولار، وتساهم تلك المنشآت في استيعاب التخصصات المختلفة وتساهم في علاج مشكلة البطالة حيث إن الصناعات الصغيرة تمثل إحدى الوسائل الفعالة للتغلب على مشكلة البطالة نتيجة لما تتميز به من انخفاض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس

¹ زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكريا (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص12

المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعامل. حيث إن مسألة مساهمة المشروعات الصغيرة في التوظيف على درجة كبيرة من الأهمية في معظم الدول النامية التي تعاني من البطالة¹، إضافة إلى أنها تفسح المجال أمام جميع الأفراد الراغبين جميعهم في العمل في جميع المهن والأعمال جميعها دون أن تقيدهم بمهارة معينة أو درجة علمية محددة، وكذلك للأفراد الذين يريدون تحسين دخلهم، وتحسين مستوى المعيشة لأسرهم².

2- دعم الإنتاج المحلي: تلعب المنشآت الصغيرة دوراً مؤثراً في دعم الناتج المحلي لكونها أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات دعم الصادرات ويتحقق ذلك من خلال السعي لتوفير حاجة السوق المحلي من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، واعتماد استخدام الخامات المحلية مما يساهم بعلاج الاختلالات في موازين المدفوعات وخاصة بالدول النامية³.

3- توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير احتياجات المؤسسات الكبرى، وهذا من خلال عقود المناولة أو التعاقد الباطني الذي يتم بينها فتلعب دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن⁴.

4- تحقيق التوازن الإقليمي والاجتماعي: بسبب انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أطراف المدن والقرى الصغيرة على عكس المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تتمركز في المدن الكبيرة، فإن هذه المشروعات تستطيع أن تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً أكثر وضوحاً، ذلك أن انتشار المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه. وبالنسبة لكثير من المستثمرين الصغار والمجموعات ذات الدخل المنخفض والأقليات فإن المشروع الصغير يتيح فرصة اقتصادية جيدة لم تكن موجودة من قبل. كما أن وجود هذه المشروعات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة، وتلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في تقليل المخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها، بل إن هذه

¹ رضوان، مجد الدين (2010) أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 78.

² زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص 18.

³ رضوان، مجد الدين (2010) أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 78.

⁴ رضوان، مجد الدين (2010) أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 79.

المشروعات ربما تعد أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتكاملة والمتوازنة، كما تعمل المشروعات الصغيرة على تلبية احتياجات المستهلك من خلال: تحقيق الاتصال المباشر بين المستهلكين والأسواق، والمرونة في الإنتاج والتسويق والخدمات¹.

5- المشروعات الصغيرة والتنمية الصناعية والتكنولوجيا: تساعد المنشآت الصغيرة على الإبداع والابتكار في مجال العمل وذلك نتيجة لعدم وجود معوقات بيروقراطية في اتخاذ القرار فالمؤسسات الصغيرة تشكل أحد أهم آليات التطور التكنولوجي بسبب مرونة عملياتها ومقدرتها على التكيف مع التكنولوجيا حيث تتوفر لكثير من المشروعات الصغيرة آلية العمل في مجموعات مترابطة ومتكاملة، وذلك مما يحقق أعلى فائدة من الإمكانيات المتاحة في كل مشروع. كما تساهم المشروعات الصغيرة في تنشيط استخدام الخامات المحلية والمنتجات الثانوية وإعادة استخدام الكثير من بقايا عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل. أيضاً تساهم في تطوير استخدام التكنولوجيا المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمشروعات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية²، ويتميز أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن لديهم قدرة عالية على الابتكار وتجريب أفكار جديدة، وهذه الأفكار عادةً ما تؤدي إلى تطوير المنتج. إضافةً إلى توافر المرونة، مقارنةً بالمشروعات الكبيرة مما يساهم في القدرة على الإبداع وتقديم ما هو جديد³.

6- تنمية الصادرات: تساهم المشروعات الصغيرة إسهاماً كبيراً في التصدير ففي البلدان التي تتوفر فيها بيانات عن الصادرات موزعة حسب حجم المشروعات ترى أن حصة المشروعات الصغيرة 30% من الصادرات وفي البلدان النامية تكون الحصة أكبر من الإجمالي العام للصادرات مثل الهند وتايوان والفلبين وكوريا⁴.

7- تنويع البدائل الاستثمارية: تساهم المنشآت الصغيرة في تلبية احتياجات وطلبات المستهلكين عن طريق تنويع المنتجات بما يتناسب مع تلك الاحتياجات ورغبات المستهلكين إن المشروعات الصغيرة

¹ زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص 19.

² رضوان، مجد الدين (2010) أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 79.

³ زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص 18.

⁴ الخضر، علي، والمصطفى، سامر (2018) إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص 61.

توفر آفاق رحبة لاستثمار فوائض المدخرات المحلية. فكثيراً ما نلاحظ أن المدخرات المحلية في العديد من الدول يتم استثمارها في مجالات لا تحقق فائدة تذكر سواء في زيادة الإنتاج الوطني أو في تنويع مصادر الدخل فيه وإنما تقتصر فائدتها على المستثمر ذاته مثل المضاربات العقارية¹.

8- عدالة التنمية الاقتصادية: تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة معامل وورش عمل لتدريب وإعداد الكفاءات البشرية في جميع التخصصات. ونستطيع أن نطلق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها " أداة للتنمية العادلة وتوزيع الثراء"².

كما ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير فرص العمل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذلك دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد.

وتشير العديد من الدراسات والتقارير التي تدرس مراحل تطور بنية اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة إلى دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفعال والحيوي في تحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول وزيادة معدلات التشغيل، حيث كانت هذه المنشآت وما زالت أداة تنموية تعمل على خلق فرص العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، وتعمل كذلك على خلق طاقة إنتاجية جديدة، ورفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما تعمل على زيادة القدرة التصديرية والتنافسية للاقتصاد ككل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وعلى مستوى التوازن التنموي، والجغرافي داخل البلد الواحد³.

ولقد بدأت هذه المنشآت تسترعي اهتمام الكثير من الدول النامية لأنها باتت تعد آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي التي أثبتت نجاحها في كثير من الدول، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية

¹ رضوان، مجد الدين (2010) أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص80.

² رضوان، مجد الدين (2010) أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص80.

³ Kurosh Rahmani, Forogh Rodgarnezhad, Karim Kiakojory (2013) **Assessment methods to finance small and medium enterprises (SME) in Qazvin Province**, European Online Journal of Natural and Social Sciences 2013; vol.2, No.3 (s), pp. 1504-1511.

الكبيرة للأيدي العاملة، وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل مقارنة بالمنشآت الكبيرة التي تنخفض نسبتها في الدول النامية تدريجياً مع مرور الزمن، وقد أصبحت المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل الحاضنة الأمثل لتطوير المهارات الريادية والإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات والمبادرين لتحويل أفكارهم الإبداعية والابتكارية إلى مشاريع إنتاجية حقيقية، مما يقلل الطلب على العمل في القطاع العام.

وعليه فقد أصبح الوصول إلى دور أكبر لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يتطلب التركيز على هيكل وتوزيع هذه المنشآت قطاعياً وجغرافياً ووضع الخطط المناسبة لتطويرها وتقديم الخدمات الفنية والمالية التي تحتاجها، كما يتطلب التركيز على إيجاد مشروعات إبداعية ابتكارية غير تقليدية ذات قيمة مضافة عالية ومستوى عالي من الجدوى على كافة المستويات¹.

ووفقاً لتقرير مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي (IFC) المتعلق بمؤشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم (MSME Country Indicators) الصادر في العام 2010 والذي يغطي 132 دولة، فقد بلغ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة 125 مليون شركة مسجلة بشكل نظامي لدى الجهات المعنية في هذه الدول، منها 89 مليون شركة تقع في الدول الناشئة. كما تسهم هذه الشركات في توظيف أكثر من ثلث القوى العاملة في هذه الدول².

وتشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 99% من إجمالي عدد الشركات الأوروبية، حيث تصل نسبة الشركات متناهية الصغر وحدها إلى 92% من إجمالي عدد هذه الشركات، حيث كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في أوروبا خلال الفترة من 2004 إلى 2006، كما أسهمت الشركات الصغيرة والمتوسطة في تأمين 85% من فرص العمل التي تم خلقها خلال السنوات الخمس الأخيرة في أوروبا، حيث شكل عدد العاملين لدى هذه الشركات ثلثي إجمالي عدد العاملين لدى

¹ مقابله، إيهاب (2015)، الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 122، آذار، 2015، ص 2.

² world bank group (2018) **IMPROVING ACCESS TO FINANCE FOR SMES**. Opportunities through Credit Reporting, Secured Lending and Insolvency Practices, p20

الشركات الأوروبية. الأمر الذي يعزز فكرة كون هذه الشركات بمثابة الموظف الأول، في الاقتصاد للدول¹.

ويُعد بالمقابل إسهام الشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة أقل منها في خلق فرص العمل، ورغم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة مجتمعة تسهم في 58.6% من إجمالي القيمة المضافة، إلا أن إسهامها يبقى أقل بكثير على مستوى كل فئة، إذا ما قورنت بالشركات الكبيرة. الأمر الذي يعزى إلى خصائص هذه الشركات، كعدم قدرتها على الاستفادة من اقتصادات الحجم، وانخفاض مستوى الكثافة الرأسمالية، وضعف إمكاناتها في مجال الابتكار والبحث العلمي. حيث تسهم الشركات الكبيرة بنسبة 41.4% من القيمة المضافة، مقابل 18.2% للشركات المتوسطة، و18.6% للشركات الصغيرة، و21.8% للشركات المتناهية الصغر، الأمر ذاته ينعكس في إنتاجية العامل لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنةً بإنتاجية العامل لدى الشركات الكبيرة، وتُعد بصورة عامة قطاعات البيع بالتجزئة والبناء والتعليم والبحث العلمي والورش الصناعية، الأكثر إسهاماً من حيث عدد الشركات وعدد الموظفين².

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي، تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 97% من الشركات وفقاً لتقرير منظمة آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي APEC لعام 2013 حول الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتراوح إسهام الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بين 21% كما في روسيا و59% كما في الصين واندونيسيا. كما يتراوح إسهام الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات بين 15% في استراليا وتشيلي و 70% في الصين. أما فيما يتعلق بإسهام هذه الشركات في التوظيف، فيشير تقرير APEC إلى أن إسهام هذه الشركات في استيعاب العمالة يتراوح بين 25% كما في روسيا و92% في إندونيسيا³.

وفي الهند التي وصل عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة فيها إلى أكثر من 48.8 مليون شركة خلال الفترة 2013-2014، يُشكل إسهام هذه الشركات حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي و37% من

¹ world bank group (2018) **IMPROVING ACCESS TO FINANCE FOR SMES**. Opportunities through Credit Reporting, Secured Lending and Insolvency Practices, p32

² **Key Figures on European Business with a special feature on SMEs**, Eurostat, 2011 Edition.

³ world bank group (2018) **IMPROVING ACCESS TO FINANCE FOR SMES**. Opportunities through Credit Reporting, Secured Lending and Insolvency Practices, p22

إجمالي الناتج الصناعي، حيث تنتج هذه الشركات أكثر من 6,000 منتجاً بين منتجات تقليدية ومنتجات التقنية العالية وتقدم خدمات متنوعة¹.

والأرقام السابقة والواردة جميعها في التقارير الدولية تشمل فقط الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بشكل نظامي لدى دولها، ولا تشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسجلة وهي ما ينضوي تحت غطاء اقتصاد الظل. إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن الأعداد تتجاوز بكثير تلك المسجلة بشكل نظامي لاسيما في الدول النامية. فعلى سبيل المثال، تشير بعض التقارير إلى أنه مقابل كل شركة صغيرة ومتوسطة مسجلة لدى الجهات الإشرافية المعنية في الهند، هناك 17 شركة غير مسجلة. الأمر الذي يجعل من تقدير مدى إسهام الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي العالمي أمراً صعب المقارنة بين الدول.

وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور مهم في مسألة التطور التكنولوجي وفي الابتكار والتجديد Innovation فالدراسات الميدانية في العديد من بلدان العالم قد أكدت على أن أكثر من 55% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تقوم بالتجديد والإبداع سواء في البضاعة أو في وسائل الإنتاج، ولو كان ذلك بطريقة تلقائية ومن قبيل الابتكار الجزئي البسيط، ومن بين تلك الشركات ما لا يقل عن 10% كانت ابتكاراتها جذرية. وقد غيرت هذه الدراسات القنوات السابقة المتمثلة بأن الشركات الكبيرة هي وحدها القادرة على المساهمة في عمليات الابتكار والإبداع التكنولوجي، وقد عزا كل من (Bonin,1988) و (Rothwell,1989) ذلك إلى قلة الموارد المالية والإمكانات المادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعلها غير قادرة على اقتناء الآلات الحديثة ذات الجودة والدقة العالية والمرتبعة التكلفة، الأمر الذي يدفع هذه المشاريع للسعي إلى شتى الأنواع من التجديد سواء في إدارة العمالة أو عمليات صيانة عناصر الإنتاج.

وتشير الدراسات إلى أنه ونتيجة لسرعة التغييرات الاقتصادية الحاصلة محلياً وإقليمياً ودولياً ولكثرة الصعوبات التي باتت تواجه المشاريع الكبيرة فإنها أصبحت في أغلب الأحيان تعتمد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير المستلزمات الضرورية لاستمرارية إنتاجها بالشكل المخطط له، وبما أن

¹ Ministry of MSME, Annual Report 2014-2015, India.

المؤسسات الكبيرة غير قادرة على التكيف مع التغييرات السريعة التي ترتبط على الأخص بأذواق وتفضيلات المستهلكين، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والمستهلكين وتمتعها بالمرونة اللازمة فإنها قادرة على الإيفاء بهذه المتطلبات بشكل أفضل من المؤسسات الكبيرة.

وتسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد هذه المشروعات على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، وتوطيد التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التصديرية¹.

كما أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً في جذب الاستثمارات الأجنبية والانفتاح على حلقات تكنولوجية مهمة تساهم في دفع النشاط الاقتصادي، ففي تقرير صادر عن منظمة الأونكتاد، ومن خلال مسح ميداني ودراسة حالات عديدة لبلدان النمرور الآسيوية بعدما عصفت بها الأزمة المالية عام 1997، والتي تسببت في إلحاق هذه الدول خسائر مالية كبيرة، توصلت إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قادرة على استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية، وأن ترفع حصة بلدانها لأكثر من 10% من الاستثمارات الأجنبية، وكذلك قابلية هذه المشاريع للدخول في مشاريع مشتركة مع شركاء أجنبية. كما إن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على امتصاص البطالة من خلال توفير فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل، وتطوير وتنمية طاقاتهم، وبالتالي فإنها مصدر مهم لتكوين الدخل والثروة والادخار، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الاستهلاك الكلي وتوسيع دورة الإنفاق والإنتاج والاستثمار².

¹ آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015، مركز التجارة الدولية، (2015) الجزائر، ص32
² الوندأوي، نشأت مجيد حسن (2008)، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، علمي، 2008، ص 123.

ونستعرض فيما يلي بتفصيل أكثر أهم هذه الأدوار:

1- الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تتبع الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية¹:

أ- توفير فرص العمل: حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل كثيرة للعاطلين عن العمل في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم من مشكلة البطالة، فهي تساهم في استقطاب عدد كبير من اليد العاملة وتركز على العنصر البشري في العملية الإنتاجية، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذي لم يتلقوا التدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة.

ب- تقديم منتجات وخدمات جديدة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بتقديم السلع والخدمات المبتكرة، وهذا يعود إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد.

ت- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتغذية المشروعات الكبيرة بأفكار جديدة حيث تعمل في كثير من الأحيان كرافد للمؤسسات الكبيرة بالخدمات المساندة والتي ليس لهذه المؤسسات من جدوى أن تنتجها كـ " مصانع السيارات والطائرات في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة²."

ث- توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتنميتها وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه الأماكن وأيضاً توظيف اليد العاملة في هذه المناطق وتلعب أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في مجال تنويع الهيكل الصناعي، وتلبية حاجيات السوق.

¹ خوني، رايح و رقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.
² جواد، نبيل . (2007). "إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، ص 81.

ج- تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في إعداد الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب وأيضاً تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أفضل مستقبلاً حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر، وتتوسع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في مواقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما يؤدي إلى تعزيز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة.

2- الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يمكن ملاحظة أهم جوانب الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآتي¹:

أ- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تهدف أغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العادة إلى إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المحافظات المختلفة ذات الكثافة السكانية المختلفة بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة لذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال انتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع قادرة على تهيئة إقليمية شاملة كفئة متوازنة تساعد في استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، وعدم حاجتها إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية².

ب- المساهمة في تشغيل المرأة: تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً بالمرأة العاملة من خلال دورها الفعال في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعامل على الحاسوب ومشغل الخياطة والألبسة، مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الدخل ومساهمتها مساهمة فعالة في بناء الاقتصاد الوطني.

ج- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني أحد الدعائم الأساسية في تثبيت السكان وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن.

¹ الوندائي، نشأت مجيد حسن (2008)، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، علمي، 2008، ص 130.

² خوني، رايح و رقية، مرجع سابق، ص 54.

خ- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي لهم.

د- خدمة المجتمع: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة للمجتمع من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية، وتحسين مستوى المعيشة وتحسين مستوى الرفاهية.

3- الأهمية السياسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يمكن ملاحظة أهم جوانب الأهمية السياسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآتي¹:

أ- إن الحكومات التي تهتم بأغلبية الشعب لا بطبقة معينة يجب عليها أن تتوجه نحو مشاريع ونشاطات تخدم الغالبية الشعبية.

ب- إن الحكومات التي تبدي مساندتها في استغلال طاقات الشباب والمرأة من أجل الدفع بعملية التنمية تركز على المشروعات الصغيرة كونها أفضل وسيلة تتجنب هدر الطاقات البشرية وتمكن من تنمية المهارات².

ت- للمشروعات الصغيرة دور في المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية.

ث- إن النضال من أجل الاستقلال السياسي قد تحقق في كثير من البلدان لكن هذه الدول ظلت تابعة في مجال الاقتصاد وذلك بسبب السيطرة عليها من قبل المصالح الأجنبية وقطاعات خاصة تعتمد على الخبرات الأجنبية، ومن ثم فإن التركيز على إقامة مشروعات صغيرة ممكن أن تتطور وتنمو هو الطريق الصحيح لخلق اقتصاد مستقل.

ج- الإسهام إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع".

¹ ريجان، بكر. (2003). "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق"، الملتقى السنوي السادس، الأكاديمية العربية، عمان، ص 35.

² هيك، محمد. مرجع سابق ص 14.

ثانياً: الخصائص العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة صفات وخصائص تميزها عن غيرها من المشروعات ومن هذه الخصائص:

1- الملكية الخاصة من قبل شخص أو عدة اشخاص: تخضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص، ومن نتائج الملكية الخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد، إذ يلاحظ أن ملاك هذه المؤسسة هم على الأغلب أبناء أسرة واحدة، مما يوفر فرص عمل لأفرادها من الرجال والنساء الكبار والصغار هذا ما يعكس ارتباط الجانب الاقتصادي بالجانب الاجتماعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن هذا الأمر يسهم في تعبئة المدخرات العائلية بشكل قد لا يتحقق بطريقة أخرى، خاصة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب موارد مالية ضخمة لإنشائها¹.

2- محدوية رأس المال المستثمر في المشروع إذ يبلغ في المتوسط نحو 3.3 مليون ليرة².

3- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: ينحصر نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي نشأت فيها، لذلك يتركز اهتمامها بالسوق المحلية خاصة وإن هذه الأسواق محدودة نسبياً مع عدد مميز من المستهلكين والعملاء مما يسمح بتغطية المتطلبات وفق عادات الشراء وأنماط الاستهلاك السائدة، كما أن المعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على احتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وسرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات³.

4- الجمع بين الملكية والإدارة حيث أن 98% من هذه المشروعات تدار بواسطة مالك المشروع الذي نادراً ما تتوفر لديه الخبرة والمعرفة الفنية والإدارية التي يتطلبها نجاح المشروع⁴.

¹ لوكريز، سميرة (2008) أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص14.

² زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص376.

³ لوكريز، سميرة (2008) مرجع سبق ذكره، ص15.

⁴ زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص376.

- 5- تميز فنون الإنتاج المستخدمة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تستوعب نسبة أكبر من قوة العمل بالإضافة إلى خلق فرص عمل أكثر وهذا نتيجة استخدامها لتقنيات مكثفة للعمل نسبياً من جهة والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاطها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء من جهة أخرى¹.
- 6- عدم امتلاك أصحاب هذه المشروعات للخبرة الكافية بالنسبة للتعامل مع مصادر التمويل خارج نطاق العائلة أو الأصدقاء، ويخشى الكثير منهم التعامل مع البنوك أو بعض المؤسسات التمويلية الأخرى لأنهم يجهلون أنظمتها وطبيعتها وإجراءات التعامل معها².
- 7- اتساع انتشارها الجغرافي: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق انتشاراً واسعاً داخل الرقعة الجغرافية للبلد على أطراف القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء³.

ثالثاً: مزايا الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- إن الحجم الصغير للمنشأة يملك مزايا نوعية تساعد المنشأة الصغيرة على التصدير تتمثل بما يلي⁴:
- القدرة على التكيف (المرونة): إن قدرة هياكل المنشأة الصغيرة على التكيف يسمح لها بأن تلائم بسرعة التغيرات في الظروف السائدة في السوق الدولية، كما تتيح لها السرعة في اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة تلك التغيرات.
 - التخصص: إن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل الخيار الأفضل لدخول المنشآت الصغيرة إلى السوق الدولية فالتخصص يزيد من قدرة المنشأة على الفهم العميق لعملياتها وتكوين الخبرات الفريدة في هذا المجال مما يتيح للإدارة القدرة على التعرف على المنتجات المناسبة للمنشأة وعملائها والتغيرات السائدة في السوق.
 - التجديد: إن مرونة المنشآت الصغيرة في التكيف مع التغيرات السريعة على رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق وكذلك التغير في مجالات الاختراع والتطوير يمنحها القدرة على التطوير المستمر لمنتجاتها وخدماتها، وينتج لها مجال واسع لدخول الأسواق الدولية.

¹ لوكريز، سمية (2008) مرجع سبق ذكره، ص15

² زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص376.

³ لوكريز، سمية (2008) مرجع سبق ذكره، ص17

⁴ رضوان، مجد الدين (2010) أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص80.

إن المشاريع الصغيرة تتصف بسهولة اتخاذ القرارات الإدارية، لأن مالك المشروع هو مديره إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية والتسويقية، بعكس المشاريع الكبيرة التي تتعدد فيها المستويات الإدارية. كما أن المشروعات الصغيرة تتميز عن المشاريع الكبيرة بميزة تنافسية عالية في الحالات التالية¹:

- الحالة الأولى: عندما يتم إنتاج سلع تتطلب دقة عالية، بسبب الإشراف المباشر لصاحب العمل وسيطرته الكاملة على العملية الإنتاجية.
- الحالة الثانية: تتم عندما يكون حجم الطلب قليلاً على السلعة، أو عندما يكون الإنتاج لتلبية احتياجات شرائح محددة من السوق، أو عندما يكون الإنتاج حسب طلب الزبون.
- الحالة الثالثة: تتم عندما يكون هناك فائض في العمالة وندرة في رأس المال، لأن هذه المشاريع فيها كثافة عمل، وتستخدم التكنولوجيا البسيطة وغير المكلفة.

في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه حكومات الدول النامية، يتجلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قيادة حركة التنمية عبر دورها الرئيس في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وقدرتها على امتصاص معدلات البطالة المرتفعة، ومساهمتها في تلبية احتياجات المشاريع الكبيرة، وما تقوم به من احتضان وتطوير للمهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، والباب الواسع الذي يمكن أن تفتحه أمام رواد الأعمال بتحويل أفكارهم الابتكارية إلى مشروعات حقيقية تتصف بالجدوى الاقتصادية.

¹ الخضر، علي، والمصطفى، سامر (2018) إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص53.

المبحث الثالث:

المشاكل والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة

رغم أهمية ومكانة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالنظر لما تتصف به من خصائص ومميزات تمكنها من بلوغ مستويات نمو مرتفعة، إلا أن هذا النوع من المشروعات يمتاز بضعف أدائها في الأجل الطويل، وهو ما يشكل تحدياً لاحتمال بقائها واستمراريتها مرتبطاً بمدى توفر العوامل والمناخ الملائمين للتمكن من تخطي مختلف العراقيل التي تحد من نموها.

ورغم كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى نحو يرغب الكثير في إقامتها إلا أنه في الوقت نفسه هناك مجموعة واسعة من المشكلات التي قد تحد أو تعيق من إمكانية انطلاق هذه المشروعات وتختلف هذه المشكلات من حيث شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على مسار هذه المشروعات وتهديدها لوجودها واحتمالات نموها، ويعد التعرف عليها أمراً ضرورياً لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها، وفي هذا الإطار أشارت الدراسات إلى أن هذه المشكلات تبلورت أساساً في مجال الحصول على مستلزمات الإنتاج، ناهيك عن المدخل البشري ذو الكفاءة التكنولوجية العالية، وهو ما يرتبط بمشاكل التقدم الفني والزمني للآلات إضافة لذلك هناك مشاكل التسويق والإدارة.

هناك العديد من المعوقات المتعلقة بالبيئة الداخلية، والتي تتعلق ببيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة وآلية عملها الحالية، إضافة إلى معوقات البيئة الخارجية والتي تتعلق ببيئة الأعمال والإطار المؤسسي (تمويل - قوانين - تسويق)

أولاً: المعوقات القانونية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتمثل هذه المعوقات بالسياسات الاقتصادية الحكومية حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البيروقراطية التي تمتاز بها الإدارات الحكومية في منح التراخيص لإنشائها، وعدم وجود الوعي بأهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية، وغياب التنسيق ما بينها وبين أجهزة الدولة فيما يتعلق بتوفير المعلومات والاستشارات حول المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود ذلك إلى نقص الخبراء المختصين في هذا النوع من المؤسسات على مستوى الأجهزة الحكومية، إضافة إلى

عدم وجود المنشآت القاعدية اللازمة لتوفير المناخ الملائم لتطوير واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة فيما يتعلق بطرق المواصلات وتوفير مصادر الطاقة ومختلف الخدمات المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة¹.

إضافة إلى غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المشروعات الصغيرة، غياب النقابات والإتحادات التي ترعى مصالح المشروعات الصغيرة وتوفر التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة²، والتي تكمن في معوقات توفير الخامات والمدخلات الأساسية للإنتاج وإن غياب ذلك الدعم يجعل منتجات تلك المشاريع غير قادرة على منافسة السلع المستوردة، وكذلك عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب المنتجات المصنعة محلياً بسبب حجم الاستيرادات التي فاضت عن حاجته، الأمر الذي يؤدي إلى كساد الإنتاج للعديد من المشاريع وعدم القدرة على تسويقه في الأسواق المحلية أو الخارجية³.

إضافة إلى انحياز قوانين الاستثمار المطبقة إلى المشروعات كبيرة الحجم في الامتيازات والإعفاءات الضريبية وعدم شمول المشروعات الصغيرة بهذه الإعفاءات أو بأية تسهيلات أخرى مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافئ، كما أن القوانين المطبقة لا تأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها إلى الدعم والمساندة بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني⁴.

ثانياً: المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل المعوقات الإدارية والفنية بنقص الأيدي العاملة الماهرة حيث أن قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنقل التكنولوجيا الحديثة لا يقتصر على امتلاك الآلات وشراء سلع رأسمالية فقط بل الأهم من ذلك هو نقل السلع غير المادية التي تعني المعرفة والدراية ونظم الإدارة التي تراعي التغيير التكنولوجي، وتشمل

¹ أمير، معيزة مسعود (2016) نظرية الإشارات كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات – دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، الجزائر، ص107.

² العايب، ياسين (2011). " تمويل المؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 186.

³ أحمد بتال، محمد الراوي، وسام علي، (2011)، "دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (7)، العراق. ص65

⁴ زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية.

هذه المعرفة الإلمام بالبيانات والمؤشرات والصيغ الحسابية ومواصفات التصميم الخاصة بالتكنولوجية، حيث تعاني معظم هذه المشاريع من نقص كبير في الأيدي العاملة التي تمتلك المهارة والخبرة الفنية اللازمة لتشغيل الماكينات ذات التكنولوجيا الحديثة¹، إضافة إلى ماتعانيه من عدم مسك دفاتر أو سجلات محاسبية، وضعف الخبرات الإدارية وانعدام ثقافة الريادة والإبداع، وانخفاض المستوى التكنولوجي، ونقص خدمات الماء والكهرباء في بعض البلدان العربية، وكذلك عدم وجود مراكز تنقيفية، وعدم توفر مؤسسات خدمات تطوير الأعمال والتي تعمل على رفع مستوى المشروع الصغير إدارياً ومادياً وتسويقياً، وبالتالي زيادة الإنتاج².

وفي كثير من الدول يسود إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الطابع الفردي بسبب سيادة الشخصية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار حيث يضطلع فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بالمهام والمسؤوليات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية جميعها وهي ظاهرة تشكل قصوراً واضحاً في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمشروع وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف³.

ثالثاً: المعوقات التسويقية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة وشركات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، وإن صاحب المشروع الصغير يفتقر إلى الوعي التسويقي ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة، ولا سيما بالنسبة لأسواق التصدير، كما تنقصه الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، ولذلك يضطر صاحب المشروع الصغير إلى الاعتماد على الوسطاء من

¹ أحمد بتال، محمد الراوي، وسام علي، (2011)، "دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (7)، العراق. ص 60

² كية، سلام إبراهيم عطوف (2007) اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العراق، ص 22

³ المللي، قمر (2015) المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 37.

التجار في عملية التسويق وإلى قبول أسعار منخفضة مما ينعكس سلباً على معدلات الربحية، وعدم قدرة هذه المشروعات على تقديم خدمات ما بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعملاء¹، القدرة المحدودة على منافسة المشروعات الكبيرة، وندرة المعلومات المتوافرة عن السوق، ارتفاع تكلفة الإنتاج كأسعار المواد الخام في بعض الدول عن الدول الأخرى مما يفقدها قدرتها على المنافسة الخارجية، عدم وجود برامج للارتقاء بمستوى جودة إنتاج هذه المشروعات، وظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل، عدم وجود حماية للمنتج المحلي تجاه المنتج الأجنبي الذي يتمتع بمناعة قوية، والافتقار إلى التصاميم والمعايير المعمول بها عالمياً².

رابعاً: المعوقات المالية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العديد من المعوقات لعل أبرزها عدم كفاية التمويل وعدم القدرة على تحديث الآلات، النقص في الطاقة، الافتقار إلى القوى الماهرة، زيادة في أسعار المواد الخام والسلع المستوردة الرخيصة، الأمر الذي أدى إلى فقدان حصتها في السوق³.

وكذلك تتعلق المعوقات المالية بغياب أو قلة القروض الممنوحة وضعف الشفافية في تسير عملية منحها، وأن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقيدون بمواردهم المالية وبقدرتهم على الحصول على ما يكفي من رؤوس الأموال لتأمين القروض والترتيبات المالية المطلوبة لامتلاك تكنولوجيا جديدة في ظل محدودية الموارد المالية التي تملكها تلك المشاريع⁴.

من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي، أي الاعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف المداخل

¹ كنجو، كنجو (2007) استراتيجيات الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العالمي الخامس، جامعة فلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن، ص40.

² العايب، ياسين (2011). " تمويل المؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 190

³ Kurosh Rahmani, Forogh Rodgarnezhad, Karim Kiakojoy (2013) **Assessment methods to finance small and medium enterprises (SME) in Qazvin Province**, European Online Journal of Natural and Social Sciences 2013; vol.2, No.3 (s), pp. 1504-1511, p1506

⁴ كبة، سلام إبراهيم عطوف (2007) اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العراق.

فيها، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي أو الائتمان، وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها. ويمكن تلخيص أبرز تلك الصعوبات بالتالي¹:

✓ ارتفاع تكلفة التمويل، وضعف الضمانات المتوفرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.

✓ عدم توفر الأموال الذاتية الكافية لدى الحرفيين وأصحاب المهن.

✓ ارتفاع الضرائب بسبب التقدير الجزافي والمشاكل التي قد تواجهها الشركات الصغيرة والناشئة عن عدم مسك الدفاتر.

✓ نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام حصولها على التمويل المطلوب.

✓ عدم وجود صناديق ضمانات القروض التي تحتاجها الشركات الصغيرة والتي تساعد في الاستفادة من خدمات البنوك والمصارف الإسلامية، وإن وجدت هذه الصناديق لا تتوفر لديها الآلية المتلائمة مع طبيعة نشاط المصارف الإسلامية مما يجعلها لا تستطيع أن توفر الدعم للمشروعات التي لا ترغب في التعامل الربوي.

✓ بسبب مشاكل التمويل آنفه الذكر يقع المنتج فريسة لاستغلال التجار والوسطاء الذين يشترون منتجات المصانع بأسعار منخفضة ويقدمون لها مستلزمات الإنتاج بأسعار مرتفعة نسبياً، مما حقق التمييز المطلق لهؤلاء التجار في عمليتي البيع والشراء وبالتالي امتداد التمييز إلى مجال إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مالياً وعينياً، وبالتالي فإن صعوبة الحصول على الأموال تؤثر سلباً على نشاط هذه المؤسسات وتحول دون انتعاشها²، كما ترجع مشكلة التمويل إلى جملة من المعوقات منها ما هو عائد إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها ما هو متعلق بمؤسسات التمويل، وأن المعوقات التي تواجه البنوك ومؤسسات التمويل هي³:

¹ الحمزاوي، محمد كمال خليل. "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط2، 2000، ص 103.

² الحمزاوي، محمد كمال خليل. مرجع سبق ذكره، ص410.

³ المللي، قمر (2015) المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص35

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
- افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات مما ينعكس سلباً على المشروع.
- انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب الصناعات الصغيرة بسبب ضآلة حجم معاملاتهم.
- ارتفاع درجة المخاطرة في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أغلبها مشروعات فردية لا يتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.

وتتمثل المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل بما يلي¹:

- أ- ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
- ب- ارتفاع نسبة المديونية مقارنةً بأصول المشروع لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
- ت- إضافة إلى معوقات الخبرة التنظيمية واليد العاملة المؤهلة حيث يعود نقص خبرة اليد العاملة في الأساس إلى عدم وجود المحفزات المالية اللازمة لجلب العمالة الماهرة، والتي تمتاز عادةً بارتفاع تكلفتها.

مما سبق يتبين بأنه تعاظمت مشكلة التمويل في الدول العربية نظراً لطبيعة القطاع المالي فيها والذي يتسم بشيء من الضحالة والقصور والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة فضلاً عن قصور القوانين والتشريعات الخاصة بتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول أن مشكلة التمويل في الدول العربية ترجع في الأساس إلى ضيق نطاق التمويل المتاح، ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى،

¹ المللي، قمر (2015) المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص35

التركيز على الضمانات، طول مدة الإجراءات، افتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، سياسة سعر الفائدة، ضعف نظام الرقابة والمتابعة، افتقار الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات اللازمة لنشاطها.

الفصل الثاني:

خصوصية المسألة التمويلية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعد مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد مواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل، كما يعد الحصول على التمويل أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها لا يتيسر لها تدبير احتياجاتها من البنوك بسبب عدم امتلاكهم للضمان العيني الذي يتعين تقديمه مقابل القرض، بالإضافة إلى قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع والتجار مما يجعلهم أكثر تردداً في التعامل مع البنوك، نظراً لما تضعه المصارف من عراقيل وما تفرضه من شروط وما تختلقه من معوقات أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: المصادر التمويلية المتاحة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: تجارب الدول المتقدمة والنامية في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.

المبحث الأول:

المصادر التمويلية المتاحة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل بالنسبة للشركات بمثابة العامل الأهم لتنميتها وانطلاقها واستمرارية عملها وتطورها وعامل نجاحها وتعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المشروعات لما يترتب على عملية التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها القرارات المتعلقة باختيار مصدر التمويل، وتعد مهمة التمويل من المهمات الحساسة بما تحمله من تعقيد يتطلب البحث والحصول على الأموال اللازمة و التي تعد الركيزة الأساسية في استمرار عمليات المشروع، لذلك نجد أنه من أهم القرارات التي يجب أن تتخذها المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي اختيار التمويل الملائم لها.

ومن هنا نستنتج ضرورة التعرف على مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد اختلفت المعايير التي اعتمدت من أجل التفرقة بين مصادر التمويل المختلفة، فهناك من يفرق بينها حسب الزمن، وهناك من يميز بين أساليب التمويل من حيث مصدرها.

أولاً: مفهوم التمويل:

يعد التمويل الخطوة الأساسية في المشروع فبعد أن تكون الإدارة المالية قد خططت لاحتياجاتها من الأموال تبدأ في البحث عن مصادر التمويل المناسبة لمواجهة هذه الاحتياجات وعندما تحدد الإدارة المالية المصدر الذي تستخدمه لتمويل احتياجاتها عليها أن تراعي الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام، ومن ثم الموازنة بين التكلفة وخطر عدم القدرة على تسديد تلك الالتزامات، وارتباط هذه المخاطر بالفترة الزمنية التمويلية المناسبة، وكذلك دراسة الحالة المتوقعة لهذا المصدر ثم ربطها مع الحالة المالية المتوقعة للمنشأة خلال الفترة الزمنية المقبلة¹.

¹ بارود، أحمد توفيق (2011) معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية – دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص16

كما يعرف التمويل بأنه مجموعة من القرارات التي تتعلق بكيفية الحصول على الموارد المالية من مصادرها المختلفة بالتكلفة المناسبة وفي الوقت المناسب وحسب استخدامها سواء كان من جانب الأفراد أو منشآت الأعمال أو الحكومات وذلك بما يحقق الأهداف المنشودة¹.

ثانياً: مصادر التمويل في الشركات الصغيرة والمتوسطة

تتطلب الشركات الصغيرة والمتوسطة في مراحل دورة حياتها جميعها، الوصول إلى المصادر المناسبة لتمويل عملياتها لتعزيز بقائها ونموها، وعلى الرغم من تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى التمويل المصرفي المناسب إلى حد كبير بعد الأزمة المالية، إلا أنه لا يزال هناك فشل في السوق والتحديات الهيكلية، بما في ذلك عدم تماثل المعلومات وارتفاع تكاليف المعاملات في خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ونقص المهارات المالية والمعرفة بين أصحاب الأعمال الصغيرة، أصبحت هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال، من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة، وزيادة قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع الظروف المتغيرة في أسواق الائتمان وتحسين مساهمتها في النمو الاقتصادي².

تؤثر خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة على قراراتها المالية فهناك مجموعة من العوامل تؤثر على السلوك المالي لها وتشمل حجم الشركة، العمر، نوع الملكية، الشكل القانوني، الموقع الجغرافي، قطاع الصناعة، هيكل الأصول، بما يعكس قدرتها على تقديم الضمانات³.

إضافة إلى ذلك يوجد العديد من العوامل التي توجه اختيار الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو اختيار الهيكل التمويلي ومن بينها الحفاظ على المرونة المالية، والخصائص الاقتصادية لقطاع الشركة ومستوى تطوره ونسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة، أو طبيعة الأصول الممولة، موقف المساهمين من حيث كره المخاطر والرغبة في السيطرة، الهيكل المالي للمنافسين⁴.

¹ إبراهيم، ميساء موسى محمد (2015) دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة – دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية من (2008-2014) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، ص12.

² Enhancing SME access to diversified financing instruments (2018) SME Ministerial Conference, DISCUSSION PAPER, OECD, Mexico City, P5.

³ Abdulaziz M. Abdulsaleh1 & Andrew C. Worthington, (2013) op cit, p37

⁴ Benjamin Yamb & Noé Ndjeck (2016) op cit, p166.

تستخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة مجموعة متنوعة من مصادر التمويل مثل مدخرات المالكين والأعمال التجارية والأرباح المحتجزة، والاهتلاك، والوسطاء الماليين كالبنوك وشركات التأمين والجمهور¹.

تتغير خيارات التمويل المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال المراحل المختلفة من دورة حياة الشركة، ففي مراحل مختلفة من دورة نمو الشركة هناك حاجة إلى استراتيجيات تمويل مختلفة، ففي مرحلة التشغيل تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على مصادر التمويل الداخلي، ومع تقدمها فإنها تبدأ في تعديل هيكل رؤوس أموالها تدريجياً وتحسن الجدارة الائتمانية لها وتصبح قادرة على تقديم ضمانات وجذب انتباه المستثمرين لها وتبدأ باستقطاب مصادر التمويل الخارجية².

وقد بينت إحدى الدراسات بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تفضل حقوق الملكية الداخلية على الدين الخارجي، والديون قصيرة الأجل على الديون طويلة الأجل، لذلك فإنها تقوم بالترتيب وترتيب مصادر التمويل ترتيباً تفضلياً، بشكل مخالف لنموذج دورة الحياة ومناقضاً له، وأن الشركات ذات العمر الأكبر نسبياً تكون أقل اعتماداً على مصادر التمويل الخارجية من الشركات الأصغر عمراً، لأن الشركات القديمة لديها فرص أكثر لتراكم الأرباح المحتجزة وتتوافر لها الأموال لتمويل عملياتها³.

وبالتالي يمكن تقسيم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأجل من حيث مصدر رأس المال إلى نوعين مصادر داخلية وتسمى كذلك بمصادر ذاتية، ومصادر خارجية، وفيما يلي شرح مفصل لكل نوع:

¹ Adle Abouzeedan (2003) **Financing Swedish Small and medium sized enterprises (SMEs): methods problems and impact**, Amana Commercial Consultants Bisittarevägen 9, Lgh: 1085, SE-433 44 Partille, Sweden, Presented at The 43rd European Congress of the Regional Science Association, (ERSA 2003 Congress), Jyväskylä, Finland, 27 - 30th August 2003, p2

² Abdulaziz M. Abdulsaleh1 & Andrew C. Worthington, (2013) **op cit**, p36

³ Abdulaziz M. Abdulsaleh1 & Andrew C. Worthington, (2013) **op cit**, p37

أ- المصادر الداخلية (التمويل الذاتي):

المصادر الداخلية أو الذاتية للمؤسسة ما هي في الواقع إلا عبارة عن الفائض من الأموال الذي حققته المؤسسة والذي يمكن لها التصرف فيه، وهناك مجموعة من التعاريف الخاصة بالتمويل الذاتي من بينها¹:

- التمويل الذاتي هو وسيلة تمويلية هامة جداً وهو أكثر استعمالاً بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل آخر.
- التمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع، وهو تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهو استخدام السيولة.
- هو أن تعتمد المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة على مواردها الذاتية المتاحة من الاحتياطات والأرباح المتراكمة، وما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة، حيث تقوم بتجميعها ثم تستخدمها في تمويل خططها الاستثمارية بمختلف أوجهها.
- كما يمكن تعريفه على أنه الفائض المالي المتحصل عليه نتيجة استكمال كل مستلزمات المؤسسة ويتشكل هذا الفائض من²: الأرباح غير الموزعة والمخصصة للاحتياطات، المؤنات التي تشكل لفترات طويلة، الاهتلاكات.
- تتمثل المصادر الداخلية في ما يلي³:
- الادخارات الشخصية: وهي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل حيث يعزز صاحب المشروع الأموال المقدمة بأموال إضافية جديدة لم تكن أصلاً داخلة في أصول المشروع بتحويل بعض املاكه الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه.
- الاحتياطات والأرباح المحتجزة: تعد الأرباح المحتجزة من أهم المصادر الداخلية للتمويل حيث تقوم الشركات بتمويل جزء كبير من احتياجاتها المالية بواسطة الأرباح المحققة، فالأرباح التي تحققها

¹ زيتوني، عمار. (2006). "مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 47-48.

² شبيحة رشيد، مصطفى. (1999). "النقود والمصاريف والائتمان"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 186.

³ طالبي، خالد (2011) دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر، ص 23

الشركة يمكن الاحتفاظ بها لغرض إعادة استثمارها أو توزيعها، أو الاحتفاظ بجزء منها وتوزيع الباقي على الملاك.

- أفساط الاهتلاك والمؤونات: وتعرف أفساط الاهتلاك بأنها عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل الأجل على عمره الإنتاجي المتوقع، فالاهتلاك عبارة عن طريقة تهدف إلى توزيع تكلفة الأصول الثابتة على الحياة الإنتاجية أو على أساس الطاقة الإنتاجية، وتخصيص الاهتلاك يسمح بإعادة تمويل استثمارات المؤسسات لأنه يعد مورداً مالياً، أما بالنسبة للمؤونات فهي تكون من أجل معرفة تدني الأصول غير الاهتلاكية وتستعمل كاحتياطات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة وتخصيص المؤونات يساهم في تكوين أموال من أجل تغطية التكاليف أو النقص في عناصر التكاليف.

ب- المصادر الخارجية:

هنا تلجأ المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاتهم المالية، وتقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي¹:

- الاقتراض من الأهل والأقارب والأصدقاء: يمثل هؤلاء مصدراً شائعاً للاقتراض، وتتميز هذه القروض بكونها غالباً ما تتوفر بشروط ميسرة وبدون إجراءات معقدة، وبدون فوائد محددة سلفاً وغير محددة المدة بشكل دقيق.

- الاقتراض من البنوك التجارية: تعد البنوك التجارية مصدراً رئيسياً من مصادر الأموال بالنسبة للمشروعات الصغيرة، حيث تمنح هذه البنوك قروض محددة ولمدة زمنية قصيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن المبلغ قد يكون كبيراً ويمكن إعادة تجديد القرض فيما إذا ثبت نجاح المشروع حيث يتم منح قروض بمبالغ أكبر ولفترة زمنية أطول، وأغلب هذه القروض يتم منحها اعتماداً على ضخامة موجودات المشروع والتي تعد كضمان للقرض، كما أن البنوك يمكن أن تمنح قروضاً بدون ضمانات اعتماداً على القدرات الإدارية للشخص وسمعته التجارية الجيدة.

¹ طالب، خالد (2011) دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر، ص26.

- التمويل عن طريق الشركات الكبيرة: هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والتسويقية اللازمة، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الاستثمار المريح فإن هناك بعض الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاتها لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها.
- مؤسسات التمويل الصغير والمتناهية الصغر: في أغلب الأحيان تأخذ هذه المؤسسات الطابع الاجتماعي وتكون مقيدة بتمويل مجموعة المشاريع التي لا تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة لمباشرة أعمالها ويكون هدفها الرئيسي بعد تحقيق الربح هو هدف اجتماعي انمائي من حيث تخفيض مستوى البطالة والحد من الفقر.
- الدائنون: يعد الدائنون من مصادر الاقتراض قصيرة الأجل المتاحة أمام المشروع، ويلزم المشروع بسداد الالتزامات الناتجة عن استخدام الخصوم المتداولة، وبعد رصيد الدائنين من المدفوعات المستحقة على المشروع مقابل البضاعة التي يتم شراؤها من الموردين دون سداد قيمتها، ويتميز هذا المصدر التمويلي بالمرونة وتتوقف كلفة الأموال التي يتم الحصول عليها من هذا المصدر على شروط الائتمان التي يحددها المورد أو التاجر¹.

ث- التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل:

إضافة إلى التصنيف السابق يوجد تصنيف آخر لمصادر التمويل وهي:

التمويل قصير الأجل " أقل من سنة "، التمويل متوسط الأجل " من سنة إلى خمس سنوات "، تمويل طويل الأجل " أكثر من خمس سنوات " .

التمويل قصير الأجل: هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، و يرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية، وتتمثل المصادر الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي²:

¹ إبراهيم، ميساء موسى محمد (2015) دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة – دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية من (2008-2014) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، ص15
² الشنطي، أيمن. شقر، عامر. (2007). " مقدمة في الإدارة و التحليل المالي "، دار البداية للنشر و التوزيع ، عمان ، ص 58.

أ- الائتمان التجاري: يمكن تعريف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، أي الائتمان التجاري يمكن الشركة من شراء احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة، حيث تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً كبيراً على الائتمان التجاري (ائتمان الموردين، بطاقات الائتمان)¹.

ب - الائتمان المصرفي: يتمثل الائتمان المصرفي في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية والصناعية، أي أن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية ويتخذ الائتمان المصرفي عدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي : الحسابات الجارية المدينة، خصم الأوراق التجارية، الاعتماد المستندي، السحب على المكشوف والذي يتم تجديده عدة مرات. **التمويل متوسط الأجل:** يعد التمويل متوسط الأجل من الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية، هو نوع من القروض الذي يتم سداؤه في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن خمس سنوات، هذا النوع ينقسم إلى قسمين قروض مباشرة والتمويل بالاستئجار :

أ- قروض مباشرة متوسطة الأجل: ويمنح بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمؤسسات مثل : شراء آلات جديدة، التوسع بوحدة جديدة. ويتم منح هذه القروض مباشرة من طرف البنوك وشركات التأمين وتطلب ضمان على هذه القروض.

ب- التمويل التأجيلي: يعتبر التمويل بالاستئجار أحد الأساليب التي يعتمد عليها تمويل المؤسسات الاستثمارية لتفادي اللجوء المكثف للقروض البنكية، والسندات وما يتبعه من آثار سلبية على الوضعية المالية للمؤسسة. وقد ظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار هذه التسهيلات بدلاً من شرائها. وبعد أن كان الاستئجار قاصراً على الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريباً².

¹ Adle Abouzeedan (2003) op cit, p3

² الحناوي، محمد صالح . (2000). "الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، ص 289 – 299.

التمويل طويل الأجل: هو القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع، وإقامة مشاريع جديدة. تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضاً لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية، فالأولى تقدم قروضاً تتراوح مدتها بين 5 إلى 10 سنوات، بغرض إقامة المباني، المستودعات وشراء الآلات ومعدات الإنتاج... الخ، أما الثانية فهي لا تختلف كثيراً عن سابقتها من البنوك المتخصصة فهي تمنح قروضاً طويلة الأجل لتطوير القطاع الزراعي، وذلك مقابل ضمانات عينية كالرهن العقاري والرهن الحيازي، ونشير هنا أنه كثيراً ما تراعي البنوك الصناعية أوضاع الصناعات الصغيرة من نواحي أسعار الفائدة والضمانات، كذلك كثيراً ما تقدم لها المشورة والنصح وتقوم بإجراء دراسات الجدوى لها بدون مقابل أو بمقابل رمزي.

ونتيجةً لارتفاع المخاطرة في تقديم مثل هذه القروض، فإن البنوك بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية، كأن تطلب من طالب القرض تعهد بعدم ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر على قدرته على السداد، أو طلب ضمانات إضافية كالعقارات والأراضي¹.

وتتكون مصادر التمويل طويل الأجل من نوعين أساسيين هما، أموال الملكية وأموال الاقتراض وسيتم عرض كل واحدة على حدى:

أ- أموال الملكية: تعرف أموال الملكية بأنها حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من: الأسهم العادية والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة.

ب- الاقتراض طويل الأجل: يعتبر الاقتراض طويل الأجل عبئاً و مديونية على عاتق المؤسسة ويتعين الوفاء به في وقت لاحق والاقتراض طويل الأجل يأخذ شكلين : السندات - القروض طويلة الأجل².

ت- التمويل المصرفي التقليدي:

يُعتبر التمويل والحصول على الموارد النقدية والمادية من المشاكل الأساسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتلعب المصارف التجارية إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى دوراً هاماً في حل هذه

¹ الرشيد رضا، عبد المعطي وآخرون. (1999). "إدارة الائتمان"، دار وائل للطباعة، عمان، الاردن، ص 104.
² عبد الوهاب، يوسف أحمد. (2008). "التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، دار حامة للنشر و التوزيع، ص 85.

المشكلة، من خلال قيامها بتعبئة المدخرات من الافراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع ومن ثم توجيهها نحو الافراد والقطاعات التي تحتاجها وذلك في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة، وبذلك تساهم في تلبية الحاجات التمويلية للمشاريع والقطاعات الإنتاجية المختلفة، مما يجعلها مساهمة في دعم التنمية الاقتصادية¹.

تعد المصارف التجارية من أفضل المؤسسات المالية القادرة على توفير الأدوات التمويلية اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية كافة وتعتبر إحدى أهم المصادر المتاحة للتمويل لاستخدامها في تشغيل وتطوير المشاريع الاستثمارية كما يعتبر الاستثمار إحدى العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو وهو الطريقة الناجحة لإنشاء ومضاعفة الثروات وتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية وذلك من خلال المشاريع الاستثمارية التي تسمح للمؤسسات بتوسيع نشاطها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية².

ويقصد بالتمويل المصرفي بأنه مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي والذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية إلى المؤسسات التي تكون بحاجة إليه إما لخلق مشاريع جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها³.

ويندرج ضمن هذا المفهوم مفهومان أساسيان هما القروض المصرفية والائتمان المصرفي.

ث- القروض المصرفية:

تشكل القروض مصدراً هاماً من مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي من الممكن أن تحصل عليها من المصارف حيث يمكن لصاحب المشروع الصغير الحصول على قرض مصرفي قصير أو طويل الأجل⁴، وتعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسدادها مع الفوائد في تواريخ محددة، وتُدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات من طرف المقرض التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في

¹ حسين، علي، قبلان (2008) دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ص135
² جنيدي، حورية (2014) دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، جامعة ألكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص81.

³ لحال، شهنواز (2016) دور البنوك في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص9

⁴ إبراهيم، ميساء موسى محمد (2015) دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة - دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية من (2008-2014) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، ص16

حالة توقف العميل عن السداد¹، وتقسم القروض المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية إلى نوعين هما²:

أ- القروض غير المكفولة بضمان: وفي هذا النوع من القروض يتم الاتفاق بين المصرف والشركة بفتح اعتماد للمنشأة بحيث يسمح المصرف للمشروع بالاقتراض كلما احتاج إلى أموال، لمدة زمنية محددة، بشرط ألا تزيد الكمية المقترضة عن مبلغ معين في أي وقت خلال هذه الفترة، وعادةً تعمل المصارف على وضع عدة شروط عند منحها هذا النوع من القروض.

ب- القروض المكفولة بضمان: في بعض الحالات يقوم المصرف بطلب ضمانات معينة فتلتزم الشركة بتقديمها قبل حصولها على القرض ويحرص المصرف على طلب ضمان للقروض في حالة الشركات ذات المركز المالي الضعيف أو في حالة الشركات التي تكون نسب الإقراض لديها مرتفعة، بحيث لا تحصل على قرض مساوي تماماً لقيمة الضمان، وذلك لمواجهة احتمالات انخفاض قيمة الأصول المقدمة كضمان.

ج- الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان المصرفي دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لحاجة الاقتصاد المتزايدة لرأس المال، وبالتالي فإن تطور دور المصارف التقليدية في الاقتصاد الوطني واضطلاعها بمسؤولياتها في توفير الائتمان اللازم لاحتياجات القطاعات الاقتصادية وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة والخدمات المصرفية الأخرى وفق سياسة ائتمانية شاملة وواضحة يعتبر دعامة أساسية للدفع بالاقتصاد الوطني نحو النمو والاستقرار، وبالتالي يعرف الائتمان بأنه قيام الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها³.

¹ لحلال، شهيناز (2016) مرجع سبق ذكره، ص9.

² إبراهيم، ميساء موسى محمد (2015) دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة – دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية من (2008-2014) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، ص16.

³ الدغيم، عبد العزيز؛ الأمين، ماهر؛ انجرو، إيمان، (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، ص191-208، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، ص194.

عُرف الائتمان على أنه عملية تزويد المستلزمات من قبل طرف إلى طرف آخر حينما يكون الطرف الثاني غير قادر في الوقت الحاضر على تعويض قيمة تلك المستلزمات للطرف الأول وإنما يتم تعويضه في وقت لاحق مُتفق عليه¹.

ويُعرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما (سواء أكان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه وذلك لفترة زمنية محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف².

ويرى البعض بأن الائتمان المصرفي يعتبر شكلاً مهماً من أشكال مصادر التمويل قصيرة الأجل، وتتحدد مساهمة هذا الائتمان بمقدار القروض التي تحصل عليها الشركات من المصارف حيث تستخدمه في تمويل عملياتها الجارية³، في حين هناك من عرفه بأنه: عملية خلق القوة الشرائية أو بيع النقود لأجل قصير، أو هو تحويل قوة راهنة إلى وعد مؤجل بالسداد ينطوي على الثقة في مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته⁴.

عادةً ما تقوم المصارف التجارية بتقديم الجزء الأكبر من القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها ترى أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة مريح، لكن عدم استقرار الاقتصاد الكلي في اقتصاديات الدول النامية والمنافسة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة يعد من العوائق الرئيسية أمام توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة⁵.

¹ النعيمي، عدنان تايه، (2010)، إدارة الائتمان: منظور شمولي، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ص22.
² السبيسي، صلاح الدين، (2004)، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المستندية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص15.

³ الزبيدي، حمزة (2004) الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ص951.

⁴ Fernand Baudhuin ,L économie politique contemporaine, sous la direction de Louis Baudin ,Volume VIII Crédit et Banque économie et législation compares 3ème édition ,refondue, L,G,D,J,2001 ,p 9.

⁵ world bank group (2018) IMPROVING ACCESS TO FINANCE FOR SMES. Opportunities through Credit Reporting, Secured Lending and Insolvency Practices, p5

ح- التمويل الإسلامي:

يمارس التمويل الإسلامي في المصرفية الإسلامية من خلال عدّة صيغ؛ كالمرابحة للآمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتملك، والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك، والسلم والاستصناع وغيرها، وهذه تؤدي بدورها إلى إيجاد اقتصاد حقيقي، كونها قائمة على عقود المعاوضات أو المشاركات، وهي عقود تؤثر في إيجاد نشاط اقتصادي حقيقي؛ لكونها تساهم في نقل ملكية السلع والخدمات من المصرف الإسلامي إلى العاملين في الحياة الاقتصادية، أو أن تكون هناك شراكة بينهما، وهذا يعني أن التعامل بالدين هو الاستثناء وليس الأصل¹.

تقوم المصارف الإسلامية بتجميع أموال المودعين جميعاً لديها ومن مصادرها الداخلية والخارجية لغرض استثمارها وهنا يكون المصرف هو المضارب بأموال المودعين مقابل حصولهم على الأرباح في حالة تحققها أو تحملهم لخسائر وقد يكون الاستثمار مشتركاً كحسابات التوفير وتحت الطلب والودائع المحددة بفترة أو حسابات الأجل والاستثمار المخصص في مشاريع محددة أو في المحافظ الاستثمارية والتي تشبه شهادات الإيداع المصرفية إلا إنها تقبل على أساس المضاربة الشرعية وبالإمكان تداولها في الأسواق كما في سندات المضاربة. وكذلك صكوك الاستثمار العام وشهادات الإيداع وودائع المؤسسات المالية الإسلامية ومستحقات المصارف العاملة ووحدات الثقة وتعني أخذ المدخرات من الأفراد وتوظيفها ويقوم المصرف الإسلامي بالحصول على حصة محددة من ربح هذه المدخرات وتدار من قبل جهة معينة داخل المصرف وضم البيوع المؤجلة ومنها بيع المرابحة للآمر بالشراء².

إن أسلوب التمويل في المصارف الإسلامية مشجعة على الاستثمار أكثر من أسلوب التمويل في المصارف التقليدية فهي تؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمار القومي لأن دخول المصارف الإسلامية كمضارب وشريك في العمليات الاستثمارية يجعل من هذه المصارف شبيهة ببنوك الاستثمار التي تلعب دوراً مباشراً في زيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد القومي ورفع طاقته الإنتاجية، حيث أن نظام المشاركة

¹ محمد، عزيز، عبد، أحمد (2013) التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العراقية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية. ص 464

² نصار، احمد(2010) الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص48

الذي تتعامل به سيؤدي لزيادة المشروعات الإنتاجية نظراً لشعور المنتجين بالاطمئنان لأن المصارف تشاركهم في الربح والخسارة¹.

تُمكنَت المصارف الإسلامية من تأكيد جدارتها في المساهمة في تمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها بنوكاً تنموية تمارس دورها في الفرص الاستثمارية التي تحتاجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا من شأنه أن يدفع المصارف الإسلامية إلى العمل على تعبئة قدراتها التمويلية والترويج لها وفق صياغة برامج تخدم أهداف التنمية، واليوم أمام الحاجة الاقتصادية التي تبرز لتقديم التمويل لمشاريع تنموية تسهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، فإن المصارف الإسلامية مطالبة بتطوير معايير التمويل الموجه إلى الاستثمار الجاد، بما يتلاءم مع أولويات التنمية الاقتصادية حيث يقوم التمويل المصرفي الإسلامي بدور فاعل في توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة، وتمثل التسهيلات الائتمانية بكافة صيغها مكانة مهمة بين توظيفات المصارف على اختلاف نوعيتها، فضلاً على أنها تعد المصدر الأساسي لإيراداتها وأن الوظيفة الرئيسية للمصارف كافة في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين أو ما يطلق عليه التوسط بين وحدات العجز ووحدات الفائض وفي سبيل أداء هذه الوظيفة تقوم المصارف الإسلامية بوظيفة الوساطة على أساس الربح أو الخسارة، فالمصارف الإسلامية تعرف التمويل الاستثماري بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية من مالها إلى شخص آخر يديرها أو يتصرف بها لقاء عائد².

نميز في صيغ التمويل الإسلامي ما يلي³:

- 1- التمويل عن طريق المشاركات: هي اشتراك بين طرفين أو أكثر لتمويل عملية (صفقة أو مشروع) إما مشاركة في رأس المال أو رأس المال والعمل وتوزيع الأرباح والخسائر بينهم حسب الاتفاق.
- 2- التمويل عن طريق البيوع وتتضمن:

¹ سفر، أحمد (2005) المصارف الإسلامية العمليات، المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، منشورات اتحاد المصارف العربية لبنان، بيروت، ص 95

² محمد، عزيز، عبد، أحمد (2013) التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العراقية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية. ص 464

³ المسلف، عيلة (2006)، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر. ص

- المرابحة: اتفاق بين طرفين يلتزم أحدهما (البائع) غالباً البنك، ببيع سلعة إلى الطرف الآخر (المشتري) مقابل سعر معين يمثل تكلفة تلك السلعة مضافاً إليها هامش الربح، مع إمكانية التسليم الفوري أو الآجل للسلعة وكذلك إمكانية سداد قيمة السلعة دفعة واحدة أو على شكل عدد من الأقساط.
- البيع الآجل: يعرف البيع الآجل بالبيع المؤجل الثمن وهو البيع الذي يستحق فيه دفع ثمن السلعة المباعة بعد أجل معين سواء كان ذلك دفعة واحدة أو على أقساط ويمتاز البيع الآجل ببساطته فضلاً عن إمكانية تحقيق قدر من الربح للمصرف إلا في حالة إفلاس الطرف المشتري أو تخلفه عن الوفاء بالدين.
- عقود السلم: إن أصل هذه الصيغة التمويلية المستخدمة في المصارف الإسلامية هو بيع السلم وهو نوع من أنواع البيوع والسلم لغة معناه الإعطاء أما اصطلاحاً فهو بيع موصوف الذمة ببذل يعطى عاجلاً. وفي عملية البيع بالسلم يدفع المشتري السعر الكامل المتفاوض عليه على أن يتم التسليم وقت محدد بالمستقبل ويكون المصرف الإسلامي وسيطاً في هذه العملية.
- الإجارة: هي بيع منفعة معلومة بأجر معلوم وللتأجير صيغتان أساسيتان التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي ويعرف التأجير التشغيلي بأنه التأجير على أساس الوفاء غير الكامل حيث أن الدفعات الإيجارية لا تكفي لأن يسترد المؤجر كامل الإنفاق الرأسمالي ويتم استرداد الباقي من خلال التصرف بالأصل أو إعادة تأجيره.
- القرض الحسن: ويكون في حالات استثنائية مع عميل موثوق به يمر بصعوبات مالية حيث لا يأخذ منه المصرف الإسلامي أي عائد.
- المضاربة: اتفاق بين طرفين يقوم بمقتضاه أحد الطرفين (رب المال) بتزويد الطرف الآخر (المضارب أو رب العمل) بمبلغ من المال مقابل حصول المضارب على نسبة معينة من الربح يتم الاتفاق عليها مسبقاً، ويتحمل رب المال درجة عالية من المخاطرة حيث أنه في حالة حدوث خسارة لا ترجع إلى تقصير رب العمل أو المضارب فإن رب المال يتحمل الخسارة وحده، أما إذا حدثت الخسارة نتيجة تقصير من رب العمل فإن رب العمل يتحمل الخسارة كاملة ويلتزم برد المال إلى رب المال.

ي - الإيجار التمويلي:

نتيجة للصعوبات التي تواجه أصحاب المشروعات والمستثمرين في تدبير التمويل اللازم وندرة مصادر التمويل، فإن هناك مصدراً آخر للتمويل وهو التأجير التمويلي والذي يعد صورة مبتكرة من صور التمويل، وهذا الأسلوب في التعامل حديث النشأة بحيث يسمح للمستأجر أن يستفيد من معدات بدلاً من شرائها، وبالتالي يعد نوعاً من التمويل يتيح للمشاريع فرصة الحصول على الأصول الرأسمالية التي تحتاجها عند بداية التأسيس أو عند تجديد المعدات¹.

يلعب التمويل عن طريق التأجير التمويلي دوراً أساسياً في تزويد المشروعات بما تحتاجه من أصول رأسمالية لازمة لأنشطتها دون التكلفة بدفع مبالغ مالية كبيرة، حتى أصبح هذا النوع من التمويل من أكثر نظم التمويل جدارة بل أخذ يمتد لينافس القروض المصرفية ذات الآجال المحددة².

وقد تزايدت عمليات التأجير التمويلي تلبية لحاجات المشروعات والدول إلى مصادر تمويل لتحقيق طموحها وحاجاتها باستئجار المعدات والأدوات لاستعمالها في عملياتها الإنتاجية، ويقوم نظام التأجير التمويلي باعتباره أحد وسائل التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل على فكرة قيام شركة التأجير التمويلي بشراء ما يحتاج إليه المشروع من أصول إنتاجية أو تقوم بإنشاء التوسعات العمرانية المطلوبة، وبذلك تكون هذه الشركة هي المالك القانوني للأصول الإنتاجية ثم تقوم بتأجيرها للمشروع طالب التمويل مقابل إيجار يتفق عليه بينهما³.

ومن مزايا هذا النوع من التمويل أنه يغطي كامل الاستثمار حيث يحصل المستأجر على تمويل كامل لاستثماراته دون أن يتكلف أي نفقة، كما أنه أقل تكلفة اقتصادية من شراء الأصل حيث يتمكن المستأجر من تمويل استثماراته وإجراء التوسعات المطلوبة دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أمواله⁴، كما أنه

¹ الساعدي، عمر مفتاح (2015) مدى تطبيق ونجاح التأجير التمويلي في المصارف الليبية - دراسة على مصرف التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، ليبيا، ص ص 48-64، ص2.

² بارود، أحمد توفيق (2011) معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كدالة لتمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص22.

³ الهندي، أحمد مصطفى (2013) العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن - دراسة اختبارية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن، ص10.

⁴ شتيوي، طارق، شمالي، محمد جهاد (2013) مدى إمكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويلي في المصارف وشركات الصناعات الإنشائية العاملة في قطاع غزة - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص42.

يحسن صورة ميزانية المستأجر لأن الالتزامات الناتجة عنه لا تظهر في صورة ديون وإنما تكلفة إنتاج وبالتالي يستطيع المستأجر الاحتفاظ بفرصة الحصول على ائتمان مرة أخرى (قروض، اعتمادات مالية)، كما يمكن للمستأجر من اختيار الأصول بنفسه ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي بتحديد المواصفات الفنية للألات والمعدات التي يحتاجها¹.

ثالثاً: مزايا وعيوب مصادر التمويل:

إن مصادر التمويل بأنواعها لا تكاد تخلو من بعض العيوب والمساوئ التي تحد من اللجوء إليها، كما تتميز ببعض الميزات تجعل كل مصدر مرغوب به مقارنةً بغيره من المصادر.

1- مزايا وعيوب التمويل بالمصادر الداخلية:

تمثل مصادر التمويل الداخلية أهم مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكنها لا تخلو من العيوب والسلبيات التي يجب الانتباه لها:

أ- مزايا التمويل بالمصادر الداخلية:

والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية²:

- التمويل الذاتي يزيد من رأس المال الخاص للمنشأة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة، أو الناتجة عن زيادة الأعباء الثابتة كتسديد فوائد أقساط القروض.
- التمويل الذاتي هو طريقة تسمح بتأمين وضمان وضع المؤسسة من جهة وزيادة طاقة المؤسسة من جهة أخرى.
- يرفع من القدرة المالية والاقتصادية للمنشأة كما يكسبها حرية واسعة في التصرف في أموالها الخاصة.
- يشجع المؤسسة على القيام باستثمارات جديدة وخاصة الاستثمارات التي تكون تكاليفها مرتفعة وإمكانات إنجازها تتطلب خبرات فنية مما يجعل درجة المخاطرة فيها مرتفعة.

¹ الهندي، أحمد مصطفى (2013) العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن – دراسة اختبارية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن، ص21

² طالي، خالد (2011) دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري – قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر، ص28

- يحقق لها درجة كافية من الاستقلالية وإدارة أعمالها بنفسها دون تدخل الشركات الأخرى والمؤسسات المالية والمصرفية.

- تنظيم التدفقات النقدية الداخلية بشكل يمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها اتجاه الغير.

ب- عيوب التمويل الذاتي:

ينطوي التمويل الذاتي على العديد من المساوئ والعيوب تتمثل بما يلي¹:

• أن الأموال الناتجة عن التمويل الذاتي ليس لها تكلفة، لهذا تلجأ المنشآت إلى توظيفها في استثمارات

ذات ربحية ضعيفة مما ينتج عنه في النهاية سوء استخدام الموارد المالية للمنشأة.

• يكون التمويل الذاتي عائناً لتطور المنشأة عندما تعتمد عليه بصورة كبيرة لأنه عادة لا يكفي لتغطية

كل الاحتياجات المالية.

• الاعتماد المفرط على هذا النوع من مصادر التمويل يؤدي إلى النمو البطيء ويحرم المنشأة من

الاستفادة من الفرص الاستثمارية المربحة.

ويرتبط نجاح هذا المصدر بجملة من الشروط الداخلية والخارجية للمؤسسة، فالأولى تمس المؤسسة نفسها

حيث يفترض أن يتوفر في المشروع الأصول النقدية السائلة بالشكل والقدر اللازمين لتحقيق الإشباع

لمتطلباته الاستثمارية والثانية فهي مرتبطة بالسوق التمويلية من حيث تجميع المدخرات والمرونة في

اقتراضها بفوائد مناسبة.

¹ طالب، خالد (2011) دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري – قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر. ص28

2-مزايا وعيوب التمويل بالمصادر الخارجية:

أ- مزايا التمويل بالمصادر الخارجية: تتميز المصادر الخارجية بالنقاط الآتية:

- يعد التمويل بالاقتراض أقل تكلفة من التمويل بزيادة حقوق الملكية وذلك بسبب الوفورات الضريبية التي تتولد عنه، وبسبب تعرض المقرضين إلى مخاطر أقل نسبياً من تلك التي يتعرض لها المساهمين.

- ليس للمقرضين الحق في التصويت والمشاركة في الإدارة.

- تعتبر تكلفة التعاقد على القروض وتكلفة إصدار السندات منخفضة مقارنةً مع تكلفة إصدار الأسهم وهذا بالنسبة للمؤسسات التي بإمكانها الدخول إلى الأسواق المالية.

ب- عيوب التمويل بالمصادر الخارجية

هناك العديد من العيوب للمصادر الخارجية للتمويل تكمن بما يلي¹:

- يعاب على القروض ذات الطابع الشخصي والتي تم الحصول عليها من الأهل والأقارب التدخل المحتمل في إدارة المشروع خاصة إذا كانت المبالغ المقدمة كبيرة.

- قد يعطي عقد الاقتراض الحق للمقرض في فرض قيود على المنشأة ومن أمثلة ذلك تلك القيود على منع الحصول على قروض جديدة أو منع بيع وشراء الأصول الثابتة ومنع إجراء توزيعات أو على الأقل تخفيض نسبتها.

- القروض بأنواعها لها تاريخ استحقاق ومن ثم ينبغي على المنشأة العمل على توفير قدر كبير من النقد لاستخدامه في سداد الدين عندما يحل أجله.

¹ طالبي، خالد (2011) دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر. ص 29.

المبحث الثاني:

تجارب الدول المتقدمة والنامية في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.

خطت بلدان العالم خطوات واسعة نحو اهتمامها بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد سعت العديد من الدول المتقدمة والنامية نحو إقامة قاعدة واسعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي، نظراً لأهميتها في تنمية وتطوير المجتمعات، ونظراً لاختلاف البيئة الداخلية والخارجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغلب دول العالم وتنوع المشكلات التي تعانيها كان لا بد من الوقوف على تجارب هذه الدول في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فدلّ قد نجحت في تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودول لم تستطع أن تتجح في تطويرها وتنميتها، الأمر الذي يغني التجربة السورية في هذا المجال.

أولاً: التجربة اليابانية في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

اليابان دولة لا تتمتع بثروات معدنية أو مواد أولية، حيث تعتمد في إنتاجها على استيراد أغلب مواردها الأولية ولكنها حققت تقدماً كبيراً في مجال الصناعة من خلال صادراتها فائقة الجودة فأصبحت تنافس العديد من الدول الكبرى، بسبب السياسة القومية التي اتبعتها الحكومة اليابانية في توفير المساعدات الفنية أو التمويلية أو الإدارية أو التسويقية للمشروعات الصغيرة¹.

تعتمد اليابان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً كبيراً إذ تمثل 99.75% من مجموع المؤسسات. ويُشغل هذا القطاع أكثر من 70% من اليد العاملة ولذلك وضع اليابان الركائز التالية لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة²:

- تحديث وبناء هياكل تنظيمية للمنشآت الصناعية الصغيرة تضم المنشآت ذات النشاط الواحد.

- إنشاء العديد من مؤسسات التمويل والضمان.

¹ الخضر، علي، والمصطفى، سامر (2018) إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص 409.

² لوكريز، سمية (2008) أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 75

- المساواة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمؤسسات التي تنتمي للقطاع الحكومي في المزايا والشروط التعاقدية.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة وذلك من خلال توفير قروض دون فوائد وضمانات ومنح تسهيلات في السداد واعتبار الأقساط خسائر عند المحاسبة الضريبية.

- توثيق الروابط بين المنشآت الصغيرة والكبيرة وفقاً لنظام التعاقد من الباطن وذلك من خلال تطبيق نظم مرنة تسهل تدفق رؤوس الأموال والتقنيات والمعلومات بين الشركات.

- منح تسهيلات ائتمانية بأسعار فائدة منخفضة تصل إلى 2.5% كمتوسط مع فترة سماح تصل إلى 15 سنة.

كما تقوم اليابان بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القيام بالإجراءات التالية¹:

1- تشجيع إقامة المجمعات الصناعية والخدمية والقيام بتحديث المشروعات القائمة، وذلك بإنشاء نظام خاص لإرشاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يقوم بتقديم الخدمات الإرشادية بما فيها تقديم خدمات استشارية والرد على استفسار أصحاب المشروعات وطلباتهم، دراسة وتحليل الوضع القائم للمشروعات الصغيرة والتغلب على العقبات القائمة بها، دراسة المواقع اللازمة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك.

2- تحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحصولها على بعض الحوافز الفنية والإدارية وذلك من خلال إنشاء نظام للتنمية التكنولوجية وتحديث المعدات.

3- دعم رجال الأعمال عن طريق تسهيل حصولهم على القروض بشروط ميسرة، واتباع سياسة تجارية خاصة لحماية الصناعات الصغيرة.

4- وضع برامج للتدريب خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال الفني والتقني بما يحقق رفع مستوى مهارة العمال في العمل وإعادة تأهيلهم بما يناسب متطلبات العمل.

¹ الخضر، علي، والمصطفى، سامر (2018) مرجع سبق ذكره، ص 412.

5- وضع إجراءات مالية عديدة وأنظمة ضريبية داعمة لتشجيع الصناعات الصغيرة كتقديم الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية المتنوعة والتشجيع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية والتخفيض الضريبي على تأجير الآلات.

ثانياً: التجربة الأردنية في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل مشروعاتها وخاصة من التمويل التقليدي، فأصحاب المصارف التجارية وخصوصاً المتحفظة منها لا تميل إلى منح القروض للمشروعات الصغيرة لاعتقادها أن نسبة إخفاق وتعثّر هذه المشاريع الصغيرة عالية، كما تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع، كما أنها غير قادرة على توفير الضمانات للقروض التي ترغب في الحصول عليها من المصارف التجارية، وبالتالي فإن من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الأردن في تمويل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة ما يلي¹:

- الشركة الأردنية لضمان القروض: وهي شركة مساهمة عامة محدودة يساهم البنك المركزي الأردني بنسبة 47.75% من إجمالي رأسمالها، تقوم بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها، وقد بلغ عدد القروض المقدمة (2053) قرصاً، بما قيمته (5204) مليون دينار أردني، كما أظهرته تقاريرها السنوية خلال الفترة (1994-2005).
- بنك الإنماء الصناعي الأردني: وهو مؤسسة متخصصة في الإقراض طويل ومتوسط الأجل للمشاريع الصناعية والسياحية وبعض القطاعات الخدمية، وقد بلغت عدد القروض الممنوحة من قبل البنك حتى نهاية عام 2003 (2843) قرصاً، بما قيمته (390) مليون دينار أردني.
- الشركة الافتراضية غير المصرفية: شركة محدودة المسؤولية لا تهدف للربح تهدف إلى توفير القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة بلغت قيمة القروض التي منحتها منذ التأسيس 25 ألف قرص، بما قيمته

¹ إبراهيم، ميساء موسى محمد (2015) دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة - دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية من (2008-2014) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، ص32.

(3) ملايين دينار أردني، عدد القروض الممنوحة للنساء (12) قرض، ممولةً بذلك حوالي 3500 مشروعاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- هناك مؤسسات أخرى تمويلية حكومية وغير حكومية، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام، صندوق إقراض التنمية والتشغيل، وكالة الغوث الدولية، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، صندوق إقراض المرأة، مؤسسة الإسكان التعاونية، الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة.

ثالثاً: التجربة الماليزية في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

جاءت التنمية في ماليزيا ببرامج انمائية في سبيل تطوير الموارد البشرية أولاً والاقتصادية ثانياً فوضعت برامجها بشكل يعطي دفعة قوية للاقتصاد، وطورت القطاعات الاقتصادية الزراعية منها والصناعية وكذلك الخدمية كما اهتمت بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك للوصول الى رؤية (ماليزيا 2020) وهي الرؤيا التي وضعها رئيس الوزراء (مهاتير محمد) التي تقدم رؤيا وطنية للنمو الماليزي للوصول في عام 2020 إلى مؤشرات الدول الصناعية المتقدمة، وقد هدفت الإجراءات الحكومية إلى تقليل معدلات الفقر وإعادة هيكلة المجتمع عبر إتاحة الفرصة لمحدودي الدخل والشركات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في عمليات التنمية بتنمية الأعمال التجارية والصناعية لها. وتم تطبيق عدة برامج وسياسات منها¹:

- أ- برنامج أمانة أسهم البومبيوترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً من دون فوائد للفقراء من السكان الاصليين (البومبيوترا) وبفترات سماح تصل الى أربع سنوات، ويمكن للفقراء ان يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها، أو القيام بتأسيس بعض المشاريع الصغيرة.
- ب- برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعه من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف الى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الاسر الاشد فقرا، وتقديم

¹ علي أحمد درج، (2015)، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً"، مجلة جامعة بابل -العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (3)، المجلد (23)، العراق، ص 1366.

قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج من دون فوائد من أجل تمويل مشرقي مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

ت- أدى وجود قطاع مالي ومصرفي متطور في ماليزيا إلى اعتبارها أحد أهم المراكز المالية في آسيا نظراً لامتلاكها العديد من المؤسسات المالية المتطورة في المنطقة إلى جانب المصارف التجارية والاستثمارية والإسلامية التي توفر القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة وللقطاع الصناعي المتطور في ماليزيا والذي استفاد من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها أهم المصارف في ماليزيا وهي مصرف بيرهارد للاستيراد والتصدير وهو مورد مالي هام لتمويل وتأمين الصادرات وتقديم خدمات التأمين والكفالات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي ساهم في تحقيق استقرار اقتصادي في ماليزيا بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الماليزية بتأسيس مركز يوان للتجار والأعمال الدولية IBFC في جزيرة يوان الواقعة في شمال غرب ساحل بورينو حيث أن الشركات العاملة في يوان تتمتع بتخفيضات ضريبية وقد قدمت قروضاً عددها 2700 قرض لتمويل المشاريع المتوسطة، اعتمدت التجربة الماليزية في تمويل التنمية على الترابط والتداخل بين الاقتصاد الحقيقي والمالي من خلال توفير المنظومة المالية المتكاملة سواءً في القطاع المصرفي التقليدي والإسلامي أو فيما يتعلق بتطوير سوق المال وتطعيمه ببعض المتطلبات الإسلامية وهو ما ساهم بشكل كبير في جذب رؤوس الأموال الأجنبية التي ترغب باستثمارات تقليدية أو باستثمارات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث لا تخلو أي شبكة مصرفية عالمية من اسم ماليزية كمقر لأهم فروعها في المنطقة¹.

رابعاً: التجربة الفلسطينية في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

لعبت المصارف الخاصة التقليدية دوراً هاماً في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين فإلى جانب قبولها لودائع القطاعين الخاص والعام، ومساهمتها المباشرة في شراء الحصص والأسهم في الشركات المحلية وإسناد القروض المحلية (الائتمان)، تقوم بممارسة دورها الأساسي في تمويل نشاطات الاقتصاد كافة من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة ولكافة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبعد الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية ولید

¹ بلال محمد سعيد المصري، (2016)، "تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص 67-68.

تطور تاريخي اتسم في البداية بالضعف والتشوّه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين مما أدى إلى وجود ضرورة ملحة لبناء جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني وعجلة التنمية والذي من المفترض أن تعود بالخير الوفير على المواطنين وترفع من مستوى معيشتهم وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وبصورة عامة يبرز الدور التمويلي للمصارف الخاصة التقليدية وعملها على تمويل وتنمية عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمها عدة موارد ومن أبرزها¹:

1- القبولات المصرفية: وهي عبارة عن سحبيات زمنية تنشأ عن معاملات التجارة الداخلية والخارجية وتكون مقبولة أو مكفولة من مؤسسة مصرفية ويتم تداول القبولات المصرفية كأحدى أدوات السوق النقدية حيث يتم شراؤها وبيعها عادةً بخضم معين من قيمتها الاسمية.

2- الحساب الجاري المدين: وهي أداة تسليف تتمتع بقبول واسع لدى المؤسسات والأفراد بسبب انخفاض كلفتها والمرونة التي توفرها للمقترض إلى جانب سهولة إدارتها وتمنح عادةً بغرض تمويل رأس المال العامل ويتحدد سقفها حسب قوة المركز المالي للشركة وحسب حجم النشاط التجاري الذي تقوم به، وتقدم الشركة مقابل ذلك ضمانات مختلفة تضمن للبنك أمواله.

3- التأجير التمويلي: وهو أحد الأفكار الرائدة في تقديم التمويل وتوفيره للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يزال استخدامه محدوداً لأسباب قانونية وضريبية ومحاسبية.

4- تمويل المشاريع: وهو من الأفكار التمويلية الحديثة نسبياً في فلسطين حيث يعتمد تقديم التمويل المطلوب على جدوى المشروع الممول والتدفقات النقدية المتوقعة كمصدر رئيسي للوفاء بالتزاماته وقد مولت المصارف الخاصة ما يقارب 37.1 مليون دولار من أجل تمويل المشاريع التشغيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

¹ مرام تيسير الفراء، (2012)، "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص71.

خامساً: التجربة العراقية في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

في ظل الفلسفة الاقتصادية والسياسية الجديدة في العراق وإصدار قانون المصارف رقم 94 وقانون البنك المركزي رقم 54 وتحسين مناخ الاستثمار والاهتمام بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أخذ النشاط المصرفي التقليدي الخاص في التطور والتسارع ضمن بيئة سوق نشطة ومتجددة ليبلغ عدد المصارف الخاصة 42 مصرفاً.

يعد التمويل من أهم متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويعد الحصول على التمويل طويل الأجل أحد الأوجه الأكثر صعوبة في هذا المجال بسبب طبيعة عمل هذه المشاريع التي تتسم بعنصر المخاطرة لعدم كفاية الأصول أو صغر حجم رأس المال أو نقص الضمانات أو التعرض لمخاطر السوق، وقد أثبتت التجارب الخاصة بتمويل هذه المشاريع أن تحفيز الوسطاء الماليين على إمدادها بالتمويل على أسس تنافسية من أكفاً الطرق للحصول على التمويل وهي أفضل من تقديم الدعم المادي بصورة مباشرة، حيث تم إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل وإنشاء صناديق الاستثمار والمؤسسات التمويلية شبه الحكومية لتوفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة¹.

ومن أجل تسليط الضوء على تجربة العراق في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيتم تناول الكفالات المصرفية والقروض متوسطة وطويلة الأجل².

- مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية: أسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية في آذار 2006 من قبل أحد عشر مصرفاً خاصاً برأس مال قدره 5 مليون دولار أمريكي، وبمساعدة وتشجيع البنك المركزي العراقي ومشروعّي ازدهار وتجارة التابعين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتهدف الشركة إلى دعم عملية الإقراض المصرفي التقليدي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان لجزء مهم من القرض تصل نسبته إلى 75% من قيمة القرض المعتمد من المصرف المشارك ومدة القرض خمس سنوات كحد أقصى وسنة كحد أدنى، إضافة إلى ما تقدم فإن الشركة تقوم بتطوير

¹ كية، سلام إبراهيم عطوف (2007) اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العراق، ص25
² أحمد بّال، محمد الراوي، وسام علي، (2011)، "دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (7)، العراق. ص53

المؤسسات وبناء القدرات لدى المصارف المشاركة، وتخصص الشركة بإصدار ضمانات لائتمانات قصيرة ومتوسطة الأجل، تقدمها المصارف لزيائنها وبشروط وإجراءات ميسرة وذلك لتشجيع نمو المشاريع والشركات، وعلى الرغم من الفترة القصيرة التي عملت بها الشركة إلا أنه كان لها الدور الإيجابي في تسهيل عملية القروض التي توفرها المصارف الخاصة التقليدية في العراق.

- وبالتالي يظهر دور المصارف الخاصة التقليدية في تمويل التنمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة واضحاً ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات، وقد ساهمت بدور إيجابي من خلال الضمانات التي تقدمها الشركة العراقية للكفالات المصرفية وقد بلغ حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة التقليدية 15.3 مليار دينار عراقي حسب إحصائية 2016، وقد أظهرت الاسقاطات لعدد وحجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة التي تعمل تحت الشركة العراقية لتمويل المشاريع أنها ستزداد بمقدار الضعف خلال عام واحد فقط وطبقاً لمعدلات نموها الشهرية، وأخيراً على الرغم من الدور الذي تقوم به المصارف الخاصة التقليدية في تمويل التنمية في العراق إلا أن هذا الدور لا يزال محدود الأثر نظراً لتركز معظم المصارف الخاصة في العاصمة بغداد من جهة، ومن جهة أخرى هنالك فئة كبيرة من المجتمع العراقي لا تتعامل مع المصارف الخاصة الربوية بسبب الوازع الديني إضافة إلى التجارب الدولية السابقة فقد قامت العديد من الدول باتاع العديد من السياسات لتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لعل أبرزها ما يلي¹:

تم في بريطانيا إنشاء مؤسسة التمويل التجاري والصناعي والتي تقدم قروضاً للمشروعات الصغيرة تبلغ حداً أدنى 5000 جنيه إسترليني للمشروع الواحد.

في إندونيسيا تم إنشاء البنك الحكومي للصناعة والذي يقدم قروضاً للمشروع الصناعي الصغير الحجم لا تقل عن 9000 دولار، كما تم إنشاء مصارف متخصصة تمنح قروضاً إنتاجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة المهارات الأساسية وتوجيه الإنتاج نحو سلع تتمتع بميزات عالية ولأسواق تصديرية محددة مسبقاً.

¹ زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص381.

في الهند تم إنشاء مؤسسة الاستثمار والقروض الصناعية الهندسية التي حددت حد أدنى بقيمة 105 ألف دولار في مجال تنمية القدرات التصديرية.

في إيرلندا تم تأسيس قسم خاص يرفع شؤون التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجلس التصدير الايرلندي ويقوم المجلس بتنظيم جناح لهذه المشروعات في المعارض الدولية وتنظيم زيارات للمستوردين الأجانب إلى هذه المشروعات.

تتناسب كل من التجربة الماليزية واليابانية مع التجربة السورية في الكثير من الظروف، ويمكن الاستفادة من بعض مفرداتها الناجحة التي مثلت كل منها نموذجاً رائعاً للتحويل من اقتصاد فقير يعتمد على تصدير المواد الخام الأولية لديه، إلى اقتصاد قوى يعتمد على صناعات متنوعة تعتمد على كثافة رأس المال، اقتصاد يركز على قاعدة صناعية وتصديرية ضخمة وذات تكنولوجيا عالية ومتطورة أصبح ينظر إليه كنموذج رائد يعتمد على ريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق طفرة كبيرة في التنمية بعد أن كان اقتصاداً يعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل، لإغناء وتطوير تجربة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية يمكن الاستفادة من هذه التجارب، حيث أن سر نهضة كل من هذه الدول تنموياً يكمن في تصميم أبنائها على التطور والاعتماد على الذات، يقودها في ذلك قيادة وطنية حكيمة ويعتبر الفكر التنموي عاملاً محفزاً لحكوماتها، وقد كان من ثمار ذلك بناء اقتصاد قوي وبمعدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدماً حتى أطلق عليها (النمو الاسيوية) وأصبحت مثلاً يحتذى به لكل من أراد ان يلحق بركب التقدم، وتكون مثلاً ممكن أن تحتذي به الدول العربية¹ ومنها سورية، حيث لكل دولة من الدول التي تم استعراض تجاربها في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصية تميزها عن غيرها وتتناسب مع الظروف الخاصة بها ودرجة تطورها الصناعي وحالتها الاقتصادية بشكل عام، ولكن ثمة نقاط لافتة في كل تجربة كان لها أثر في نجاح كل منها وهو ما يمكن الاستفادة منه وتطبيقه بشكل يتناسب مع خصوصية التجربة السورية وواقع الاقتصاد السوري، لإغناء تجربة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها والمتمثلة بتطوير البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعميق دورها في التنمية الاقتصادية في سورية.

¹ علي، درج، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص1362.

يتبين مما سبق بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل وفقاً للتجارب العربية والدولية البنية والنواة الأساسية للمشروعات الكبيرة، حيث تعمل على توفير فرص عمل متنوعة وبتكلفة رأسمالية منخفضة تخفف من أعباء البطالة على الدولة والمجتمع، كما أنها تشكل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة في أرجاء الدولة كما أنها تساهم بشكل فعال في استثمار المدخرات من رؤوس الأموال المجمدة وتوظيفها في مشروعات تؤسس لمستقبل واعد وبرؤية وتطلعات قد تكون نواة لمشروعات كبيرة.

الفصل الثالث:

الدراسة العملية

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل توصيف الموقع الاقتصادي والسوقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال السورية وخصائصها إضافة إلى الدراسة التطبيقية حيث تم عرض الواقع المهني لمجتمع الدراسة ومن ثم التعريف بمتغيرات الدراسة، وإجراء اختبارات التحقق من مدى ملائمة بيانات الدراسات للتحليل الإحصائي، باستخدام البرنامج الإحصائي spss الإصدار 24، واختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى النتائج والتوصيات.

من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: توصيف الموقع الاقتصادي والسوقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال السورية.
- المبحث الثاني: المؤسسات التمويلية في سورية.
- المبحث الثالث: التحليل ومناقشة النتائج.

المبحث الأول:

توصيف الموقع الاقتصادي والسوقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بيئة الاعمال السورية.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزء الأكبر من بنية القطاع الخاص السوري، ورغم صعوبة تحليل وضع هذه المؤسسات نظراً لعدم توافر الإحصائيات والأرقام المتعلقة بها، ذلك أن جزءاً كبيراً من هذه المشروعات يعمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن العديد من الدراسات والأبحاث تؤكد على الدور الكبير الذي تلعبه هذه المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، سواء من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة حجم الاستثمار أو تخفيض معدلات البطالة والتقليل من الاستيراد.

أولاً: الهيئات والمؤسسات النازمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

ظهر اهتمام الحكومة السورية بالمشروعات الصغيرة كونها إحدى الأدوات التي يمكن بواسطتها الحد من معدلات البطالة، حيث تم إحداث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة كمشروع وطني للحد من البطالة بموجب القانون 71 لعام 2001 وقد اتسمت البطالة السورية بأنها ظاهرة شبابية، حيث أن 80% من عدد العاطلين عن العمل هم من الفئة العمرية ما دون 30 سنة، وضعف الخبرة المهنية إذ أن 86% من العاطلين عن العمل ليس لديهم أي تجربة عمل مسبقة، فضلاً عن أن 80% من العاطلين عن العمل لم يخضع أي منهم لدورة تدريبية. وقد حل محل الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة هيئة التشغيل وتنمية المشروعات بموجب المرسوم 39 لعام 2006 والتي ترتبط بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وتماشياً مع أهدافها يهدف نظام الإقراض إلى ما يلي¹:

أ- العمل على تسهيل تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر الجديدة والقائمة، وذلك من خلال الإنفاق مع المشروعات المالية والمصارف الحكومية والخاصة والجمعيات والمشروعات الخاصة المتخصصة بذلك.

¹ الخضر، علي، والمصطفى، سامر (2018) إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص452.

ب- القيام بحصر المخاطر التمويلية ومخاطر إخفاق أو تعثر المشروعات من خلال العمل على اختبار الراغبين بالاستفادة من خدمات الهيئة للتأكد من توافر قدرات ومهارات ريادة الأعمال لديهم، والقيام بتنظيم دورات تدريبية مهنية تتماشى مع طبيعة عمل المستفيدين، والتوجه لتأهيل المستفيدين لتحضير خطة عملهم المستقبلية ضمن دراسة مستفيضة لمدى جدواها الاقتصادية.

ت- العمل على تقليل حجم المخاطر التمويلية من خلال توسيع قاعدة المستفيدين وعدم تركيز التمويل في قطاعات محددة أو لعدد من المستفيدين.

ث- السعي إلى الحد من الخسائر والديون المعدومة من خلال متابعة المشروعات الممولة وتقديم الخدمات الداعمة غير التمويلية مثل (التدريب، المعلومات، التسويق).

ج- القيام بدعم المستفيدين في تلقيهم للتمويل من المشروعات المالية والمصرفية المتخصصة من خلال تقديم ضمانات تغطي نسبة محددة من القروض المقدمة لهم.

وفي عام 2016 صدر القانون 2 الذي تم بموجبه إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لتحل محل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات بما لها من حقوق وما عليها من التزامات ومن أهداف الهيئة ما يلي¹:

1- وضع دليل تعريفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعرف بهذه المشروعات وفق حجم النشاط والتوزيع الجغرافي وبما يمثل دليلاً وطنياً لاستهدافها ببرامج الدعم والتسهيلات الإدارية والتمويلية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

2- رسم السياسات والبرامج اللازمة لتشجيع ريادة الأعمال وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز مساهمتها في الاقتصاد الوطني ويتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في سورية .

3- التنسيق والربط بين استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية واستراتيجية وخطط تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

¹ القانون رقم 2/ لعام 2016 إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- 4- التنسيق الفعال بين الجهات العامة والخاصة والأهلية ذات الصلة بتنمية المشروعات بما يحقق تكامل عملها ويساعدها على تحقيق أهدافها.
- 5- ربط المشروع الصغير والمتوسط بالمؤسسات المعنية بتنمية قطاع المشروعات لتسهيل استفادته من خدمات هذه المؤسسات.
- 6- تطوير سياسات دعم الإنتاج المحلي بشكل متميز قطاعياً وتحديد المطرح الرئيس للدعم الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج.
- 7- إيجاد بيئة أعمال تمكينية بما يساهم بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانتقالها إلى القطاع المنظم.
- 8- المساهمة في توفير بيئة تشريعية وإدارية متكاملة وما يرتبط بها من قوانين وبرامج اقتصادية لازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الترابطات اللازمة مع المشاريع الكبيرة في سلاسل القيمة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- 9- العمل على زيادة إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتحسين أدائها.
- 10- المساهمة في زيادة حجم الصادرات الوطنية وتنويعها وتخفيض أعبائها وتعزيز المركز التنافسي لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة أمام السلع الأجنبية المماثلة وتمكينها من ولوج الأسواق الخارجية.
- 11- حماية المنتجين الصغار.
- 12- العمل على إحداث شبكة وطنية لحاضنات أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة متعددة النشاطات الاقتصادية /زراعية- صناعية- خدمية- وفي مجال الحرف اليدوية والتراثية.. وغيرها/ مما يساهم في تطوير قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- 13- تسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية.
- 14- المساهمة في تنظيم وضبط سوق تمويل المشروعات لكل من مؤسسات القطاع الحكومي والأهلي والخاص العاملة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي.

- 15- رصد وتقييم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تصميم حزمة من المؤشرات الكمية والنوعية اللازمة لقياس أداء المشروعات وحجم مساهمتها في الناتج والتشغيل والتصدير بحيث تعطي فكرة واضحة حول احتياجات المشروعات وتسمح بالتدخل الإيجابي لتنمية هذا القطاع الحيوي وتعزيز دوره التنموي عن طريق وضع سياسات الدعم المناسبة له.
- 16- المساهمة في تدريب وإعادة تدريب طالبي العمل للمواءمة بينهم وبين متطلبات الوظائف المعروضة في سوق العمل بالتعاون مع الجهات المعنية .
- 17- العمل على التدريب والتأهيل وتنمية القدرات للموارد البشرية العاملة في قطاع المشروعات.
- 18- نشر ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع ودعم الابداع والابتكار واستثمارها ضمن هذا المجال .

وسعيًا لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل نفاذها إلى الخدمات المالية لضمان استدامتها صدر القانون رقم /12/ لعام 2016 الذي نصّ على إنشاء مؤسسة ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي شركة مساهمة مغفلة خاصة لا تطرح أسهمها على الاكتتاب العام، تتمتع المؤسسة بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، مقرها الرئيسي مدينة دمشق ولها إحداث فروع ومكاتب داخل أراضي الجمهورية العربية السورية¹.

وتهدف هذه المؤسسة إلى تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب من المؤسسات المالية بما يسهم في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، تعزيز دور المؤسسات المالية في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحفيزها على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التنافسية في القطاع المالي، وتحسين مستوى الخدمات المالية التي يتم تقديمها للمشروعات. وبذلك يمكن من خلال مؤسسة ضمان مخاطر القروض مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى الأجهزة المصرفية لتأمين التمويل اللازم لها على أساس معالجة إشكالية عدم توافر الضمانات الكافية التي يطلبها عادة القطاع المصرفي².

¹ المادة 2/، القانون رقم 12 عام 2016، إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض.

² المادة 3/، القانون رقم 12 عام 2016، إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض.

وتكمن مهام المؤسسة بما يلي¹:

- 1- ضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- تأمين الموارد المالية لضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 3- استثمار جزء من فائض أموال المؤسسة وبما لا يتجاوز نسبة 25 بالمئة من رأس مالها في محافظ استثمارية تتمثل بالأوراق المالية الحكومية أو الأوراق المالية المسجلة في الأسواق المالية السورية أو أي استثمارات مالية أخرى ذات مخاطر منخفضة بناء على اقتراح المجلس وبعد موافقة مجلس النقد والتسليف.

ثانياً: الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أولت الحكومة السورية أهمية كبيرة فيما يخص الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث عملت على ما يلي:

- تم الترخيص لمؤسسات مالية تُعنى بشكل خاص بالتمويل الصغير وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2007، الذي أخضع عمل هذه المؤسسات لإشراف مجلس النقد والتسليف ممثلاً بمديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي².
- تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على تقديم التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 666 تاريخ 2010/5/27، الذي قضى بتخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي، على جزء الودائع الموجه كتسهيلات ائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الخضراء والمشاريع السياحية والتمويل المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة والتمويل المقدم

¹ المادة 4/، القانون رقم 12 عام 2016، إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض.
² سيروب، رشا (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية - سوق الأوراق المالية كخيار تمويلي، دراسات اقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2018، ص 17.

لمؤسسات التمويل الصغير، إضافة إلى كافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل¹.

- تم العمل على استصدار المرسوم التشريعي رقم 88 لعام 2010 الخاص بالتأجير التمويلي الذي يساعد على توفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات للحصول على القروض وأهمها الضمانات المطلوبة².

- إلى جانب مؤسسات التمويل الصغير برزت مبادرات عديدة في هذا المجال أهمها تلك التي تتم من قبل الأمانة السورية للتنمية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية، عن طريق مكاتب التنمية المحلية التي تهتم بشكل خاص بتقديم دعم مالي للمشاريع متناهية الصغر على شكل قروض معفاة من الفوائد تأتي هذه المبادرات وما تقدمه من برامج دعم مالي لتسد النقص الحاصل في تلبية احتياجات شريحة معينة من الأفراد والشركات التي تعاني من التهميش المالي بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل ويمكن رد هذه الظاهرة إلى الأسباب التالية³:

أ- ضعف خبرة المصارف والمؤسسات المالية في مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وترددها في منح التمويل المطلوب بسبب ارتفاع مستوى المخاطر المرتبط بهذا النوع من الشركات.

ب- ارتفاع تكلفة الاقتراض مقارنةً مع مستوى دخل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ت- عدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات الكافية مقابل الحصول على التمويل المطلوب.

ث- انخفاض سقف الإقراض الممكن منحه للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يصل سقف الإقراض الحالي إلى 500 ألف ل.س، الأمر الذي لا يساعد على البدء بمشروع صغير جداً، نتيجة لارتفاع الأسعار وتدهور سعر صرف العملة المحلية بشكل كبير.

ج- عدم وجود شبكة كافية من الفروع لدى المؤسسات المالية، تغطي كافة المناطق الجغرافية لا سيما النائية منها.

¹ سيروب، رشا (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية - سوق الأوراق المالية كخيار تمويلي، دراسات اقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2018، ص 17.

² المرسوم التشريعي رقم 88 عام 2010.

³ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية- مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم، دراسات اقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2018، ص 18

ح- غياب أو سوء تخصيص الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر، في بعض المناطق أو القطاعات (إعانات، إعفاءات).

ثالثاً: معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية:

طوال سنوات الحرب أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كونها أحد الإجراءات التي تعمل عليها للحد من تراجع الأداء الاقتصادي ومحاولة تكييف الوضع الاقتصادي ليتناسب مع ظروف الأزمة والتخفيف من الآثار السلبية لجملة التحديات والصعوبات على الاقتصاد الوطني.

وقد كان حال الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة كما يلي¹:

- تراجع حاد في قيم الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري وعجز مستمر في الميزان التجاري نتيجة توقف العديد من المصانع وعدم القدرة على إنتاج سلع قابلة للتصدير.
- ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين والطاقة مما أدى لارتفاع تكاليف التصنيع والتصدير.
- الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية وتوقف مشاريع اتفاقيات التجارة الحرة والشراكة مع أوروبا.
- عدم القدرة على الترويج الداخلي والخارجي للسلع (معارض، مؤتمرات، وفود تجارية).
- تراجع حاد في عمليات الترانزيت والمناطق الحرة والإدخال المؤقت.
- انتشار اقتصاد الظل في مجال التجارة الداخلية بشكل كبير والاعتماد على نقاط بيع السلع الاستهلاكية بطريقة مبعثرة وغير نظامية.

يشوب مناخ الاستثمار في سورية بعض المعوقات التي تقلل من فعاليته في تطور عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتؤثر على فعالية الاستثمارات نفسها، ومن هذه المعوقات²:

1- البنية التحتية: حيث أن التأخر في إنجاز المدن والمناطق الصناعية في كافة المحافظات المجهزة بكافة الخدمات الضرورية (كهرباء، ماء، طرق، مصارف، خدمات، اتصالات) يشكل عقبة كبيرة أمام

¹ خربوطلي، عامر (2016) المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز التنمية ومخرج الأزمة، محاضرة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية حول الأزمة السورية وتداعياتها الاقتصادية، دمشق، سورية، ص18.

² مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص17.

الشركات، مما يدفعهم لمواجهة مشكلة تأمين الأرض المناسبة المسموح الترخيص بها، ويحملهم أعباء إضافية، خاصة إذا كانت هذه المناطق بعيدة عن الخدمات الضرورية ويوقعهم في مشاكل الترخيص الإداري.

2- النظام المصرفي والتعاملات المالية: بالرغم من قيام عدد من المصارف الخاصة ما زال القطاع المصرفي في سورية يعاني من نقص واضح في تقديم الخدمات المصرفية (إيداعات، قروض، تسليفات ائتمانية، خدمات مصرفية مختلفة) ويعود ذلك إلى عدم تطوير العمل المصرفي ومواكبته للتغيرات الجارية في هذا المجال إلى جانب نقص الكفاءات والخبرات المصرفية وما يرافق ذلك من إجراءات روتينية مطولة الأمر الذي يعرقل إنجاز العمليات المصرفية، ويطيل زمن إنجازها، في حين تتسابق المصارف في تنوع الخدمات المصرفية والسرعة في تقديم الخدمة، فالمصارف السورية تفتقد إلى المرونة في التعامل وعدم وضوح خطة التسليف والائتمان لديها، ووضع قيود متشددة على التسليف والائتمان المصرفي.

3- أسعار الفائدة: يعتبر تثبيت أسعار الفائدة عند حد معين لفترة طويلة تحيداً لأهم أدوات السياسة الاقتصادية النقدية التي تلعب دوراً فاعلاً في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية التي ترغب الدولة في تنميتها، حيث تحتاج بعض الأنشطة الاقتصادية إلى دعم ورعاية من قبل الدولة، ويتم ذلك في أغلب الدول من خلال منح قروض استثمارية بفوائد مخفضة، في حين يعاني المستثمرون حالياً من ارتفاع سعر الفائدة على القروض الصناعية، إذ تصل في بعض الحالات إلى 15% بما فيها الأعباء الإضافية.

4- الضرائب والرسوم: إن تطبيق نظام ضريبي يتصف بالوضوح والشفافية والعدالة في التكلفة أهم بالنسبة للمستثمر الجاد من إعفاءات سخية يعقبها ضرائب متعددة ومتشابكة وبنسب مرتفعة ترهق المكلف.

5- الإجراءات الإدارية: إن تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتعقيد إجراءات الحصول على التراخيص المطلوبة يشكل عقبة كبيرة أمام الشركات ويكلفهم الكثير من الوقت والجهد والمال، إضافة إلى ما تعانيه بعض الإدارات المشرفة على الاستثمار، من الروتين والبيروقراطية ويساعد في ذلك وجود بعض الأنظمة والقرارات التي تحكم إجراءات الحصول على التراخيص المطلوبة، وأكثر هذه

التراخيص صعوبة هي الترخيص الإداري الذي يتطلب موافقة كثير من الجهات للحصول عليه، والتراخيص المؤقتة التي تشترط الانتقال إلى المناطق الصناعية.

حيث تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية من مجموعة من المعوقات تتمثل في¹:

- التمويل: حيث أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصوله على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات، فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله.
- المواد الأولية: عند اعتماد هذه المشروعات على المواد الأولية المستوردة.
- العمالة الماهرة: حيث تفضل اليد العاملة العمل في المشروعات الكبيرة والحكومية لوجود بعض الامتيازات كالنقاع والضمان الصحي والاجتماعي.
- الكفاءات الإدارية والفنية: حيث تقتصر المشروعات الصغيرة للإدارة الخبيرة في مجالات الأعمال المحاسبية والتسويقية والتنظيمية والتخزينية.
- التسويق: حيث لا توجد إدارات وخبرات خاصة بالشأن التسويقي داخل هذه المشروعات لتقوم بالعناية بعمليات الترويج والتسويق الخارجي والداخلي لمنتجات هذه المشاريع بسبب الحجم الصغير والطبيعة العائلية لهذه المنشآت في معظم الأحيان، بالإضافة إلى أن مخصصات العملية التسويقية تكون بالغالب مبنية على حجم المبيعات السنوي وبالتالي تلجأ هذه المشروعات لتصريف منتجاتها عن طريق الوسطاء.
- الانتماء: حيث تعاني هذه المشروعات من تعدد الجهات الوصائية عليها، كما تعاني من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها وقد يكون سبب ذلك سعة انتشارها وتباعد أمكنتها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات لا بل إن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق.

¹ التلا، عمران (2016)، واقع التسويق الداخلي في شركات الوساطة المالية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2015، ص 76.

- الضرائب والرسوم: تتأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب والرسوم أكثر مما تتأثر بها المشروعات الكبيرة بسبب شمول هذه الأخيرة بأنظمة الحوافز والإعفاءات والتسهيلات والدعم، وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف تكلفة تؤدي لتزايد التكاليف الكلية مما يؤثر على أرباح هذه المشروعات.
- ازدواجية الإجراءات: ويعود ذلك لتعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية والاقتصادية والضمان الاجتماعي والدوائر الضريبية والجمركية ودائرة الجودة والمقاييس) وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية فإن هذا التعدد في الجهات والاجتهادات يخلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المشروعات.
- انخفاض الإنتاج: وذلك لأسباب عديدة منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلاً عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع معدل دوران العمل.
- تردي النوعية: بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية الجيدة فضلاً عن الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة والنوعية.
- ارتفاع الكلفة: حيث تفقر هذه المشروعات إلى أنظمة السيطرة على التكلفة، وهي تنظر إلى زيادة الأجور كسبب رئيسي للتكلفة المرتفعة وللأسعار العالية ولا تأخذ مستلزمات الإنتاج بعين الاعتبار.
- عدم وجود نظام للمعلومات: حيث أن اتخاذ القرار يتم غالباً وفقاً لقناعات شخصية نظراً لعدم توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلة التي يتخذ القرار حيالها، علاوة على عدم استخدام الانترنت ووسائل الاتصال المتطورة.
- ضعف الإطار المؤسسي والقانوني، وعدم قدرته على تلبية احتياجات تنمية وتطوير هذا القطاع بالشكل الأمثل، كما أن ضعف المرجعية المؤسسية التي تنظم وتشرف على نشاط واحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة يوازي بالأثر عدم وجود مرجعية مؤسسية، الأمر الذي يشكل حجر

عثرة أمام حشد كافة الطاقات والإمكانات وتنسيق كافة الجهود الضرورية واللازمة لدعم هذه الشركات¹.

كما تواجه الصناعات الصغيرة في سورية شأنها في ذلك شأن بقية الدول عدد من المشكلات يمكن أن نجملها فيما يلي²:

- 1- صغر حجم السوق، بالإضافة إلى صعوبة التخطيط المسبق، أو التنبؤ على نحو فعال ودقيق بحجم الطلب، وهذا ينطبق أيضاً على التصدير إلى الأسواق الخارجية لاختلاف الأسعار من وقت لآخر.
- 2- عدم توافر العمالة المدربة ذات الخبرات أو المهارات العالية، وبالتالي تنخفض الإنتاجية والجودة عما يجب أن تكون عليه.
- 3- عدم توافر المعلومات الكافية، وعدم معرفة سبل أو كيفية الحصول عليها، مما يجعل بعض المصانع الصغيرة وكأنها في جزر منعزلة عن العالم، حيث تشمل تلك المعلومات النواحي التسويقية والفنية والتنافسية، وكذلك بالنسبة إلى أسعار الخامات أو المنتجات الخ...
- 4- مصاعب التمويل، حيث يجد أصحاب المشاريع الصغيرة صعوبة في الحصول على قروض من البنوك وذلك لارتفاع عنصر المخاطرة في مثل هذه المشاريع، كذلك عدم التمكن من الاستفادة من حوافز الاستثمار القائمة بالبلد مثل الاعتمادات الجمركية وكذلك الأسعار المدعومة للطاقة، أو إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار معقولة.
- 5- انفتاح السوق على الاستيراد مما يصعب معه إمكانية المنافسة، مع قصور الحماية الجمركية، وكذلك تفضيل المستهلك لبعض المنتجات الأجنبية.
- 6- قلة البحوث والتطوير أدى إلى عدم المقدرة على المرونة في الإنتاج، سواء بتغيير المنتج أم تطويره أم تحسينه، أم عند الاحتياج إلى إدخال بدائل ومنتجات جديدة، مع افتقاد الارتباط الفعال بمراكز البحوث والمعاهد المتخصصة.

¹ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية- مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم، دراسات اقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2018،

ص 16

² زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية، ص21

7- البنوك التي تقدم تسهيلات تمويلية هي بنوك تجارية، وبالتالي فإن هدفها الربح بغض النظر عن العائد على المقترض.

8- إن في اشتراط القيام بتنفيذ 50% قبل الحصول على قرض التمويل يعد أمراً صعب التنفيذ على كثير من منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

9- هناك مشاكل ترتبط بالموقع الجغرافي فهناك العديد من هذه المصانع تم إنشاؤها خارج المدن الصناعية التي يقل فيها توافر المقومات الأساسية والبنية التحتية لقيام مثل هذه المشروعات.

رابعاً: دور هيئة تنمية المشروعات الصغيرة في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

استناداً إلى الصعوبات والتحديات التي تؤثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا بد من وضع تصور للتخفيف من تلك التحديات من خلال أربعة محاور يتم استخدامها لوضع البرامج التشغيلية وتنفيذها من قبل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات المعنية والشركاء الاستراتيجيين وتوفير المرونة في الوقت نفسه من خلال نوع وطبيعة المشروعات التي سيتم تطويرها وتنفيذها، وتستند البرامج إلى أربعة محاور¹:

المحور الأول: توفير بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومعالجة غياب البيانات الإحصائية والنوعية والكمية الأخرى اللازمة لفهم ديناميكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية المنتجة التي تصدر هذه البيانات، وضمان تطويرها وتحديثها دورياً ورصد وتقييم أداء هذه المشروعات من خلال تصميم حزمة من المؤشرات الكمية والنوعية عن المشروعات وتوزعها جغرافياً، وإعداد تقارير دورية عن واقع المشروعات ومتغيراته.

المحور الثاني: تحسين بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة بإيجاد بيئة تمكينية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وانتقال هذه المشروعات للقطاع المنظم من خلال تبسيط الإجراءات خلال مختلف مراحل دورة حياة المشروع، ومعالجة التشريعات والقوانين والمساهمة في تطويرها من خلال اعتماد منهجية تقييم الأثر التشريعي.

¹ صقر، راميا (2017) التقرير الختامي عن الفترة التدريبية الأولى في هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعد الوطني للإدارة العامة، دمشق، سورية.

المحور الثالث: دعم المشروعات وتطوير إمكانيات المؤسسات الوسيطة التي توفر خدمات دعم الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقييم إمكانياتها وقدراتها على تحديد احتياجات أعمال هذه المشروعات، وتعزيز القدرات الفنية للمدربين والخبراء الوطنيين بما يمكنهم من تقديم الخدمات لرواد الأعمال وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل نفاذ المشروعات للتمويل وتعزيز القدرة التنافسية من خلال اكتساب مقومات الريادة والإبداع ونقل الثقافة وإحداث شبكات لحاضنات ومسرعات أعمال ونشر ثقافة ريادة الأعمال.

المحور الرابع: وضع سياسات واستراتيجيات تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات المعنية وربطها باستراتيجيات وخطط التنمية والتنسيق مع الجهات العامة والخاصة والأهلية ذات الصلة بتنمية المشروعات وإدارة علاقات التعاون الدولي.

خامساً: رؤية مستقبلية لدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة الإعمار:

رغم وجود تصور واضح لدى الحكومة السورية حول أهمية دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وضرورة العمل على تفعيل المؤسسات النازمة إلا أن الصيغ المطروحة أمامها لا تلبي الطموحات لا سيما فيما يتعلق بتبعية المرجعية المؤسساتية المزمع إنشاؤها، ففي حال أخذت شكل هيئة عامة يجب أن تتمتع بالقوة والدعم والصلاحيات الكافية من خلال تبعيةها إلى رئاسة مجلس الوزراء بشكل مباشر، بما يضمن استقلاليتها وتفرغها وقدرتها أكبر على التنسيق مع كافة الجهات من وزارات ومؤسسات (عامة وخاصة، مالية وغير مالية)، واتحادات وجمعيات ومنظمات دولية، تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات اهتماماتها وضمن قائمة برامج الدعم المالي والفني (كالمؤسسة الدولية للتمويل التابعة لمجموعة البنك الدولي أو بنك الاستثمار الأوروبي، أو صناديق التنمية العربية والإسلامية وغيرها)¹.

وبالنظر لتأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في رفد ودعم الناتج المحلي الإجمالي وامتصاص معدلات البطالة، وفي إطار ما لحق بالاقتصاد السوري من ضرر بالغ، وفي مرحلة إعادة

¹ سيروب، رشا (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية – سوق الأوراق المالية كخيار تمويلي، دراسات اقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، 2018، ص 16.

الإعمار السورية، تبرز ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل على تأمين احتياجاتها وضرورة تنميتها وتطويرها لتأخذ دورها كقاطرة لنمو الاقتصاد السوري، من خلال زيادة معدلات الاستثمار والإنتاج، وخلق فرص عمل إضافية، ورفع مستوى دخل الفرد، وتوسعة السوق المحلية، وزيادة الطلب والاستهلاك المحلي، وتخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال الإسهام في زيادة الصادرات وتقليل المستوردات، من خلال لعب هذه المشروعات دوراً أكبر في خلق القيمة، وتأمين مدخلات العملية الإنتاجية للشركات الكبيرة، وتعد الصناعات الغذائية والحرفية وتقانة المعلومات هي المرشح الأكبر لاستقطاب رواد الأعمال والراغبين في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة¹.

ويبرز في مرحلة إعادة الإعمار دور المشاريع القادرة على خلق فرص العمل وتوفيرها كوسيط بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة واليد العاملة من جهة أخرى، ناهيك عن دور هذه المشاريع في توفير اليد العاملة المدربة وتوظيفها لدى المؤسسات الكبيرة. ذلك أن مرحلة إعادة الإعمار تتصف بتركيز عالي من قبل الشركات والمؤسسات على توفير اليد العاملة المدربة والخبرات الإدارية الكفوءة القادرة على التصدي لمرحلة إعادة تأسيس المشاريع وإعادة إطلاقها، ناهيك عن صعوبة توفير هذه العمالة بعد أن أسهمت ظروف الحرب في تهجيرها وفقدانها وعدم تدريبها.

وقد أسهمت التطورات التقنية في خلق ثقافة جديدة داخل سوق العمل، بحيث يتم توفير فرص عمل مرنة تتجاوز حواجز الزمان والمكان، وتجمع صاحب المنشأة بالموظف من خلال بيئة إلكترونية يجري من خلالها اختبار إمكانية الاستفادة من جهود الموظف في دعم المؤسسة والانتماء إليها.

من المتوقع أن تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة المخرج الاقتصادي للأزمة لأسباب عديدة منها²:

1- هي الأسهل في التأسيس والتنظيم والأقل حاجة لرأس المال ووجود مقومات إحداثها وبخاصة في قطاعي الصناعات الغذائية والزراعية والخدمات وقطاع التقانة والاتصالات والبرمجيات.

¹ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية- مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم، دراسات اقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، دمشق، 2018، ص 28.

² خربوطلي، عامر (2016) المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز التنمية ومخرج الأزمة، محاضرة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية حول الأزمة السورية وتداعياتها الاقتصادية، دمشق، سورية، ص 16.

2- تماشيها مع بنية الاقتصاد السوري والقطاع الخاص تحديداً في إقامة المشروعات الفردية والعائلية والورش الصغيرة.

3- قدرتها على توليد فرص عمل كبيرة مقابل رؤوس أموال قليلة فهي توفر فرص عمل لاستثمارات أقل بمقدار (الخمس) من المشاريع الكبيرة وهذا ما تحتاجه سورية اليوم نتيجة ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير وغير مسبوق.

4- المرونة الكبيرة التي تتمتع بها نتيجة صغر تكاليفها الثابتة مقارنةً بالمتغيرة وبالتالي قدرتها على التصدير وتغيير المنتجات والتعامل مع مستجدات مرحلة التعافي المبكر وإعادة الإعمار بمرونة أكبر من المشاريع الكبيرة بالإضافة لقدرتها على الانتقال للأماكن الأكثر أمناً.

5- قدرتها على تجميع المدخرات الفردية المتاحة والاستفادة منها في إقامة مشاريع صغيرة ومنتاهية الصغر ولا تحتاج لأموال كبيرة مما يساهم في تخفيف الضغط على الاقتصاد الوطني في عمليات الاستدانة الداخلية أو الخارجية ومعالجة الاختلالات ما بين الادخار والاستثمار.

6- قدرتها على المشاركة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر من المشاريع الكبيرة من خلال استخدام باقي عناصر مصادر النمو في الناتج وهي الكفاءة والإنتاجية والتجديد التقني والمتوفرة في المشاريع الصغيرة التي يقوم بها رواد الأعمال وعدم الاعتماد فقط على عنصر (تراكم رأس المال).

7- رفع الطاقة المتاحة للصادرات السورية وتأمين المزيد من القطع الأجنبي من خلال تصدير منتجات هذه المشروعات مباشرةً ومن خلال توفير منتجات نصف مصنعة مناسبة للصناعات الكبيرة التي تقوم بتصدير منتجات بكميات كبيرة والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وانخفاض عبء التكاليف الثابتة.

8- توفير فرص العمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة لانخفاض نسبة المخاطرة فيها ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل وهذا النوع من التدريب لا تسمح به المشروعات الكبيرة عادةً وهي ميزة استغلال الوقت الضيق في فترة التعافي وإعادة الإعمار.

9- قدرتها الأكبر على تعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات الناجمة عن الأحداث باعتبار أن الصناعات الكبيرة والتخصص الإنتاجي لا يجيز تصنيع أو استخدام المنتجات الثانوية وهذا أمر مطلوب في مرحلة تجاوز الأزمة.

- 10- إن ميزة المشروعات الصغيرة في حال إنشائها من قبل رواد الأعمال فإنها ستتميز بمعدلات استغلال أمثل لرأس المال وإنتاجية أكبر مما يساهم في الاستفادة من الموارد المحددة في تعظيم الإنتاج والمساهمة في زيادة الناتج المحلي دون الحاجة لاستثمارات ضخمة.
- 11- قدرتها على معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات السوري الذي ازداد وتفاقم خلال مدة الأزمة من خلال تأمين سلع بدائل المستوردات وتخفيف الطلب على القطع الأجنبي للاستيراد.
- 12- قدرتها على التشبيك القطاعي والإقليمي والمهني مما يجعلها المحرض على إعادة التلاحم بين المناطق والمهن والأيدي العاملة بعدما حاولت الأزمة تفريقها.
- 13- تعزيز ثقافة مهارات ريادة الأعمال (العمل الحر) ونشرها.

إن نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية يتطلب¹:

- 1- تعزيز دور الإدارة المحلية واعتبار مجالس المدن والبلدات من ضمن مهامها التنموية مراكز لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة في الأماكن التي تتواجد بها دون الحاجة للمركزية.
- 2- اعتماد التمويل بضمانة الفكرة أو دراسة جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية بدل استخدام الضمانات العقارية.
- 3- الإسراع بوضع استراتيجية وطنية لدعم هذه المشروعات كونها تمثل الرؤية المستقبلية المطلوبة.
- 4- تكليف المنظمات الداعمة للأعمال مثل الغرف بمختلف أنواعها (تجارية، صناعية، زراعية، سياحية) وغيرها لتقديم خدمات النصح والمشورة والتدريب والمعلومات باعتبارها الأكثر تمثيلاً وقرباً من هذه المشروعات.
- 5- الإسراع بتنفيذ عمل مؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة ضمان مخاطر القروض من ناحية إنجاز وضع تعريف وطني شامل لهذه المؤسسات والبدء بتقديم الخدمات والمسؤوليات والمهام الموكلة بهذه المؤسسة لتحقيق الأهداف المطلوبة.
- 6- إعداد برنامج وطني غايته وضع خطط القروض الصغيرة في التجمعات المحلية في المناطق الريفية والمدنية.

¹ خربوطلي، عامر (2016) المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز التنمية ومخرج الأزمة، محاضرة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية حول الأزمة السورية وتداعياتها الاقتصادية، دمشق، سورية، ص18.

- 7- إنشاء اتحادات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين القطاعي والمناطقى لتقوية تمثيل هذه المؤسسات لدى الجهات الرسمية.
- 8- اعتماد نظام التسليف التشاركي عبر صناديق تمويل المشروعات المتناهية الصغر بدون فوائد على غرار (مصرف القرية) والتسديد على شكل أقساط مريحة.
- 9- إعادة هندسة العمليات للإجراءات الحالية المتعلقة بإنشاء وترخيص المشروعات الجديدة وتشجيع حاضنات الأعمال.
- 10- اعتماد خارطة استثمارية للمشروعات الصغيرة بجميع أشكالها (صناعية، حرفية، تجارية، خدمية) وفق توفر عناصر المواد والأيدي العاملة في سورية وجعلها مرنة حسب ظروف الأزمة وتغيرات عناصر الإنتاج.
- 11- اعتماد معيار جديد لتوظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يأخذ باعتباره النقاط التالية:
- أ- أن يتمتع بالمرونة التلقائية وتعديل الأرقام حسب تغير الظروف الاقتصادية (تضخم، انكماش).
- ب- اعتماد أكثر من مؤشر مثل (عدد العاملين، الميزانية، رقم الأعمال السوري، مستوى الإنتاج، المبيعات، الطاقة المستهلكة، حجم الأجور المدفوعة).
- ت- اعتماد معايير جزئية حسب القطاعات (زراعة، صناعة، تجارة، خدمات، سياحة، حرف)
- 12- تسهيل إجراءات إنشاء شركات تمويل رأس المال المبادر أو المخاطر وملائكة الأعمال.
- 13- تأمين الضمانات المصرفية: وذلك من خلال:
- إجراءات مالية ونقدية: يتم من خلالها تقديم حوافز للمصارف للتنافس في فتح ضمانات لهذه الشركات:
- أ- إعفاءات على الأرباح المتولدة من إقراض هذه الشركات.
- ب- تشجيع وضع أنظمة خاصة للإقراض في البنوك خاصة بزبائن قطاع الأعمال الصغير والمتوسط حيث يستطيع هذا الزبون الحصول على قرض معين بعد أن يودع مبلغاً من المال لفترة من الزمن.
- ت- تقديم دعم جزئي أو كلي من الحكومة بالنسبة للفوائد على القروض المقدمة لهذا القطاع.
- ث- تطبيق نظام ضمان مصرفي للقروض المتوسطة أو الطويلة الأجل تمنح من البنوك لهذا القطاع لتمويل نشاطات الاستثمار لهذه الشركات.

ج- إنشاء شركات تأجير تسمح لهذه الشركات باستئجار آلات جديدة أو مستعملة لفترة من الزمن على أن تصبح هذه الآلات ملكاً للشركة بعد فترة من الاستئجار.

ح- وضع نسب منخفضة للاحتياطيات الإلزامية المطلوبة في البنوك إذا كان هناك نسبة من هذه الودائع قد تم إقراضها لشركات هذا القطاع.

خ- تنظيم دورات تدريبية للبنوك لجعلها أكثر تأقلاً مع تقنيات الإقراض الصغير.

د- تشجيع ومتابعة البنوك لتقديم جداول مواعيد مرنة لتسديد القروض المقدمة لهذا القطاع.

وفي إطار الخطة المستقبلية لدعم وتطوير عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة يرى الباحث ما يلي:

1- العمل على تطوير وتحسين البيئة التنظيمية النازمة لعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحسين وتطوير قدرة هذه الشركات على الاقتراض وأن التركيز على جانب دون الآخر لن يؤدي إلى النتائج المطلوبة.

2- توحيد الجهة النازمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

3- الوصول إلى تعريق وطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع عملها يكون خاص ببيئة العمل السورية

4- السعي لتنظيم عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إقرار قوانين ونظم وطنية شاملة تنظم عمل هذه المنشآت وصور التعامل معها تمويلاً ودعماً فنياً وتدريباً وتسويقاً ومعاملة ضريبية، وتوفيراً للمعدات والخامات وأماكن العمل إلى غير ذلك من الأوجه الحيوية الضرورية لنجاح عمل هذه المنشآت.

5- العمل على تبسيط الإجراءات الخاصة بعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنها إجراءات التأسيس والترخيص والتصفية والنقل الأمر الذي ينعكس على حجم الروتين والبيروقراطية في العمل والحد من الرشوة والفساد.

6- الإسراع في تفعيل عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض لكي تأخذ دورها المطلوب في تحسين قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض.

- 7- العمل على توفير الحوافز التشجيعية المناسبة لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل أسعار الفوائد على القروض، الإعفاءات الضريبية والجمركية.
- 8- ضرورة سن وتفعيل التشريعات والقوانين والأنظمة المحفزة على الاستثمار في هذه المشروعات والمؤسسات.
- 9- تحفيز المؤسسات التمويلية من المصارف العامة والخاصة ومؤسسات التمويل الصغير لاستقطاب عدد أكبر من المستفيدين من القروض وتقديم التسهيلات الممكنة لذلك.
- 10- تنظيم تسويق منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال معارض تجارية محلية وخارجية وتدريبهم على الاستفادة من الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي لتسويق وترويج منتجاتهم والوصول إلى عدد أكبر من الزبائن المحليين والخارجيين.
- 11- تحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى الأسواق الخارجية وتقديم محفزات لعمليات التصدير.

سادساً: تحليل المشاريع المنفذة في بيئة الأعمال السورية خلال الفترة (2012-2019)

إن المشاريع المنفذة في سورية عن طريق (المصارف الإسلامية، المصارف الخاصة التقليدية، المصارف العامة)، سواء كانت بالتسهيلات بالليرة السورية، أو بالتسهيلات بعملات أخرى.

المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية

مجموع المشاريع المنفذة خلال الفترة (2012-2019) سواء عن طريق منح التسهيلات بالليرات السورية، أم التسهيلات بعملات أخرى.

الجدول رقم (2) المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية خلال الفترة (2012-2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2012	928	19,608,440.50	57	4,046,603.40
2013	599	21,626,233.22	26	6,328,894.68
2014	536	22,379,925.80	17	8,762,379.83

2015	495	53,057,166.00	15	15,708,768.25
2016	376	36,781,745.61	11	23,571,831.05
2017	294	36,031,688.31	11	24,456,331.53
2018	262	46,263,091.69	11	31,429,772.64
2019	270	76,997,293.74	9	30,142,554.69
المجموع	3,760	312,745,585	157	144,447,136

بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية بالتسهيلات بالليرة السورية (3760) بقيمة إجمالية بلغت (312,745,585) كان النصيب الأكبر منها خلال عام 2019 بما قيمته (76,997,293.74)، بينما بلغ عدد التسهيلات بالعملات الأخرى (157) بقيمة إجمالية بلغت (144,447,136) كان النصيب الأكبر منها لعام 2018 بما قيمته (31,429,772.64)، وقد كان العام الأقل هو عام 2012 حيث بدأت المشاريع تتزايد بالتدريج عاماً بعد عام.

وإذا تم تقسيم المشاريع المنفذة وفقاً لأنواع المشاريع المنفذة (مشاريع صغيرة، مشاريع متوسطة، مشاريع كبيرة) ينتج ما يلي:

بالنسبة للمشاريع الصغيرة

الجدول رقم (3) المشاريع الصغيرة المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية خلال الفترة (2012-2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات		المشاريع الصغيرة المنفذة	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
2012	465	1,111,410	2	6,593	467	1,118,003
2013	186	462,892	1	11,493	187	474,385
2014	160	401,011	1	15,854	161	416,865
2015	156	538,059	1	26,961	157	565,019
2016	109	457,555	1	41,438	110	498,993
2017	71	223,053	1	34,917	72	257,970
2018	54	170,264	1	23,051	55	193,315

2019	34	64,254	1	23,051	35	87,305
المجموع	1,235	3,428,497	9	183,358	1,244	3,611,854

بلغ عدد المشاريع الصغيرة المنفذة (1244) مشروع بقيمة إجمالية (3,611,854) ل.س بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية بالتسهيلات بالليرة السورية (1235) مشروع قيمة إجمالية بلغت (3,428,497) ل.س كان النصيب الأكبر منها خلال عام 2012 بما قيمته (1,111,410) ل.س، بينما بلغ عدد المشاريع بالتسهيلات بالعملات الأخرى (9) مشاريع بقيمة إجمالية بلغت (183,358) ل.س، كان النصيب الأكبر منها لعام 2012 بما قيمته (1,118,003) ل.س.

بالنسبة للمشاريع المتوسطة

الجدول رقم (4) المشاريع المتوسطة المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية خلال الفترة (2012-

(2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات		المشاريع المتوسطة المنفذة	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
2012	234	2,825,935	9	13,770	243	2,839,705
2013	200	2,311,135	3	24,957	203	2,336,092
2014	194	5,739,096	3	34,166	197	5,773,262
2015	173	9,707,286	3	57,403	176	9,764,689
2016	138	12,406,344	2	85,078	140	12,491,422
2017	111	8,712,512	1	775	112	8,713,287
2018	97	14,860,631	0	0	97	14,860,631
2019	99	28,073,219	0	0	99	28,073,219
المجموع	1,246	84,636,158	21	216,149	1,267	84,852,307

بلغ عدد المشاريع المتوسطة المنفذة (1267) مشروع بقيمة إجمالية (84,852,307) ل.س بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية بالتسهيلات بالليرة السورية (1246) مشروع قيمة إجمالية بلغت (84,636,158) ل.س كان النصيب الأكبر منها خلال عام 2019 بما قيمته (28,073,219) ل.س، بينما بلغ عدد المشاريع بالتسهيلات بالعملات الأخرى (21) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (216,149) ل.س، كان النصيب الأكبر منها لعام 2016 بما قيمته (85,078) ل.س.

بالنسبة للمشاريع الكبيرة

الجدول رقم (5) المشاريع الكبيرة المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية خلال الفترة (2012-2019)

المشاريع الكبيرة المنفذة	التسهيلات بالعملات		التسهيلات بالليرات السورية		العام
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	
19,697,336	275	4,026,240	46	15,671,096	229
25,144,651	235	6,292,445	22	18,852,206	213
24,952,179	195	8,712,360	13	16,239,819	182
58,436,226	177	15,624,405	11	42,811,821	166
47,363,162	137	23,445,315	8	23,917,847	129
51,516,763	121	24,420,639	9	27,096,124	112
62,638,918	121	31,406,721	10	31,232,197	111
78,979,324	145	30,119,504	8	48,859,821	137
368,728,559	1,406	144,047,629	127	224,680,930	1,279
المجموع					

كان النصيب الأكبر من تمويل المصارف الإسلامية لصالح المشاريع الكبيرة وقد بلغ عدد المشاريع الكبيرة المنفذة (1406) مشروع بقيمة إجمالية (368,728,559) ل.س بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الإسلامية بالتسهيلات بالليرة السورية (1279) مشروع قيمة إجمالية بلغت (224,680,930)

ل.س بينما بلغ عدد المشاريع بالتسهيلات بالعملات الأخرى (127) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (144,047,629) ل.س، كان النصيب الأكبر منها لعام 2018 بما قيمته (31,406,721) ل.س.

المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية

مجموع المشاريع المنفذة خلال الفترة (2012-2019) سواء عن طريق منح التسهيلات بالليرات السورية، أم التسهيلات بعملات أخرى.

الجدول رقم (6) المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2012	0	-	0	-
2013	20,377	115,829,843	1,201	27,235,488
2014	24,298	126,888,883	1,069	33,945,082
2015	25,474	132,893,182	680	51,012,261
2016	28,166	125,210,035	661	77,263,398
2017	28,029	145,709,237	989	63,649,122
2018	31,744	210,463,720	792	85,781,279
2019	3,285	292,995,078	131	80,310,848
المجموع	161,373	1,149,989,978	5523	419,197,477

بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية بالتسهيلات بالليرة السورية (161,373) بقيمة إجمالية بلغت (1,149,989,978) كان النصيب الأكبر منها خلال عام 2019 بينما بلغ عدد

التسهيلات بالعملات الأخرى (5523) بقيمة إجمالية بلغت (419,197,477) حيث لم يتم تمويل أي مشروع خلال عام 2012.

وإذا تم تقسيم المشاريع المنفذة وفقاً لأنواع المشاريع المنفذة (المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل، مشاريع صغيرة، مشاريع متوسطة، مشاريع كبيرة) ينتج ما يلي:

بالنسبة للمشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل

الجدول رقم (7) المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات		المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
2012	0	0	0	0	0	0
2013	3	5,313	0	0	3	5,312.94
2014	2	3,171	0	0	2	3,171.11
2015	1	2,978	0	0	1	2,978.00
2016	1	3,448	0	0	1	3,448.00
2017	1	2,477	0	0	1	2,477.00
2018	1	821	0	0	1	821.25
2019	0	0	0	0	0	0
المجموع	9	18208.3	0	0	9	18208.3

بلغ عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل المنفذة (9) مشاريع بقيمة اجمالية (18208.3) ل.س جميعها ممول بالليرة السورية. بينما لم يوجد أي تمويل بعملات أخرى.

بالنسبة للمشاريع الصغيرة

الجدول رقم (8) المشاريع الصغيرة المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-
(2019)

المشاريع الصغيرة المنفذة	التسهيلات بالعملات		التسهيلات بالليرات السورية		عدد المشاريع	القيمة
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة		
2012	0	0	0	0	0	0
2013	19,364	6,995,215	1,014	558,927	18,350	6,436,288
2014	22,872	6,455,570	889	672,916	21,983	5,782,655
2015	24,374	9,996,035	545	1,161,240	23,829	8,834,795
2016	27,233	12,354,534	556	1,983,307	26,677	10,371,227
2017	27,723	15,812,051	896	1,781,084	26,827	14,030,968
2018	30,219	17,728,694	646	986,835	29,573	16,741,859
2019	1,187	21,378,171	24	168,102	1,163	21,210,069
المجموع	152,972	90,720,271	4,570	7,312,410	148,402	83,407,860

بلغ عدد المشاريع الصغيرة المنفذة (152,972) مشروع بقيمة اجمالية (90,720,271) ل.س بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية بالتسهيلات بالليرة السورية (148,402) مشروع قيمة إجمالية بلغت (83,407,860) ل.س بينما بلغ عدد المشاريع بالتسهيلات بالعملات الأخرى (4570) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (7,312,410) ل.س، كان النصيب الأكبر منها لعام 2019 بينما لم يتم تمويل أي مشروع خلال عام 2012.

بالنسبة للمشاريع المتوسطة

الجدول رقم (9) المشاريع المتوسطة المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-2019)

	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات		المشاريع المتوسطة المنفذة	
العام	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
2012	0	0	0	0	0	0
2013	972	14,864,363	59	1,836,622	1,031	16,700,984
2014	1,341	17,290,136	77	2,238,529	1,418	19,528,666
2015	721	18,063,427	39	3,157,338	760	21,220,765
2016	671	17,220,286	34	3,961,454	705	21,181,740
2017	510	16,394,219	25	2,760,564	535	19,154,782
2018	683	25,997,082	30	4,715,890	713	30,712,972
2019	679	43,202,626	19	4,838,357	698	48,040,982
المجموع	5,577	153,032,138	283	23,508,754	5,860	176,540,893

بلغ عدد المشاريع المتوسطة المنفذة (5,860) مشروع بقيمة إجمالية (176,540,893) ل.س بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية بالتسهيلات بالليرة السورية (5,577) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (153,032,138) ل.س بينما بلغ عدد المشاريع بالتسهيلات بالعملات الأخرى (283) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (23,508,754) ل.س، كان النصيب الأكبر منها لعام 2019 بينما لم يتم تمويل أي مشروع خلال عام 2012.

بالنسبة للمشاريع الكبيرة

الجدول رقم (10) المشاريع الكبيرة المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية خلال الفترة (2012-2019)

المشاريع الكبيرة المنفذة	التسهيلات بالعملات		التسهيلات بالليرات السورية		عدد المشاريع	القيمة
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة		
2012	0	0	0	0	0	0
2013	1,180	119,363,818	128	24,839,940	1,052	94,523,879
2014	1,075	134,846,558	103	31,033,637	972	103,812,921
2015	1,019	152,685,664	96	46,693,683	923	105,991,981
2016	888	168,933,710	71	71,318,636	817	97,615,074
2017	759	174,389,048	68	59,107,474	691	115,281,574
2018	1,603	247,802,511	116	80,078,553	1,487	167,723,957
2019	1,531	303,886,773	88	75,304,389	1,443	228,582,384
المجموع	8,055	1,301,908,083	670	388,376,312	7,385	913,531,771

كان النصيب الأكبر من تمويل المصارف الخاصة التقليدية لصالح المشاريع الكبيرة وقد بلغ عدد المشاريع الكبيرة المنفذة (8,055) مشروع بقيمة اجمالية (1,301,908,083) ل.س بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف الخاصة التقليدية بالتسهيلات بالليرة السورية (7,385) مشروع قيمة إجمالية بلغت (913,531,771) ل.س بينما بلغ عدد المشاريع بالتسهيلات بالعملات الأخرى (670) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (388,376,312) ل.س، كان النصيب الأكبر منها لعام 2019 بينما لم يتم تمويل أي مشروع خلال عام 2012.

المشاريع المنفذة عن طريق المصارف العامة

مجموع المشاريع المنفذة خلال الفترة (2012-2019) سواء عن طريق منح التسهيلات بالليرات السورية، أم التسهيلات بعملات أخرى.

الجدول رقم (11) المشاريع المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2012	18,576	73,015,382	0	0
2013	18,637	89,985,937	0	0
2014	20,040	97,794,274	0	0
2015	18,587	77,486,954	0	0
2016	19,285	76,263,687	0	0
2017	99,723	41,425,843	0	0
2018	276,636	144,473,011	42	17,675,399
2019	156,218	150,381,947	62	32,985,381
المجموع	627,702	750,827,036	104	50,660,780

بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف العامة بالتسهيلات بالليرة السورية (627,702) بقيمة إجمالية بلغت (750,827,036) بينما بلغ عدد المشاريع بالتسهيلات بالعملات الأخرى (104) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (50,660,780) حيث لم يتم تمويل أي مشروع بالعملات الأخرى خلال الفترة (2012-2017)

وإذا تم تقسيم المشاريع المنفذة وفقاً لأنواع المشاريع المنفذة (المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل، مشاريع صغيرة، مشاريع متوسطة، مشاريع كبيرة) ينتج ما يلي:

بالنسبة للمشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل

الجدول رقم (12) المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات		المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
2012	1,143	21,488	0	0	1,143.0	21,488.5
2013	1,240	8,888	0	0	1,240.0	8,887.7
2014	1,659	7,525	0	0	1,659.0	7,525.3
2015	0	0	0	0	-	-
2016	0	0	0	0	-	-
2017	84,341	1,283,388	0	0	84,341.0	1,283,388.0
2018	155,754	62,289	0	0	155,754.0	62,289.0
2019	61,407	27,102	0	0	61,407.0	27,102.0
المجموع	305,544	1,410,680	0	0	305,544	1,410,680

بلغ عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل المنفذة (305,544) مشروع بقيمة اجمالية (1,410,680) ل.س جميعها بالليرة السورية، بينما لم يتم تمويل أي مشروع بالعملات الأخرى.

بالنسبة للمشاريع الصغيرة

الجدول رقم (13) المشاريع الصغيرة المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات		المشاريع الصغيرة المنفذة	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
2012	7,829	15,432,450	0	0	7,829.0	15,432,450.5
2013	7,805	19,154,595	0	0	7,805.0	19,154,595.3
2014	7,794	23,759,421	0	0	7,794.0	23,759,420.9
2015	7,691	16,981,832	0	0	7,691.0	16,981,832.4
2016	7,630	16,062,143	0	0	7,630.0	16,062,143.0
2017	14,290	14,231,405	0	0	14,290.0	14,231,405.0
2018	964	286,954	0	0	964.0	286,954.0
2019	1,039	5,904,183	0	0	1,039.0	5,904,183.0
المجموع	55,042	111,812,984	0	0	55,042	111,812,984

بلغ عدد المشاريع الصغيرة المنفذة (55,042) مشروع بقيمة اجمالية (111,812,984) ل.س جميعها بالليرة السورية، بينما لم يتم تمويل أي مشروع بالعملات الأخرى.

بالنسبة للمشاريع المتوسطة

الجدول رقم (14) المشاريع المتوسطة المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات		المشاريع المتوسطة المنفذة	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
2012	5,322	24,464,858	-	-	5,322	24,464,858
2013	5,353	27,855,802	-	-	5,353	27,855,802
2014	5,425	29,484,463	-	-	5,425	29,484,463
2015	5,320	26,459,041	-	-	5,320	26,459,041
2016	5,799	25,941,619	-	-	5,799	25,941,619
2017	1,092	25,911,050	-	-	1,092	25,911,050
2018	17	7,324,170	-	-	17	7,324,170
2019	22	3,979,484	28	15,989,101	50	19,968,585
المجموع	28,350	171,420,487	28	15,989,101	28,378	187,409,588

بلغ عدد المشاريع المتوسطة المنفذة (28,378) مشروع بقيمة اجمالية (187,409,588) ل.س بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف العامة بالتسهيلات بالليرة السورية (28,350) مشروع قيمة إجمالية بلغت (171,420,487) ل.س بينما بلغ عدد المشاريع بالتسهيلات بالعملات الأخرى (28) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (15,989,101) ل.س، بينما لم يتم تمويل أي مشروع بالعملة الأخرى خلال الفترة (2012-2018).

بالنسبة للمشاريع الكبيرة

الجدول رقم (15) المشاريع الكبيرة المنفذة عن طريق المصارف العامة خلال الفترة (2012-2019)

العام	التسهيلات بالليرات السورية		التسهيلات بالعملات		المشاريع الكبيرة المنفذة	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
2012	4,282	33,096,586	-	-	4,282	33,096,586
2013	4,239	42,966,652	-	-	4,239	42,966,652
2014	5,162	44,542,865	-	-	5,162	44,542,865
2015	5,576	34,046,081	-	-	5,576	34,046,081
2016	5,856	34,259,925	-	-	5,856	34,259,925
2017	-	-	-	-	-	-
2018	119,901	136,799,598	42	17,675,399	119,943	154,474,997
2019	93,750	140,471,178	34	16,996,280	93,784	157,467,458
المجموع	238,766	466,182,885	76	34,671,679	238,842	500,854,564

كان النصيب الأكبر من تمويل المصارف العامة لصالح المشاريع الكبيرة وقد بلغ عدد المشاريع الكبيرة المنفذة (238,842) مشروع بقيمة اجمالية (500,854,564) ل.س بلغ عدد المشاريع المنفذة عن طريق المصارف العامة بالتسهيلات بالليرة السورية (238,766) مشروع قيمة إجمالية بلغت (466,182,885) ل.س بينما بلغ عدد المشاريع بالتسهيلات بالعملات الأخرى (76) مشروع بقيمة إجمالية بلغت (34,671,679) ل.س، بينما لم يتم تمويل أي مشروع بالعملة الأخرى خلال الفترة (2012-2017).

المبحث الثاني:

المؤسسات التمويلية في سورية

تضمن المبحث الحالي عرضاً لمؤسسات التمويل العاملة في بيئة الأعمال السورية ولمحة موجزة عن كل منها.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

ضم مجتمع الدراسة المؤسسات المالية جميعها التي تقوم بطرح خدمات القروض الصغيرة في سورية والبالغ عددها 18 مؤسسة وهي نوعان: مؤسسات التمويل الصغير العاملة في بيئة الأعمال السورية والبالغ عددها 4 مؤسسات، والمصارف الخاصة السورية البالغ عددها أربعة عشر مصرفاً أحد عشر مصرفاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية، وقد تم اختيار عينة منها تمثلت بجميع مؤسسات التمويل الصغير وهي ما يلي: (مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية (الأغا خان)، الوطنية للتمويل الصغير (الأمانة السورية للتنمية)، بنك الإبداع (مؤسسة الخليج العربي للتنمية)، مؤسسة نور للتمويل الصغير إضافة إلى خمسة مصارف خاصة ثلاثة مصارف إسلامية ومصرفين تقليديين وهي: (بنك عودة، بنك البركة، بنك الشام، بنك سورية والمهجر، بنك سورية الدولي الإسلامي)، حيث تمثل العينة 50% من المجتمع الكلي.

الجدول رقم (16) المؤسسات التمويلية عينة الدراسة

الرقم	الشركة	القطاع
1	بنك عودة	مصارف
2	بنك البركة	مصارف
3	بنك الشام	مصارف
4	بنك سورية والمهجر	مصارف
5	بنك سورية الدولي الإسلامي	مصارف
6	مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سوريا (الأغا خان)،	مؤسسة تمويلية
7	الوطنية للتمويل الصغير (الأمانة السورية)	مؤسسة تمويلية
8	بنك الإبداع (مؤسسة الخليج العربي للتنمية)	مؤسسة تمويلية
9	مؤسسة نور للتمويل الصغير	مؤسسة تمويلية

المصدر: من إعداد الباحث

ثانياً: لمحة عن عينة الدراسة

1- مؤسسات التمويل

أ- بنك الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر (مؤسسة الخليج العربي للتنمية)

شركة مساهمة خاصة تعمل على تقديم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشروعات الصغيرة المدرة للدخل كما تعمل على نشر ثقافة التمويل الأصغر بين المواطنين تم تأسيس بنك إبداع من خلال اتفاقية شراكة ما بين برنامج الخليج العربي للتنمية و مؤسسة الشؤون الاجتماعية، تصب تجربة بنك الإبداع في تحقيق أهداف "التنمية المستدامة" ونموذج الأعمال الاجتماعية" المتوافق وأهداف الألفية الثالثة في التنمية المستدامة والمتناغم مع الاحتياجات التنموية لشرائح المهمشين والمرأة والطفل والفقراء بصورة مباشرة عبر خدماته المالية والغير مالية واستهدافه للفئات المهمشة لإدماجها مالياً. استند المصرف الى الخبرات المقدمة من الشريك الرئيسي (مؤسسة الخليج العربي للتنمية) في مجال القروض الصغيرة المكتسبة من مبادرات مشابهة في بلدان أخرى مثل السودان ومصر والمغرب ولبنان وموريتانيا والبحرين والفلبين.

بدأ المصرف عمله في عام 2010 بناء على المرسوم التشريعي رقم 9 للعام 2010 في ثلاث محافظات و هي ريف دمشق و طرطوس و السويداء، محاولاً الوصول إلى أكبر شريحة من أبناء الريف والمحتاجين في هذه المناطق، ومع التوسع الجغرافي للعمل وازدياد الحاجة إلى خدمات تمويل صغير أكثر تنوعاً وتلبية لحاجات المجتمع المحلي.

ويقدم المصرف طيفاً واسعاً من الخدمات التي ترافق عمليات الإقراض فإلى جانب الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المستفيضة للمجتمع المستهدف والتي ينتج عنها تطوير مستمر وتنوع أكبر في الخدمات المقدمة، ومن الأهداف الأساسية للمصرف تحقيق الاستدامة من خلال الاسترداد الكامل للتكلفة بغية ضمان ديمومة المصرف وقابلية المشروعات الممولة للاستمرار من الناحية الاقتصادية، ويسعى المصرف إلى تمويل أعمال مختلفة لا سيما تلك التي ينعكس تأثيرها على تحقيق مكاسب للتجمعات السكانية المحيطة بها أو تلك التي تحفز على خلق فرص عمل، وأيضاً إلى تطوير المسؤولية المالية والمعرفة بقطاع الأعمال بين صفوف رواد الأعمال المحليين.

ب-الأمانة السورية للتنمية:

بدأت الأمانة السورية للتنمية عملها من خلال الصندوق السوري لتنمية الريف في عام 2001، الذي كرس عمله من أجل تحسين شروط الحياة في المناطق الريفية عبر تمكين الأفراد والمجتمعات للتعبير عن احتياجاتهم وتزويدهم بطيف واسع من الخدمات الاجتماعية وتطوير فرص العمل والمساهمة في تنمية المهارات فكانت المؤسسة غير الحكومية الأولى التي تتصدى لمشكلات الفقر والتنمية، تطور لاحقاً هذا البرنامج ليصبح برنامج مستقل تحت اسم مشروع يقدّم منح مستردة دون فوائد تصل قيمتها إلى 200000 ل.س للمشاريع متناهية الصغر وبإشراف لجان محلية في القرى والأرياف المتواجدة فيها البرنامج

الوطنية للتمويل الصغير: تأسست عام 2012 وأطلقت أعمالها بالشراكة مع الأمانة السورية للتنمية والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، بهدف مساعدة المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر والمتوسطة على البقاء والنمو عبر منحها التسهيلات التمويلية التي لا تتوفر لهم عبر المصارف التقليدية من خلال منح قروض قصيرة الأمد وقد وصل عدد المشروعات المستفيدة من هذه القروض 25000 مشروعاً من أربعة فروع متواجدة في كل من دمشق واللاذقية وجبلة وطرطوس، وساهمت الوطنية منذ تأسيسها بدور محوري في عملية التطوير المستمر لقطاع التمويل الصغير بما يساعد على جعل المشهد القانوني والإداري للقطاع أكثر تمكيناً لتنوع القروض التي تقدمها الوطنية للتمويل الصغير باختلاف الاحتياجات وتقسّم إلى:

- قرض تأسيس مشروع: وهو قرض موجه للأشخاص الذين لا يملكون مشروعاً خاصاً بهم ولديهم فكرة مشروع ويبحثون عن مورد مالي لتمويل مشروعهم حيث تقدم الوطنية دعماً مالياً يصل إلى 75% من قيمة رأس المال اللازمة للمشروع وذلك بعد إعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشروع وتقديمها ومناقشتها مع الفريق المتخصص.
- قرض تطوير مشروع: وهو قرض موجه للأشخاص الذين يملكون مشروعاً خاصاً بهم ومضى على تأسيسه 6 أشهر على الأقل ويبحثون عن مورد مالي داعم أو مثبت أو مطور لمشروعهم ويستهدف

هذا القرض جميع القطاعات الاقتصادية (تجارية، خدمية، صناعية، حرفية، ورش ومهن علمية وفكرية).

- القرض الوطني: وهو قرض موجه لأسر جرحى وشهداء الجيش العربي السوري والقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي لمساعدتهم في توليد الدخل اللازم لتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تأسيس مشاريع جديدة أو دعم وتطوير مشاريعهم القائمة.
- مجموعة القروض الاجتماعية: وهي مجموعة من القروض الموجهة للأشخاص الذين يبحثون عن دعم مادي بهدف تمكين أوضاعهم الاجتماعية وتتضمن هذه القروض القرض التعليمي والقرض الصحي وقرض الإكساء.

ت- مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية (الأغا خان):

تأسست مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية عام 2008 بناء على المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2007 الذي سمح بإنشاء مؤسسات مالية اجتماعية مصرفية تقدم خدمات التمويل الصغير، استند برنامج وكالة الأغا خان للقروض الصغيرة AKAM إلى خبرات الشبكة في مجال القروض الصغيرة المكتسبة من مبادرات مشابهة في بلدان أخرى، حيث بدأ العمل في 6 محافظات هي حلب وطرطوس واللاذقية ودمشق وحماه والسويداء، وتقدم طيفاً واسعاً من الخدمات التي ترافق عمليات الإقراض.

ث- مؤسسة نور للتمويل الصغير:

تسعى مؤسسة نور للقيام بدورها في القضاء على الفقر من خلال توفير الدعم لمحدودي الدخل الناشطين اقتصادياً، وتقديم الفرصة لجعل حياتهم أفضل على أساس مستدام، والمشاركة بشكل استباقي في الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي لرواد الأعمال، وتسعى أن تكون مؤسسة التمويل الصغير الرائدة في سورية التي توفر حلول مالية مستدامة لتخفيف وطأة الفقر في المجتمع.

2- المصارف التقليدية والإسلامية:

أ- بنك سورية الدولي الإسلامي:

شركة مساهمة عامة سورية تأسس بتاريخ 7 أيلول 2006 برأس مال مقداره 5 مليار موزعاً على 10 ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ل.س ثم قام بزيادة رأس ماله ليصبح 7.5 مليار ثم أتبعه زيادات متلاحقة

في رأس المال ليصبح 8.499 مليار ل.س، وبناءً على أحكام تعليمات تجزئة السهم أصبح عدد الأسهم 84.99 مليون سهم، ويقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه التي بلغ عددها 23 فرع¹.

بنك الشام:

شركة مساهمة مغفلة عامة تأسس في 7 أيلول 2006 برأس مال قدره 5 مليار بقيمة اسمية 1000 ل.س يقوم المصرف بكافة الخدمات والأعمال المصرفية وفق متطلبات الشريعة الإسلامية والتي تجيزها الرقابة الشرعية في المصرف بما فيها تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف ويعتبر أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له كما يعمل على تحقيق زيادة في نمو العوائد حيث يعود ذلك بالخير والمنفعة على المتعاملين والمساهمين من خلال تطبيق رقابة مصرفية فعالة والمساهمة في تعزيز قاعدة الودائع واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية تحت أطر الشريعة الإسلامية وتقديم الخدمات والمنتجات والتسهيلات المصرفية المتطورة وتسويقها بجودة عالية².

ب- بنك البركة - سورية:

شركة مساهمة مغفلة عامة تأسس في 28 حزيران 2007 يمارس البنك كافة العمليات المصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً للنظام الأساسي وفي ضوء أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه التي أصبح عددها أحد عشر فرعاً وقد حصل بنك البركة سورية على جائزة أفضل بنك إسلامي في سورية للعام 2015. ونظراً لكونه سباقاً في الحصول على المطابقة مع المواصفات العالمية وبعد الحصول على شهادة Iso 9001: 2008 انعكس ذلك بشكل إيجابي على آليات وإجراءات العمل الداخلية في البنك وزاد من قدرته التنافسية وسمعته في السوق³.

ت- بنك سورية والمهجر:

تأسس بنك سورية والمهجر ش.م.م.ع في كانون الأول عام 2003 وياشر عمله في كانون الثاني عام 2004، برأس مال قدره 1.5 مليار ويبلغ رأسماله حالياً 4 مليار وهو من أول المصارف التي باشرت العمل في السوق السورية واليوم أصبح أحد كبار المصارف المحلية الذي ساهم منذ تأسيسه في دعم حركة الاستثمار من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية شاملة تلبي متطلبات واحتياجات العملاء من مختلف

¹ البيانات المالية النهائية لبنك سورية الدولي الإسلامي. لعام 2018.

² التقرير السنوي لبنك الشام الإسلامي، عام 2018، ص 10

³ التقرير السنوي لبنك البركة - سورية لعام 2018، ص 11

فئات المجتمع سواء أكانوا أفراداً أو شركات أو مؤسسات ويقوم البنك حالياً بتقديم كافة الخدمات المالية والأعمال المصرفية على أنواعها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية وحسب التسهيلات المتاحة نظراً للظروف الراهنة¹.

ث- بنك عودة - سورية:

شركة مساهمة مغلقة عامة تأسس عام 2005 برأسمال قدره 5 مليار موزع على 5 ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ل.س يقوم البنك بتقديم الأعمال المصرفية والمالية جميعها من خلال مركزه الرئيسي في دمشق وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية².

¹ البيانات المالية لبنك سورية والمهجر لعام 2018. ص10
² البيانات المالية النهائية لبنك عودة - سورية. لعام 2018 ص8

المبحث الثالث:

التحليل ومناقشة النتائج

يتضمن هذا المبحث عرضاً لادوات التحليل المستخدمة، ومن ثم تحليل خصائص عينة الدراسة والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات الاحصائية.

أولاً: أداة الدراسة

تم تصميم استبانة وتوزيعها على القسم المالي في المؤسسات عينة الدراسة لتحديد المعوقات التي تحد من قدرتها على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على العاملين في مؤسسات التمويل المختلفة 200 استبانة، تم استرداد 190 استبانة وتم استبعاد 6 استبانات لعدم ملائمتها للتحليل الإحصائي وبالتالي بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 184 استبانة بنسبة 92%. وهي نسبة مقبولة لتحليل البيانات في دراسات العلوم الاجتماعية، وقد تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار الرابع والعشرون وعند مستوى دلالة 0.05، والجدول التالي يبين الاستبانات المستردة وتلك القابلة للتحليل الإحصائي:

الجدول رقم (17) عدد الاستبانات

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات القابلة للتحليل	النسبة المئوية
200	190	184	92%

المصدر: من إعداد الباحث

تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية، ثم تم عرضها على السادة المحكمين إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية في قسمين أساسيين:

القسم الأول: مُخصص للأسئلة العامة ويشمل البيانات الديمغرافية عن أفراد عينة البحث، وهي المؤهل العلمي، الخبرة العملية، الشركة التي يتم العمل بها، وما إن كانت سياسة مؤسسة التمويل تحديد سقف سنوي لمبلغ القروض المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

القسم الثاني: ضم هذا القسم 40 سؤالاً مقسماً كما يلي: 6 أسئلة لقياس المحور الأول: الصعوبات المتعلقة بشروط القرض، 3 أسئلة لقياس المحور الثاني: الصعوبات المتعلقة بالسيولة لدى الجهات

الممولة، 9 أسئلة لقياس المحور الثالث: الصعوبات المتعلقة بـ طبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 11 سؤال لقياس المحور الرابع: الصعوبات المتعلقة بطبيعة مؤسسات التمويل، 11 سؤال لقياس المحور الخامس: الصعوبات المتعلقة بغياب الدعم الحكومي وضعف الإطار المؤسساتي.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت الاستفادة من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS الإصدار 24) في تحليل البيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية والاختبارات التي تلائم فرضيات الدراسة وتخدم أهدافها، وهي الوسط الحسابي الذي يعد أشهر مقاييس النزعة المركزية وأكثرها شيوعاً واستخداماً، والانحراف المعياري الذي يتميز بكثرة الاستخدام وصلاحيته في كثير من الحالات ضمن مقاييس التشتت، وتم الاعتماد على مقياس ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وتم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار t -test one sample، لتحديد المعوقات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم اختبار $one\ way\ anova$ لاختبار الفروق بين المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل بنوعيتها.

ثالثاً: اختبار ثبات الأداة:

اختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ $Cronbach's\ Alpha$ وذلك لقياس الاتساق الداخلي بين عباراتها.

إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل $Cronbach's\ Alpha$ لمعرفة مدى الاتساق الداخلي بين العبارات "حيث تتراوح قيمة معامل $Cronbach's\ Alpha$ بين (0-1) وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل عن (0.70)

الجدول رقم (18) نتائج التحليل لمعامل Cronbach's Alpha

المحور	قيمة معامل ألفا كرونباخ	الترتيب
صعوبات تعود إلى طبيعة مؤسسات التمويل	0.877	1
صعوبات تتعلق بشروط القرض	0.716	3
صعوبات تتعلق بالسيولة لدى الجهات الممولة	0.702	4
صعوبات تتعلق بطبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	0.825	2
صعوبات تعود إلى غياب الدعم الحكومي والإطار المؤسسي الفعال	0.758	5

يوضح الجدول رقم (18) نتائج التحليل لمعامل Cronbach's Alpha لأسئلة كل بعد من أبعاد الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث ظهرت بقيم أكبر من 0.7 وهي ما يمكن اعتبارها قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي ومقبولة لأغراض التحليل ويمكن الاعتماد على استجابات أفراد العينة في اشتقاق النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة.

رابعاً: تحليل خصائص عينة الدراسة.

تم توصيف مفردات عينة الدراسة وفقاً للفئات المكونة منها (المؤهل العلمي، الخبرة العملية، الشركة التي يتم العمل فيها)، كما هو موضح فيما يلي:

أ- المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم (19) تحليل خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

العمر	معهد متوسط	إجازة جامعية	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرار	32	79	46	27	184
النسبة المئوية %	17.4	42.9	25	14.7	%100

بلغت نسبة حملة الإجازة الجامعية 42.9% تليها حملة شهادة الماجستير بنسبة 25% لتأتي ثالثاً حملة شهادة المعد المتوسط، بما نسبته 17.4% مما يدل على المستوى التعليمي الجيد لأفراد العينة.

ب- الخبرة العملية

يبين الجدول رقم (20) تحليل خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

مدة العمل في الشركة	أقل من 5 سنوات	من 5 وأقل من 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	16 إلى 20 سنة	المجموع
التكرار	63	56	35	30	184
النسبة المئوية	34.2%	30.4%	19.0%	16.3%	100%

بلغت سنوات العمل بالشركة 34.2% لأقل من خمس سنوات، و 30.4% ما بين خمس وعشر سنوات، لتأتي أخيراً ما بين 11 إلى 15 سنة، و 16 إلى 20 سنة بنسب متقاربة بلغت 25%، مما يدل على توافر الخبرة العملية الجيدة مما يمكن أفراد العينة من الإلمام الكافي بموضوع الدراسة.

ت- الشركة التي يتم العمل بها:

يبين الجدول رقم (21) تحليل خصائص عينة الدراسة حسب الشركة

	مصرف إسلامي	مصرف تقليدي	مؤسسة تمويلية أخرى	المجموع
التكرار	33	54	97	184
النسبة المئوية	17.9%	29.34%	53.3%	100%

52.71% من أفراد العينة هم من الموظفين في مؤسسات التمويل الصغير، و 29.34% من الموظفين في المصارف التقليدية، تليها 17.9% من الموظفين في المصارف الإسلامية، وذلك رغبةً من الباحث بالتوجه نحو مؤسسات التمويل الصغير العاملة في سورية وتدعيم دورها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ث - تتضمن سياسة مؤسسة التمويل تحديد سقف سنوي لمبلغ القروض المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يبين الجدول رقم (22) تحليل خصائص عينة الدراسة حسب سقف القرض

	نعم	لا	المجموع
التكرار	98	86	184
النسبة المئوية	%53.26	%46.73	%100

53.26% ممن يحددون سقف سنوي لمبلغ القروض المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و 46.73% ممن لا يحددون ذلك.

خامساً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

تم إجراء التحليل الوصفي لمحاور الدراسة وقد تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية التي تلائم متغيرات الدراسة وتخدم أهدافها في التوصل إلى النتائج وهي كما يلي:

1- مقاييس النزعة المركزية: حيث تم اختبار الوسط الحسابي نظراً لأنه من أشهر مقاييس النزعة المركزية وأكثرها شيوعاً واستخداماً.

2- مقاييس التشتت: وتم استخدام مقياس متميز بكثرة الاستخدام وصلاحيته في كثير من الحالات وهو الانحراف المعياري.

تتضمن الإحصاءات الوصفية قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الاستبانة وإجمالي كل بعد من أبعاد الاستبانة للوصول إلى الأهمية النسبية لكل منها، حيث يعد الحد الفاصل بين الأهمية المرتفعة والمتوسطة هي قيمة المتوسط البالغة 3.4.

يبين الجدول رقم (23) الأهمية النسبية للموافقات

فئات قيم المتوسط الحسابي	التقدير
من 1 الى 1.79	درجة موافقة منخفضة جدا
من 1.8 الى 2.59	درجة الموافقة منخفضة
من 2.6 الى 3.39	درجة الموافقة متوسطة
من 3.4 الى 4.19	درجة الموافقة مرتفعة
من 4.2 الى 5	درجة الموافقة مرتفعة جدا

يبين الجدول رقم (24) الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بشروط القرض

الرقم	الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
صعوبات تتعلق بسعر الفائدة والضمانات				
1	إن ضعف قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات (أصول عقارية، كفالات مصرفية) يؤدي لصعوبة الحصول على التمويل اللازم	184	4.2391	0.77346
2	تفرض الجهات الإشرافية قيود مشددة تؤدي لصعوبة تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	184	4.3152	0.66001
3	يتم فرض أسعار فائدة مرتفعة ولا تلائم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	184	4.1848	0.60831
4	تتمتع القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطرة	184	4.0435	0.64296
صعوبات تتعلق بمدة القرض				
5	عدم كفاية فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	184	4.2826	0.75857
6	افتقار المؤسسة التمويلية لمنح القروض الميسرة من حيث الأقساط وفترة السماح	184	4.3913	0.62649
		184	4.2428	0.42850

جاء المتوسط الحسابي لكامل المحور 4.24 بموافقة مرتفعة جداً وبانحراف معياري 0.42 عند مستوى معنوية 0.00 وقد تراوحت المتوسطات ما بين 4.04 و 4.93 حيث جاءت العبارة السادسة أولاً: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.93 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى افتقار المؤسسة التمويلية لمنح القروض الميسرة من حيث الأقساط وفترة السماح.

تلتها العبارة الثانية: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.31 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى أن الجهات الإشرافية تقوم بفرض قيود مشددة تؤدي لصعوبة تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تلتها العبارة الخامسة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.28 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى عدم كفاية فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يشير إلى موافقة أفراد العينة على أن الصعوبات المتعلقة بشروط القرض تكمن في الصعوبات المتعلقة بمدة القرض، ومن ثم تأتي الصعوبات المتعلقة بسعر الفائدة والضمانات.

تلتها العبارة الأولى: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.23 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى أن ضعف قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات (أصول عقارية، كفالات مصرفية) يؤدي لصعوبة الحصول على التمويل اللازم.

تلتها كل من العبارة الثالثة والرابعة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارات 4.04-4.18 تبعاً وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى أنه يتم فرض أسعار فائدة مرتفعة ولا

تلائم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تتمتع القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطرة.

يبين الجدول رقم (25) الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بالسيولة لدى الجهات الممولة

الرقم	الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إن عدم توفر السيولة الكافية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى عدم القدرة على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع.	184	4.0435	0.65974
2	يعتبر قلة رأس المال في مرحلة تأسيس المشروع عقبة في طريق نجاحه وتوسيع أنشطته ومنتجاته	184	3.7391	0.95665
3	انخفاض العائد الذي تحققه مؤسسات التمويل من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	184	4.1848	0.72322
	المحور الثاني	184	3.9891	0.64904

جاء المتوسط الحسابي لكامل المحور 3.98 بموافقة مرتفعة وانحراف معياري 0.64 عند مستوى معنوية 0.00 وقد تراوحت المتوسطات ما بين 3.7 و 4.18 حيث جاءت العبارة الثالثة أولاً: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.18 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى انخفاض العائد الذي تحققه مؤسسات التمويل من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تلتها العبارة الأولى: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.04 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على

مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى أن عدم توفر السيولة الكافية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى عدم القدرة على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع.

أنت العبارة الثانية أخيراً: بمتوسط 3.7 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى أن قلة رأس المال في مرحلة تأسيس المشروع يعتبر عقبة في طريق نجاحه وتوسيع أنشطته ومنتجاته.

يبين الجدول رقم (26) الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بطبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضعف القدرة الائتمانية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	184	4.1196	0.83427
2	ضعف قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة وموضوعية	184	3.8152	0.87378
3	ضعف قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم البيانات المالية المطلوبة	184	3.8804	0.64176
4	عدم دقة المعلومات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة	184	4.0000	0.89930
5	تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسديد الأقساط يؤثر على قرار منحها القرض	184	3.8913	0.81591
6	تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها.	184	3.5870	0.77038
7	عدم وجود ثقافة الاقتراض لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة	184	3.9239	0.63131
8	نقص المهارات الفنية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة	184	4.2717	0.87595

0.79996	4.1630	184	تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة عدم الاستعانة بذوي الاختصاص للاستفادة منهم في النواحي المالية.	9
0.46359	3.9614	184	المحور الثالث	

جاء المتوسط الحسابي لكامل المحور 3.96 بموافقة مرتفعة وانحراف معياري 0.46 عند مستوى معنوية 0.00 جاءت العبارة الثامنة أولاً: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.27 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى نقص المهارات الفنية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تلتها العبارة التاسعة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.16 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة عدم الاستعانة بذوي الاختصاص للاستفادة منهم في النواحي المالية.

تلتها العبارة الأولى: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.11 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى ضعف القدرة الائتمانية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تلتها العبارة الرابعة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى عدم دقة المعلومات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أنت العبارة السابعة تالياً: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 3.9 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى عدم وجود ثقافة الاقتراض لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أنت العبارة الخامسة تالياً: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 3.89 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسديد الأقساط يؤثر على قرار منحها القرض.

أنت بعدها كل من العبارات الثالثة والثانية والسادسة بموافقات متقاربة، كان أقل متوسط حسابي لها في العبارة الخامسة والتي حظيت بموافقة أفراد العينة ولكن بنسب منخفضة، وبالتالي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبات في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها، ولكن بشكل ضئيل.

يبين الجدول رقم (27) الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بطبيعة مؤسسات التمويل

الرقم	الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
صعوبات تتعلق بضعف أنظمة مؤسسات التمويل				
1	عدم توفر المرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة	184	3.9891	0.63581
2	ارتفاع تكاليف إدارة القرض	184	3.9891	0.81642
3	طول الفترة اللازمة لدراسة طلبات القرض	184	3.6848	0.62602
4	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة	184	3.8804	0.78011
5	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة	184	3.9348	0.65794
6	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوحة	184	4.0543	0.80115
7	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض	184	4.1957	0.61385
8	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح	184	3.5000	0.97510

			الممنوحة للقرض	
صعوبات تتعلق بالإجراءات الإدارية				
9	وجود مشاكل في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من ناحية الوقت المطلوب لإتمام الخدمة المصرفية	184	4.1630	0.79996
10	وجود مشاكل في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من ناحية نوعية وكم المستندات المطلوبة لإنجازها	184	3.9891	0.63581
11	صعوبة الحصول على قروض للتمويل نظراً لتعقيد الإجراءات الإدارية والسياسة الداخلية لمؤسسة التمويل	184	3.9891	0.81642
	المحور الرابع	184	4.0128	0.41721

جاء المتوسط الحسابي لكامل المحور 4.01 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.41 عند مستوى معنوية 0.00 جاءت العبارة السابعة أولاً: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.19 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض.

تلتها العبارة التاسعة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.16 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى وجود مشاكل في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من ناحية الوقت المطلوب لإتمام الخدمة المصرفية.

تلتها العبارة السادسة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.05 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوحة.

تلتها كل من العبارات الأولى والثانية والعاشر والحادية عشرة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 3.98 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى وجود مشاكل في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من ناحية نوعية وكم المستندات المطلوبة لإنجازها، صعوبة الحصول على قروض للتمويل نظراً لتعقيد الإجراءات الإدارية والسياسة الداخلية لمؤسسة التمويل. عدم توفر المرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف إدارة القرض.

يبين الجدول رقم (28) الإحصاءات الوصفية لإجابات المستقصى آرائهم على الصعوبات المتعلقة بغياب الدعم الحكومي وضعف الإطار المؤسسي

الرقم	الفقرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	غياب إطار مؤسسي فعال يؤمن الدعم المادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	184	3.6848	0.62602
2	لا يوجد دعم حكومي كافٍ للمشروع	184	3.8804	0.78011
3	عدم قيام الحكومة بدورها المطلوب في تقديم الدعم والتشجيع على تمويل المشروعات الصغيرة.	184	3.9348	0.65794
4	تعدد الجهات الضريبية والجمركية التي تتعامل مع المشروع	184	4.0543	0.80115
5	وجود ضرائب مرتفعة مما يؤثر على تدني ربحية الشركة	184	4.1957	0.61385
6	عدم وجود قوانين تشجع على إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة	184	4.2717	0.87595
7	وجود وتفتشي الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة	184	4.1630	0.79996
8	تعقد الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات	184	3.9891	0.63581
9	وجود نقص في الدعم الحكومي المقدم (قروض بفوائد قليلة، جدولة الديون المتعثرة، إعفاء جمركي، إعفاءات ضريبية)	184	3.9891	0.81642

0.62602	3.6848	184	وجود مشكلات كبيرة في تأمين القطع الأجنبي اللازم لتأمين المستوردات	10
0.78011	3.8804	184	عدم وجود معاملة تفضيلية لهذه الشركات في السياسات الضريبية أو الجمركية	11
0.41776	3.9753	184	المحور الخامس	

جاء المتوسط الحسابي لكامل المحور 3.97 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.41 عند مستوى معنوية 0.00 جاءت العبارة السادسة أولاً: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.27 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى عدم وجود قوانين تشجع على إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تلتها العبارة الخامسة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.19 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى وجود ضرائب مرتفعة مما يؤثر على تدني ربحية الشركة.

تلتها العبارة السابعة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.16 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى وجود وتفتشي الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة.

تلتها العبارة الرابعة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 4.05 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى تعدد الجهات الضريبية والجمركية التي تتعامل مع المشروع.

تلتها كل من العبارة الثامنة والتاسعة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 3.98 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون

في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى تعقد الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات، وجود نقص في الدعم الحكومي المقدم (قروض بفوائد قليلة، جدولة الديون المتعثرة، إعفاء جمركي، إعفاءات ضريبية).

تلتها العبارة الثالثة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 3.93 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى عدم قيام الحكومة بدورها المطلوب في تقديم الدعم والتشجيع على تمويل المشروعات الصغيرة.

تلتها كل من العبارة الثانية والحادية عشرة: حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المستقصى آرائهم على مضمون هذه العبارة 3.88 وبما أن هذا المتوسط أكبر من 3.4 وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارة، وهذا يشير إلى عدم وجود معاملة تفضيلية لهذه الشركات في السياسات الضريبية أو الجمركية.

سادساً: اختبار الفرضيات الإحصائية.

لاختبار فرضيات الدراسة تم إجراء اختبار one sample test (اختبار t لعينة واحدة)، وذلك بعد التأكد من شروط استخدام اختبار T (قياس المتغير التابع بشكل كمي، والتوزيع الاعتمالي للبيانات).

اختبار الفرضية الأولى:

هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في سورية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود إلى طبيعة عمل المشروع.

تم إجراء اختبار كولمجروف - سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعتمالي لصعوبات التمويل المتعلقة بطبيعة عمل المشاريع الصغيرة.

الجدول رقم (29) اختبار التوزيع الطبيعي لصعوبات طبيعة عمل المشروع

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	
اختبار كولمجروف - سمرنوف	
Asymp. Sig. (2-tailed)	Kolmogorov-Smirnov Z
0.375	0.925

المصدر: البرنامج الإحصائي SPSS

أظهرت نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف أن قيمة الاختبار تساوي (0.925) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (0.375) وبما أن قيمة sig أكبر من (5%) إذاً، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T محققة، وعليه تظهر نتائج اختبار One-Sample Test كما يلي:

الجدول رقم (30) نتائج اختبار One-Sample Test لصعوبات طبيعة عمل المشروع

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
طبيعة عمل المشروع	184	3.9614	0.46359	0.03418

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
طبيعة عمل المشروع	28.129	183	0.000	0.96135	0.8939	1.0288

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الوسط الحسابي لصعوبات طبيعة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكامل عينة الدراسة، يساوي (3.961) بانحراف معياري (0.463) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي مما يدل على أن الشركات تعاني من صعوبات فيما

بطبيعة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (28.129) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig=0.000) أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية، حيث أن هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في سورية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود إلى طبيعة عمل المشروع.

اختبار الفرضية الثانية:

هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في سورية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود إلى طبيعة مؤسسات التمويل.

تم إجراء اختبار كولمجروف - سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعتدالي لصعوبات التمويل المتعلقة بطبيعة مؤسسات التمويل.

الجدول رقم (31) اختبار التوزيع الطبيعي لصعوبات طبيعة مؤسسات التمويل

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	
اختبار كولمجروف - سمرنوف	
Asymp. Sig. (2-tailed)	Kolmogorov-Smirnov Z
0.345	0.914

المصدر: البرنامج الإحصائي SPSS

أظهرت نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف أن قيمة الاختبار تساوي (0.914) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (0.345) وبما أن قيمة sig أكبر من 5%، إذاً، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T محققة، وعليه تظهر نتائج اختبار One-Sample Test كما يلي:

الجدول رقم (32) نتائج اختبار One-Sample Test لصعوبات طبيعة مؤسسات التمويل

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
طبيعة مؤسسات التمويل	184	4.0128	0.41721	0.03076

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
طبيعة مؤسسات التمويل	32.930	183	0.000	1.01285	0.9522	1.0735

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الوسط الحسابي لصعوبات طبيعة مؤسسات التمويل لكامل عينة الدراسة، يساوي (4.012) بانحراف معياري (0.417) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) مما يدل على أن الشركات تعاني من صعوبات فيما يتعلق بطبيعة مؤسسات التمويل، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (32.930) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig=0.000) أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية، وبالتالي هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في سورية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود إلى طبيعة مؤسسات التمويل.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تؤدي أنظمة المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

تم إجراء اختبار كولمجروف - سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعدالي لصعوبات التمويل ومعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ووفق الاختبار

المذكور يتم قبول الفرض بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)،
وفق الجدول أدناه.

الجدول رقم (33) اختبار التوزيع الطبيعي لأنظمة مؤسسات التمويل

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	
اختبار كولمجروف - سمرنوف	
Asymp. Sig. (2-tailed)	Kolmogorov-Smirnov Z
0.378	0.911

المصدر: البرنامج الإحصائي SPSS

أظهرت نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف أن قيمة الاختبار تساوي (0.911) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (0.378) وبما أن قيمة sig أكبر من (5%)، إذاً، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T محققة، وعليه تظهر نتائج اختبار One-Sample Test كما يلي:

الجدول رقم (34) نتائج اختبار One-Sample Test لصعوبات أنظمة مؤسسات التمويل

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
السيولة المتاحة	184	3.9891	0.64904	0.04785

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
السيولة المتاحة	20.672	183	0.000	0.98913	0.8947	1.0835

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الوسط الحسابي لصعوبات القرض لكامل عينة الدراسة، يساوي (3.989) بانحراف معياري (0.649) وهو أكبر من الصفر مما يدل على أن الشركات تعاني من صعوبات فيما يتعلق بأنظمة المؤسسات التمويلية، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (20.672) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig=0.000) أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية، وبالتالي تؤدي أنظمة المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الفرعية الثانية:

تؤدي الإجراءات الإدارية في المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

تم إجراء اختبار كولمجروف - سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعتدالي لصعوبات التمويل ومعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ووفق الاختبار المذكور يتم قبول الفرض بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)، وفق الجدول أدناه.

الجدول رقم (35) اختبار التوزيع الطبيعي للإجراءات الإدارية

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	
اختبار كولمجروف - سمرنوف	
Asymp. Sig. (2-tailed)	Kolmogorov-Smirnov Z
0.345	0.985

المصدر: البرنامج الإحصائي SPSS

أظهرت نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف أن قيمة الاختبار تساوي (0.985) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (0.345) وبما أن قيمة sig أكبر من (5%)، إذاً، فالبيانات تتبع التوزيع

الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T محققة، وعليه تظهر نتائج اختبار One-Sample Test كما يلي:

الجدول رقم (36) نتائج اختبار One-Sample Test للإجراءات الإدارية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
السيولة المتاحة	184	3.654	0.6934	0.0251

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
السيولة المتاحة	20.652	183	0.000	0.98913	0.8947	1.0835

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الوسط الحسابي لصعوبات الإجراءات الإدارية لكامل عينة الدراسة، يساوي (3.654) بانحراف معياري (0.639) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي مما يدل على أن الشركات تعاني من صعوبات فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (20.652) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig=0.000) أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية، وبالتالي تؤدي الإجراءات الإدارية في المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

تؤدي السيولة لدى المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

تم إجراء اختبار كولمجروف - سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعتدالي لصعوبات التمويل المتعلقة بصعوبات السيولة لدى الجهات الممولة.

الجدول رقم (37) اختبار التوزيع الطبيعي للسيولة المتوفرة لدى الجهات الممولة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	
اختبار كولمجروف - سمرنوف	
Asymp. Sig. (2-tailed)	Kolmogorov-Smirnov Z
0.477	0.905

المصدر: البرنامج الإحصائي SPSS

أظهرت نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف أن قيمة الاختبار تساوي (0.905) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (0.477) وبما أن قيمة sig أكبر من (5%) إذاً، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T محققة، وعليه تظهر نتائج اختبار One-Sample Test كما يلي:

الجدول رقم (38) نتائج اختبار One-Sample Test للسيولة المتوفرة لدى الجهات الممولة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الإجراءات الإدارية	184	3.9891	0.64904	0.04785

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الإجراءات الإدارية	20.672	183	0.000	0.98913	0.8947	1.0835

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الوسط الحسابي لصعوبات السيولة لدى الجهات الممولة لكامل عينة الدراسة، يساوي (3.989) بانحراف معياري (0.649) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) مما يدل على أن الشركات تعاني من صعوبات فيما يتعلق بشروط القرض، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (10.525) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig=0.000) أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية، حيث تؤدي السيولة لدى المؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

تؤدي شروط منح القرض دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

تم إجراء اختبار كولمغوروف - سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعتدالي لصعوبات التمويل المتعلقة بصعوبات السيولة لدى الجهات الممولة.

الجدول رقم (39) اختبار التوزيع الطبيعي لشروط منح القرض

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	
اختبار كولمجوروف - سمرنوف	
Asymp. Sig. (2-tailed)	Kolmogorov-Smirnov Z
0.458	0.904

المصدر: البرنامج الإحصائي SPSS

أظهرت نتائج اختبار كولمجوروف - سمرنوف أن قيمة الاختبار تساوي (0.904) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (0.458) وبما أن قيمة sig أكبر من (5%)، إذًا، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T محققة، وعليه تظهر نتائج اختبار One-Sample Test كما يلي:

الجدول رقم (40) نتائج اختبار One-Sample Test لشروط منح القرض

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
شروط منح القرض	184	4.2428	0.42850	0.03159

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
شروط منح القرض	39.341	183	0.000	1.24275	1.1804	1.3051

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الوسط الحسابي لصعوبات السيولة لدى الجهات الممولة لكامل عينة الدراسة، يساوي (4.24) بانحراف معياري (0.428)

وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) مما يدل على أن الشركات تعاني من صعوبات فيما يتعلق بشروط القرض، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (39.341) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig=0.000) أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية، حيث تؤدي شروط منح القرض دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

الفرضية الثالثة:

هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود إلى غياب الدعم الحكومي وضعف الإطار المؤسسي.

تم إجراء اختبار كولمجروف - سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعتدالي لصعوبات التمويل المتعلقة بغياب الدعم الحكومي والإطار المؤسسي الفعال.

الجدول رقم (41) اختبار التوزيع الطبيعي لغياب الدعم الحكومي والإطار المؤسسي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	
اختبار كولمجروف - سمرنوف	
Asymp. Sig. (2-tailed)	Kolmogorov-Smirnov Z
0.365	0.927

المصدر: البرنامج الإحصائي SPSS

أظهرت نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف أن قيمة الاختبار تساوي (0.927) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (0.365) وبما أن قيمة sig أكبر من 5%، إذاً، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T محققة، وعليه تظهر نتائج اختبار One-Sample Test كما يلي:

الجدول رقم (42) نتائج اختبار One-Sample Test لغياب الدعم الحكومي والاطار المؤسساتي

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الدعم الحكومي	184	3.9753	0.41776	0.03080

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الدعم الحكومي	31.668	183	0.000	0.97530	0.9145	1.0361

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الوسط الحسابي لغياب الدعم الحكومي لكامل عينة الدراسة، يساوي (3.97) بانحراف معياري (0.417) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) مما يدل على أن الشركات تعاني من صعوبات فيما يتعلق بغياب الدعم الحكومي وتوافر الإطار المؤسساتي، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (31.668) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig=0.000) أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية، حيث أن هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود إلى غياب الدعم الحكومي وضعف الإطار المؤسساتي.

الفرضية الرابعة:

يوجد فروق ذو دلالة معنوية في مدى الصعوبات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعاً لنوع لجهة الممولة (البنوك ومؤسسات التمويل الصغير).

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA Test) هو أسلوب إحصائي يستخدم لإظهار الفرق بين متوسطين أو أكثر من خلال تحليل الاختلاف داخل وبين الفئات المختلفة.

يبيّن الجدول رقم (43) تحليل نتائج اختبار One-Way ANOVA Test

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
شروط القرض	Between Groups	0.046	1	0.046	0.250	0.618
	Within Groups	33.555	182	0.184		
	Total	33.601	183			
السيولة	Between Groups	0.003	1	0.003	0.008	0.030
	Within Groups	77.086	182	0.424		
	Total	77.089	183			
طبيعة عمل المشاريع	Between Groups	0.011	1	0.011	0.049	0.825
	Within Groups	39.320	182	0.216		
	Total	39.330	183			
طبيعة مؤسسات التمويل	Between Groups	0.063	1	0.063	0.361	0.042
	Within Groups	31.791	182	0.175		
	Total	31.854	183			
الدعم الحكومي	Between Groups	0.056	1	0.056	0.320	0.572
	Within Groups	31.881	182	0.175		
	Total	31.937	183			

أظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

- إن مستوى الدلالة بالنسبة لشروط القرض مساوي إلى 0.618 أكبر من 0.05 وهو غير دال إحصائياً لذا لا يوجد اختلاف وفروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل بنوعها فيما يتعلق بشروط القرض.
- إن مستوى الدلالة بالنسبة للسيولة المتاحة لدى مؤسسات التمويل مساوي إلى 0.030 أصغر من 0.05 وهو دال إحصائياً لذا يوجد اختلاف وفروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل بنوعها فيما يتعلق بالسيولة المتاحة لديها حيث يمكن القول أن مؤسسات التمويل الصغير تعاني بدرجة أكبر من البنوك فيما يتعلق بالسيولة المتاحة لديها.
- إن مستوى الدلالة بالنسبة لطبيعة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مساوي إلى 0.825 أكبر من 0.05 وهو غير دال إحصائياً لذا لا يوجد اختلاف وفروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين

الصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل بنوعيتها فيما يتعلق بطبيعة عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- إن مستوى الدلالة بالنسبة لطبيعة مؤسسات التمويل (أنظمة مؤسسات التمويل والاجراءات الادارية المتبعة فيها) مساوي إلى 0.042 أصغر من 0.05 وهو دال إحصائياً لذا لا يوجد اختلاف وفروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل بنوعيتها فيما يتعلق بطبيعة مؤسسات التمويل حيث أن الفروق ظهرت لصالح البنوك أي أن البنوك تعاني من هذه الصعوبات بشكل أكبر من مؤسسات التمويل الصغير، ربما يعود الامر إلى تعدد الجهات الوصائية الإشرافية والرقابية المشرفة على قطاع البنوك، وتعدد الأنظمة والتشريعات التي تتطلبها.
- إن مستوى الدلالة بالنسبة للدعم الحكومي والإطار المؤسستي مساوي إلى 0.572 أكبر من 0.05 وهو غير دال إحصائياً لذا لا يوجد اختلاف وفروق جوهرية وذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل بنوعيتها فيما يتعلق بغياب الدعم الحكومي والإطار المؤسستي أي أن كلا النوعين من المؤسسات التمويلية تعاني من الصعوبات نفسها.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية والإحصاءات الوصفية:

- 1- لدى سورية بنية بشرية واقتصادية واجتماعية يتوجب علينا استثمارها بالشكل الأمثل
 - 2- لدى جميع الجهات المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نية واضحة لتطوير بيئة الأعمال الخاصة بهذه المشاريع
 - 3- تخبط السياسات النقدية تبعاً لمتغيرات سعر الصرف، تؤثر بشكل سلبي على إمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل المناسب وفي الوقت المناسب
 - 4- تعدد الجهات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتضارب توجهاتها في بعض الأحيان، إضافة لعدم التنسيق الفعال أحياناً أخرى يؤدي إلى أثار سلبية وتشتت في البدء أو تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الجهات المباشرة
- مديرية تنمية المرأة الريفية - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
 - هيئة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
 - برنامج سوق الضيقة - لجان المحافظات التابعة لوزارة الإدارة المحلية
 - المؤسسات التنموية - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
 - هيئة التنمية والتشغيل - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
 - مديرية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة - غرفة تجارة دمشق
 - المؤسسات التمويلية - مفوضية الحكومية لدى المصارف
 - مؤسسة ضمان مخاطر القروض - مؤسسة خاصة مملوكة للمصارف العامة والخاصة ومؤسسات التمويل الصغير
 - المصارف العامة - وزارة المالية

- الجهات غير المباشرة

مديريات السجل التجاري- وزارة التموين والتجارة الداخلية

مديريات المالية والتحصيل الضريبي- وزارة المالية

تنظيم عقود الآجار- مكاتب المحافظات وزارة الإدارة المحلية

النقابات واللجان المرتبطة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

5- التباين في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الجهات النازمة لعملها وعدم وجود تعريف واضح.

6- اعتماد أغلب التعاريف على معيار رأس المال وعدد العمال، خاصة أن معيار رأس المال لم يعدل مع التغيرات الحاصلة بسعر صرف الليرة السورية خلال فترة الحرب وهذا يؤثر بشكل سلبي على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلى المؤسسات التمويلية العاملة ضمن هذا النطاق.

7- افتقار التدريب الموجه إلى المستفيدين والذي تقوم به الجهات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الابتكار وتشجيع الأفكار الإبداعية واقتصاره في معظمه على الشرح النظري.

8- الظروف الاقتصادية الحالية وتقلبات أسعار الصرف وغلاء المعيشة تقف عائقاً أمام رواد الأعمال الشباب في المبادرة لتطبيق أفكارهم الإبداعية.

9- هناك تزايد في وعي أهمية الدور التنموي للمشروعات والمتوسطة والصغيرة في سورية، لكن ذلك لا يمنع من ضرورة الاستمرار بالعمل على تعزيز الوعي العام بأهمية هذا القطاع على مستوى الأفراد والمجتمع.

10- تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة مشكلات تمويلية وخال كبير في الجانب التمويلي الخاص بها من ناحية إمكانية وسهولة الحصول على التمويل المطلوب من مؤسسات التمويل.

11- هناك صعوبات تتعلق بضعف أنظمة مؤسسات التمويل، والإجراءات الإدارية المتبعة، إضافة إلى صعوبات تتعلق بمدة القرض وسعر الفائدة والضمانات على القروض.

النتائج المتعلقة بالمؤسسات التمويلية:

صعوبات ترتبط بعمليات التمويل داخل مؤسسات التمويل الصغير والمصارف العاملة

1- من ناحية قبول فكرة المشروع والوقت اللازم لدراسة الملف الائتماني والكوادر المصرفية المدربة بالشكل الأمثل

2- عدم توفر معظم وسائل التمويل التي يقدمها النظام المصرفي الإسلامي وهذا يشكل ضعف في عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أن معظم المصارف الإسلامية تعمل بصيغة تمويلية أو ثلاث على الأكثر، ومن الصيغ المغيبة الاستصناع والمضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك والقرض الحسن وهذه الصيغ لها أثر إيجابي كبير في حال تفعيلها

3- الفرق الكبير بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي الذي تتقاضاه مؤسسات التمويل الصغير، وهذا يشكل عائق في حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل خاصة في الفترة الأولية من عمر المشروع حيث أن معدل الفائدة يتأكل بالفوائد ومن الممكن أن يؤدي إلى تعثر المستفيد في بعض الأحيان.

4- توجه معظم المصارف العاملة ومؤسسات التمويل الصغير نحو قبول العقار كضمان للقروض واعتمادهم بشكل رئيسي عليه، ومؤخراً تحديد مناطق هذا العقار وحصرها بالمناطق الغير متضررة من الحرب الأخيرة في سورية وهذا أثر بشكل سلبي على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وردعهم عن الإقدام نحو الحصول على التمويل

صعوبات ترتبط بالمستفيد

1- توجه معظم المستفيدين من نفس المنطقة أو الناحية الإدارية إلى نفس المشروع ونفس الفكرة كونها نجحت مع أحدهم.

2- اعتقاد بعض المستفيدين من أن الأفكار التي يطرحونها تعتبر شرط لازم وكافي لنجاح المشروع، وهذا الاعتقاد خاطئ كون الفكرة لاقيمة لها دون تطبيق أو حتى دراسة جدوى لهذه الفكرة وإمكانية تطبيقها وتحويلها لمشروع ريادي ناجح.

- 3- تدني مفهوم الادخار لدى عدد كبير من المستفيدين وبالتالي يتوجه العديد منهم نحو التمويل ولصعوبة الحصول على التمويل المصرفي قد يتوجه البعض إلى التمويل عن طريق الإقتراض من أشخاص يمتهنون عمليات الدين بالربا وبمبالغ فائدة عالية وبالتالي يصل معظم هؤلاء المستفيدين من هذا الدين إلى العجز والإفلاس.
- 4- توجه عدد من المستفيدين نحو المشاريع التقليدية وغياب الابتكار والإبداع في صنع الأفكار ودراسة إمكانية تطبيقها

النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:

- 1- هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في سورية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود إلى طبيعة عمل المشروع وضعف القدرة الفنية فيها.
- 2- هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في سورية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود إلى طبيعة مؤسسات التمويل حيث تؤدي كلاً من انظمة المؤسسات التمويلية والإجراءات الإدارية فيها وشروط منح القرض دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.
- 3- هناك صعوبات تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعود إلى غياب الدعم الحكومي وضعف الإطار المؤسسي، حيث إن غياب الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر لهذا القطاع من أهم المعوقات التي تواجه تطور عملها.
- 4- يوجد فروق ذو دلالة معنوية في مدى الصعوبات التي تواجه المؤسسات التمويلية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعاً للجهة الممولة من البنوك والمؤسسات التمويلية، حيث أن مؤسسات التمويل الصغير تعاني بدرجة أكبر من البنوك فيما يتعلق بصعوبات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يوصي بما يلي:

- 1- توحيد جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بتطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة و العمل وبالتوازي على تطوير وتحسين البيئة التنظيمية النازمة لعمل هذا القطاع من جهة وتطوير قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض وأن التركيز على جانب دون الآخر لن يؤدي إلى النتائج المطلوبة.
- 2- السعي لتنظيم عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير التشريعات القانونية المرتبطة بإحداثها وعملها وإقرار حزمة من التشريعات التي تبسط إجراءات إحداثها من جهة و تطوير وتنمية هذه المشاريع من جهة ثانية وخاصة فيما يتعلق بقبول الضمانات
- 3- توفير حوافز تشجيعية لجذب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها تخفيض أسعار الفوائد على القروض ومنح إعفاءات ضريبية وجمركية بالفترة الأولى لعمل المشروع على أن لا تتجاوز 3 سنوات.
- 4- تبني الحكومة السورية ل خطة عمل طويلة الأجل تتضمن التنسيق عالي المستوى من كافة الوزارات والهيئات للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تضمن بذلك استمرار عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دون الخوف من صدور قرارات متضاربة أو مرحلية تضر بمصلحة عملهم.
- 5- إيجاد حلول لمشكلة التمويل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبحث عن مصادر تمويل جديدة واعتماد سياسات ائتمانية تشجيعية بالتشارك مع المصارف العاملة ومؤسسات التمويل وهيئة ضمان مخاطر القروض.

ثالثاً: المقترحات:

1- تهيئة البيئة التشريعية والاقتصادية لتلبية متطلبات المشاريع بإحداث فرع ضمن سوق دمشق للأوراق المالية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة لطرح أسهمها للتداول والحصول على التمويل المطلوب، حيث نجحت هذه التجربة في العديد من الدول في تأمين التمويل اللازم لإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نطاق عملها.

2- ابتكار مطارح للضمان بالتوازي مع الضمانات العقارية وقبولها كرهن مقابل عمليات التمويل، ونقترح ضمن هذا السياق إمكانية اعتبار الخيارات التالية كضمانات مقابل الحصول على التمويل

- المعدات والآلات المستوردة أو المصنعة محلياً (آلات صناعية - معدات حرفية...)
- الثروة الحيوانية يمكن قبولها كضمان بعد عملية حصرها من قبل وزارة الزراعة وإعطائها أرقام متسلسلة
- ضمانات شخصية من قبل لجان الأحياء والمناطق
- الهوية البصرية والأسماء التجارية والصناعية وحقوق الملكية الفكرية

وهذه المقترحات تفتح الباب لتنشيط قطاعات أخرى مثل قطاع التأمين فمثلاً لا يتم قبول الآلة أو العدد الصناعية كضمان إلا بعد حصولها على وثيقة تأمين

3- الاستفادة من تجارب المؤسسات التنموية في سورية فيما يخص تمويل المشاريع متناهية الصغر، ومنها ما قامت به الأمانة السورية للتنمية عبر أحد برامجها "مشروعي" حيث تم الاعتماد على اللجان المحلية للمناطق المستهدفة بالتمويل والمنتخبة من قبل أهالي تلك المناطق على أن تكون تلك اللجان هي الضامن لاسترداد السلف الممنوحة وبالتالي لا يستطيع المستفيد المستقبلي الحصول على السلفة إلا بعد تسديد المستفيد السابق لسلفته، حيث قدرت قيمة محفظة صناديق التسليف لبرنامج مشروعي خلال عام 2018¹ بحوالي 3 مليار ليرة سورية موزعة على عشر محافظات سورية

4- الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص المناطق الصناعية والعناقيد الصناعية والشبكات التجارية، والعمل على أن تكون هذه التكتلات ليس فقط تكتلات اقتصادية وإنما التوجه نحو

¹ تقرير الأمانة السورية للتنمية عام 2018، دمشق- سورية ص 20.

البعد الاجتماعي لها وتفعيله بالشكل الأمثل من التعاون والتكافل بين أصحاب المشاريع في تلك التكتلات.

5- التوسع بسياسات دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم حصرها بتقديم المساعدة إلى المستفيدين الأشد فقراً فحسب، وأن يصبح هدف هذه السياسات أوسع وصولاً إلى تحقيق ازدهار القطاع الخاص وتأمين نمو أكثر استدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

6- تفعيل دور حاضنات الأعمال في الجامعات والمراكز العملية لتكون مصدراً للبحث العلمي واستنباط الأفكار الخلاقة لجيل الشباب.

7- العمل على تطوير التعاون مع الدول الصديقة فيما يخص تقديم المنح والهبات والخطوط الائتمانية الموجهة لعمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تشجيع التبادل السلي مع هذه الدول للمنتجات النهائية لهذه المشاريع وهذا يساعد في كثير من الجوانب منها التسويق السلي والخدمي لمخرجات هذه المشاريع وتصديرها إلى الخارج.

8- قيام الهيئة المقترح إحداثها بالتنسيق والتواصل مع الجهات الحكومية والمنظمات والمؤسسات التنموية المحلية والدولية العاملة في الجمهورية العربية السورية لتوجيه وتنسيق نشاطاتها المرتبطة بتمويل ودعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة بما يتناسب مع الاحتياجات وتوجهات الهيئة.

9- السعي لتنظيم عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إقرار قوانين ونظم شاملة تنظم عمل هذه الشركات وصور التعامل معها تمويلاً، ودعمًا فنياً، وتدريباً، وتسويقاً، ومعاملة ضريبية، وتوفيراً للمعدات والخدمات وأماكن العمل، إلى غير ذلك من الأوجه الحيوية الضرورية لنجاح عمل هذه الشركات، وهنا لا بد من توفير صندوق وطني لرعاية وتنمية هذه المشروعات، ومنصات توفر بدائل تمويلية متعددة، توفير الدعم ولتدريب وحاضنات الأعمال.

10- فيما يخص التعريف بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر الخطوة الأولى في تحديد نطاق هذه المشاريع فإن الباحث يقترح التعاريف الآتية:

➤ المقترح الأول:

من خلال المراجعة لكل التعاريف السابقة والتي تم في البعض منها الاعتماد على رأس المال وعلى عدد الموظفين المسجلين في التأمينات الاجتماعية كمحدد لتصنيف المشروع.

قام الباحث بجولة ميدانية على العديد من الفعاليات التجارية والاقتصادية والخوض في العمليات التجارية السوقية المتعددة سواء الزراعية أو السياحية وحتى الحرفية والمحال التجارية وجدنا من خلال ما سبق أنه يمكن الاعتماد على رأس المال وعدد العمال مع احتساب الفارق في سعر صرف الليرة مقابل العملات الأجنبية، حيث تكاد تكون النتيجة مقاربة إلى أن مشروع برأس مال يصل إلى ثلاثة ملايين ليرة سورية قد يحتاج بالحدود الوسطى إلى موظف واحد وقد تم العمل على أخذ هذا المعيار ضمن عملية قياس أحجام هذه المشاريع إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار موضوع التضخم وسعر الصرف حسب نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي بتاريخ شهر أيلول لعام 2019 حيث أن التعاريف السابقة كانت قد اعتمدت على وجود ثبات في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار وذلك كونها صدرت أغلبها قبل الحرب.

تم الوصول الى النتيجة التالية:

كل 3 مليون ليرة سورية بحاجة إلى موظف واحد ويمكن إجراء التعديلات المناسبة عند التطبيق وذلك لان كل مشروع يمكن أن يكون ذو احتياجات مختلفة عن المشروع الآخر حسب قطاع ونطاق عمل المشروع.

البيان	رأس المال	عدد الموظفين
مشروع متناهي الصغر	من 1 مليون إلى 20 مليون ليرة سورية	7
مشروع صغير	من 21 مليون إلى 75 مليون ليرة سورية	من 8 إلى 25
مشروع متوسط	من 76 مليون إلى 500 مليون ليرة سورية	26 فما فوق

بالنسبة لعدد الموظفين تم وضع الفارق بين الحد الأدنى والحد الأعلى وذلك يتناسب مع المستويات العلمية والقدرات والخبرات التي يتمتع بها الموظفين الذين يتم اختيارهم.

➤ المقترح الثاني:

التنسيق عبر الهيئة المقترح إحداثها مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية للوصول إلى بيانات دقيقة عن حجم الأعمال في القطاع الرسمي والمنظم وغير الرسمي للوقوف على إيجاد تعريف حقيقي وموضوعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث يتم وضع ضوابط تحدد نوعية المشروع ضمن نفس القطاع وحتى ضمن فروع هذا القطاع وعلى سبيل المثال لا الحصر، القطاع الزراعي فما يمكن تصنيفه كمشروع متناهي الصغر ضمن فرع الثروة الحيوانية يمكن أن يصنف مشروع صغير ضمن فرع زراعة الخضراوات

➤ المقترح الثالث :

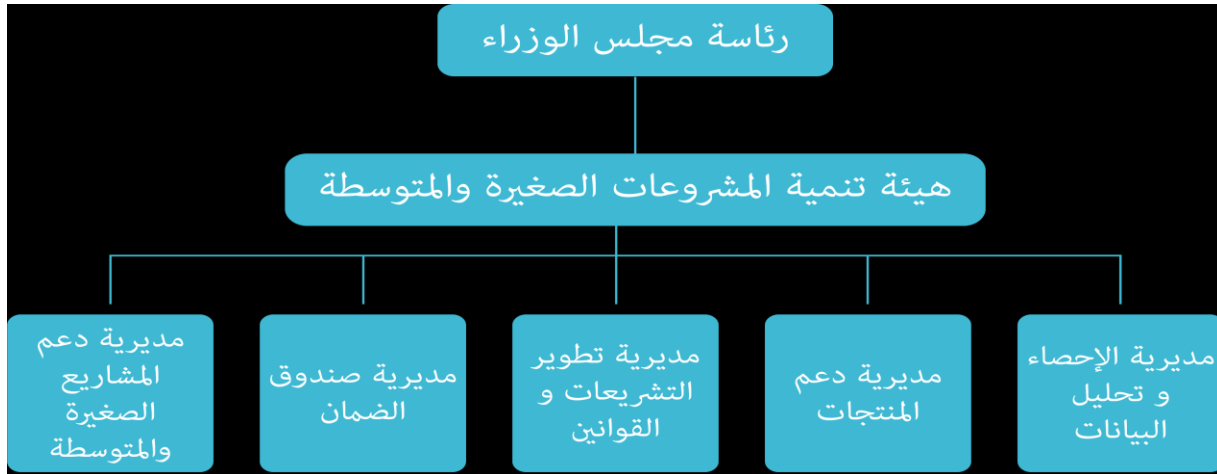
الاعتماد في تحديد حجم المشروع على قيمة إجمالي الموجودات (الثابتة والمتداولة) وإجمالي المبيعات سواء كان المشروع قائم أو قيد الإنشاء وتم اختيار هذين العنصرين للتقييم كونهم يعكسون حقيقة حجم العمل إضافة إلى أن بعض المهن قيمة موجوداتها قليلة بالتناسب مع قيمة مبيعاتها لذا يكون من المفيد تحديد حجم المشروع بناء على هذين البندين سوياً، وتحديد القيم بربطها مع سعر صرف القطع الأجنبي أيهما أكبر.

➤ المقترح الرابع :

أن يتم وضع تعريف للمشاريع الكبيرة ضمن حدود دنيا لرأس المال وعدد العمال وقيمة إجمالي الموجودات وإجمالي المبيعات، وبناء عليه يتم اعتبار كافة المشاريع التي لا تحقق هذه القيم على أنها مشاريع صغيرة ومتوسطة.

11- إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كهيئة حكومية تتبع لرئاسة مجلس الوزراء ويتم تضمين جميع المديریات والهيئات المرتبطة بشكل مباشر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن نطاق عمل هذه الهيئة، بحيث تكون المرجع والمرشد الوحيد لأصحاب هذه المشاريع لتطوير أو البدء بأعمالهم وتحقيق الأثر لإيجابي المطلوب.

نموذج مقترح (مبسط) لهيئة المقترح إحداثها



وفيما يلي مهام كل مديرية من المديريات:

1- مهام مديرية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- بلورة وتوجيه الأفكار لدى المستفيدين و التي من الممكن أن تتحول إلى مشاريع حقيقية.
- المساعدة في الحصول على التمويل
- إعداد دراسات جدوى فعالة
- تدريب وتأهيل أصحاب المشاريع على السياسات الاستثمارية والإدارية والقدرة على الابتكار والتطوير
- المساعدة في تخفيض معدلات الفائدة المطبقة من قبل الجهات المانحة

2- مهام مديرية صندوق الضمان

مساعدة المستفيدين في البحث وتأمين الضمانات والكفالات اللازمة للحصول على التمويل من المؤسسات المانحة، وذلك في إطار الاعتماد على دراسات الجدوى المعدة من قبل مديرية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتنسيق مع هيئة ضمان مخاطر القروض

3- مهام مديرية تطوير التشريعات والقوانين

تقديم الاقتراحات بخصوص تطوير وتحديث القوانين والأنظمة السارية بما يتوافق مع نطاق عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحقيق نوع من المرونة التي تساعد على إحداث مثل هذه المشاريع

واستمرارها، إضافة لإمكانية تقديم الاقتراحات بخصوص القوانين والتشريعات الجديدة والمرتبطة بشكل مباشر بعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

4- مديرية دعم المنتجات

القيام بدراسات تسويقية شاملة للسوق المحلية والدولية لمساعدة هذه المشاريع لتحقيق نوع من التكامل في المنتجات مع المشاريع الكبيرة، ومراقبة منتجات هذه المشاريع من حيث جودتها وسعرها وقدرتها على المنافسة محلياً وعالمياً ومدى التزامها بمعايير الجودة العالمية، وإمكانية الاستفادة من عمليات التسويق الإلكتروني للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الزبائن

5- مديرية الإحصاء وتحليل البيانات

القيام بإعداد قاعدة بيانات متكاملة عن الأسواق والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري المحلي، حيث ستكون هذه البيانات عامل أساسي ومهم جداً لعمل باقي المديريات ورسم الخطط الاستراتيجية لعمل الهيئة، ويمكن القيام بذلك بالتنسيق مع المكتب المركزي للإحصاء لاستكمال البيانات المتوفرة حالياً.

بحيث تضم الهيئة في مجلس إدارتها عدد من أعضاء المؤسسات الحكومية والخاصة والذين لديهم تأثير في تسهيل عملية تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ عضو من وزارة المالية.
- ✓ عضو من وزارة الصناعة.
- ✓ عضو من وزارة الزراعة.
- ✓ عضو من وزارة التعليم العالي.
- ✓ عضو من وزارة السياحة.
- ✓ عضو من وزارة العدل.
- ✓ عضو من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- ✓ عضو من مصرف سورية المركزي.
- ✓ عضو من هيئة الاستثمار السورية.
- ✓ عضو من سوق دمشق للأوراق المالية.
- ✓ ممثلين عن اتحاد غرف الصناعة والتجارة والسياحة والاتحاد العام للفلاحين
- ✓ أربعة أعضاء من الخبراء المصرفيين والأكاديميين.

12- إيجاد حلول لمشكلة التمويل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمن هذا البند يقترح

الباحث أسلوب التمويل الآتي:

❖ تقوم الحكومة بالتنسيق مع هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقترح إحداثها ومع مصرف سورية المركزي و وزارة المالية بتخصيص مبلغ من الموازنة العامة للدولة لعمليات دعم الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتم طرح المبلغ للمصارف الخاصة ومؤسسات التمويل الصغير الراغبة في الدخول بعمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يكتب كل مصرف بنسبة معينة من المبلغ للقيام بعمليات التمويل لهذه المشاريع.

❖ بعد تخصيص المبلغ لكل مصرف حسب رغبته، يتم إيداع هذه المبالغ حسب التخصيص لكل مصرف كوديعة طويلة الأجل لصالح مصرف سورية المركزي أو الهيئة مقابل معدل فائدة منخفض يختلف عن المعدلات المطبقة مثلاً (3%) بعدها تقوم المصارف المكتتبة بعملية إعادة إقراض هذه المبالغ لتمويل إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة أو تطوير المشاريع القائمة وذلك بمعدل فائدة منخفض مقارنة مع معدل الإقراض السائد مثلاً (5%) بالتالي يكون مصرف سورية المركزي ومن خلفه الحكومة قد ساهم بعملية تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع تقاضى معدل فائدة على المبلغ المخصص للتمويل دون الإضرار بمصالح المصارف المشاركة بعمليات التمويل لهذا النوع من المشاريع أي أن الفائدة ستكون مشتركة وتعم على جميع الأطراف .

❖ إعداد دراسة جدوى مهنية يتم من خلالها حساب التكلفة الحقيقية للمشروع وبالتالي يتم تحديد المبلغ اللازم للتمويل وبعد الموافقة على المنح نقترح أيضا أن يمنح القرض حسب الاستخدام "حساب جاري مدين لتمويل المشتريات" إلى أن يتم الانتهاء بشكل كامل من إنجاز المشروع والبدء بالعمل.

❖ من خلال العملية السابقة يتم توفير السيولة اللازمة للمصارف للقيام بعمليات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويبقى موضوع توفر الضمانات والذي لا يقل أهمية عن موضوع توفير السيولة الكافية بمعدل تكلفة منخفض للقيام بعمليات التمويل، حيث يمكن من خلال مديرية صندوق الضمان أحد مديريات هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المقترح إحداثها" المساعدة في تأمين ودراسة الضمانات المقدمة لعملية التمويل والمشاركة في تغطية نسبة محددة لضمان المشروع تتفاوت حسب نوع المشروع المطلوب تمويله، وتأتي هذه

المرحلة بعد إعداد دراسة الجدوى وتقييم مخاطر المشروع حيث يوجد أكثر من سيناريو لتحديد الضمانات منها:

السيناريو الأول

قيمة الضمان = (قيمة المشروع + قيمة ضمان الهيئة / قيمة تمويل المصرف) * 100
قيام المؤسسة المانحة للتمويل بتغطية 70% من قيمة المشروع بضمانة المشروع كاملاً وبشكل طبيعي تكون هيئة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضامناً للمشروع بحدود 30% بالحدود الدنيا للضمان وبالتالي يكون المصرف قد حصل على ضمان بقيمة 186% من قيمة المشروع.

السيناريو الثاني

قيام المؤسسة المانحة للتمويل بتغطية 100% من قيمة المشروع بضمانة المشروع كاملاً، مع إمكانية الحصول على ضمان عقارية بنسبة معينة لا تتجاوز 50% من قيمة المشروع، إضافة إلى ضمان الهيئة والتي لا تقل عن 30% من قيمة المشروع، وبالتالي يكون المصرف قد حصل على ضمان بنسبة 180% من قيمة المشروع .

المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1- الخضر، علي، والمصطفى، سامر (2018) إدارة المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية.
- 2- خوني، رابح، حساني، رقية (2008) " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها " ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- 3- يوسف، توفيق عبد الرحيم (2002) "ادارة الأعمال التجارية الصغيرة "، دار صفاء للنشر، الأردن.
- 4- عمر، ايمن علي (2007) "ادارة المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 5- العطية، ماجدة (2002) " ادارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- 6- لحمزاوي ، محمد كمال خليل (2000) "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- 7- زاهر، تيسير، وعواد، يونس، وقريط، زكوان (2016) إدارة الإنتاج والعمليات، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، كلية الاقتصاد، سورية.
- 8- زيتوني، عمار (2006) " مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 9- شيحة رشيد، مصطفى (1999) "النقود والمصاريف والائتمان"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- 10- الشنطي ، أيمن، شقر، عامر (2007) " مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 11- الحناوي، محمد صالح (2000) "الإدارة المالية والتمويل"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 12- الرشيد رضا، عبد المعطي وآخرون (1999). "ادارة الائتمان"، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن.

- 13- عبد الوهاب، يوسف أحمد (2008). " التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- 14- هيكمل، محمد. (2003). "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية، مصر.
- 15- الحمزاوي، محمد كمال خليل (2000) " اقتصاديات الائتمان المصرفي"، منشأ المعارف، مصر.
- 16- سيري أحمد، عبد الرحمن (1996). " تنمية الصناعات الصغيرة"، دار المحمدية، الإسكندرية، مصر.
- 17- طلعت محمود، منال. (2001). "التنمية والمجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- 18- رحموني، أحمد (2011) "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 19- جواد، نبيل (2007) "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 20- النعيمي، عدنان تايه، (2010)، إدارة الائتمان: منظور شمولي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
- 21- السيسي، صلاح الدين، (2004)، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المستندية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- 22- الشلبي، مطيع (2009) دور المصارف في تمويل الاستثمار في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
- 23- الزبيدي، حمزة (2004) الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن.
- 24- نصار، احمد (2010) الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- 25- سفر، أحمد (2005) المصارف الإسلامية العمليات، المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، منشورات اتحاد المصارف العربية لبنان، بيروت، لبنان.

ثانياً: بحث أو ورقة عمل

- 1- أمير، معيزة مسعود (2016) نظرية الإشارات كمدخل لتفسير محددات التمويل بالقروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات - دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، الجزائر.
- 2- الدغيم، عبد العزيز؛ الأمين، ماهر؛ انجرو، إيمان، (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، ص 191-208، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
- 3- ريجان، بكر (2003) "دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق"، الملتقى السنوي السادس، الأكاديمية العربية، عمان، الأردن.
- 4- الساعدي، عمر مفتاح (2015) مدى تطبيق ونجاح التأجير التمويلي في المصارف الليبية - دراسة على مصرف التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، ليبيا، ص ص 48-64.
- 5- محمد، عزيز، عبد، أحمد (2013) التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العراقية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية. العراق.
- 6- الوندائي، نشأت مجيد حسن (2008) أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، العراق.
- 7- سيروب، رشا (2018)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية - سوق الأوراق المالية كخيار تمويلي، دراسات اقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق.
- 8- محمد لبيب عنبه، هاله (2002) "إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

- 9- مقابله، إيهاب (2017) الأثر التنموي للمشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 136، الكويت.
- 10- مقابله، إيهاب (2015) خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 125، الكويت.
- 11- مقابله، إيهاب (2015) الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 122، الكويت.
- 12- المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية- مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم، دراسات اقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، دمشق، 2018.
- 13- الساعدي، عمر مفتاح (2015) مدى تطبيق ونجاح التأجير التمويلي في المصارف الليبية - دراسة على مصرف التنمية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، ليبيا، ص ص 48-64.
- 14- مقالاتي، عاشور، وبلعدي، عبد الله (2017) المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التنموي بينهما، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، المجلد الثاني، ص ص 233-244، الجزائر.
- 15- مناصرة، سميرة، وعياش، زبير (2016) التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، الجزائر، ص ص 113-140.
- 16- عطوي، عبد القادر، ودومي، سمراء (2003) التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المغرب.
- 17- بن قطاف، أحمد (2016) دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد الأول، الجزائر.
- 18- بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن والتحديات، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، الإمارات، أبو ظبي، 2017.

- 19- تطبيق التأجير التمويلي في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، شركة فينبي، استشاريون في المال والأعمال، مصر، 2004.
- 20- خربوطلي، عامر (2016) المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز التنمية ومخرج الأزمة، محاضرة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية حول الأزمة السورية وتداعياتها الاقتصادية، دمشق، سورية.
- 21- صقر، راميا (2017) التقرير الختامي عن الفترة التدريبية الأولى في هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعد الوطني للإدارة العامة، دمشق، سورية.
- 22- تقرير الأمانة السورية للتنمية عام 2018، دمشق- سورية ص 20.

ثالثاً: رسائل جامعية:

- 1- التلا، عمران (2016)، واقع التسويق الداخلي في شركات الوساطة المالية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
- 2- جندي، حورية (2014) دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 3- حسين، علي، قبلان (2008) دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
- 4- خملة، إبراهيم (2017) دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة- وكالة بسكرة ما بين (2010-2016)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 5- رضوان، مجد الدين (2010) أثر المصارف التجارية في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

- 6- شتيوي، طارق، شمالي، محمد جهاد (2013) مدى إمكانية تطبيق أسلوب التأجير التمويلي في المصارف وشركات الصناعات الإنشائية العاملة في قطاع غزة - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
- 7- المسلف، عبلة (2006)، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- 8- مرام تيسير الفرا، (2012)، "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 9- حلحال، شهبناز (2016) دور البنوك في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- 10- إبراهيم، ميساء موسى محمد (2015) دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة - دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية من (2008-2014) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.
- 11- الشنباري، رامي هاشم، (2006)، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين.
- 12- العايب، ياسين (2011) " تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- 13- قريشي، يوسف (2005) "سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر". أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر.
- 14- مقلاتي، عليم (2014) التمويل الإيجاري كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 15- المللي، قمر (2015) المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

- 16- لوكريز، سمية (2008) أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
- 17- طالبي، خالد (2011) دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، الجزائر.
- 18- عبد الله، بن حمو (2010) تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، الجزائر.
- 19- حميدي، يوسف (2008) مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 20- آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015، مركز التجارة الدولية، (2015) الجزائر.
- 21- مرزوقي، نوال (2010) معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و14000- دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس- سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 22- شريط، مروان، وعشي، حياة (2013) رأس المال المخاطر ودوره كبديل تمويلي مستحدث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 23- خمقاني، نريمان، وبوخطة، رقاني (2013) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية - دراسة حالة بعض مؤسسات ورقلة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
- 24- الهندي، أحمد مصطفى (2013) العوامل المؤثرة في حجم الإيجار التمويلي لشركات المقاولات والإنشاءات في الأردن - دراسة اختبارية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.

- 25- بارود، أحمد توفيق (2011) معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
- 26- القانون رقم 18-01-2001.
- 27- القانون رقم 2 عام 2016، إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 28- القانون رقم 12 عام 2016، إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- 1- Key Figures on European Business with a special feature on SMEs, Eurostat, 2011 Edition.
- 2- Ministry of MSME, Annual Report 2014-2015, India.
- 3- Kurosh Rahmani, Forogh Rodgarnezhad, Karim Kiakojoy (2013) Assessment methods to finance small and medium enterprises (SME) in Qazvin Province, European Online Journal of Natural and Social Sciences 2013; vol.2, No.3 (s), pp. 1504-1511.
- 4- Abdulaziz M. Abdulsaleh1 & Andrew C. Worthington, (2013) Small and Medium-Sized Enterprises Financing: A Review of Literature, International Journal of Business and Management; Vol. 8, No. 14; 2013
- 5- Enhancing SME access to diversified financing instruments (2018) SME Ministerial Conference, DISCUSSION PAPER, OECD, Mexico City, P5.
- 6- Benjamin Yamb & Noé Ndjek (2016) The Determinants of the Choice of Alternative Financing Methods of SMEs in Bank Credit Rationing: Evidence from Cameroon, International Journal of Financial Research, Vol. 7, No. 5
- 7- Christian Masiak, Alexandra Morit, Frank Lang (2017) Financing Patterns of European SMEs Revisited: An Updated Empirical Taxonomy and Determinants of SME Financing Clusters, EIF Research & Market Analysis, European investment fund
- 8- world bank group (2018) IMPROVING ACCESS TO FINANCE FOR SMES. Opportunities through Credit Reporting, Secured Lending and Insolvency Practices.
- 9- Fernand Baudhuin ,L économie politique contemporaine, sous la direction de Louis Baudin ,Volume VIII Crédit et Banque économie et législation compares 3éme édition ,refondue, L,G,D,J,.2001

الملاحق



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

استبيان حول الشركات الصغيرة والمتوسطة

تكامل المنتج التمويلي مع الإطار المؤسسي

السيدة/ السيد المدير المالي في

تحية طيبة وبعد

هذه الاستبانة جزء من رسالة ماجستير بعنوان الشركات الصغيرة والمتوسطة تكامل المنتج التمويلي مع

الإطار المؤسسي، هذه الاستبانة موجهة لعينتين مصارف ومؤسسات التمويل الصغير.

نأمل منكم المساهمة في اتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية بشكل دقيق مع التأكيد

على أن المعلومات التي يتم الإدلاء بها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بالسرية التامة.

ولكم جزيل الشكر والامتنان

(يرجى التكرم بوضع إشارة ضمن الإجابة المناسبة بالنسبة لكم مستخدما واحد فقط من الخيارات المتاحة)

معلومات شخصية

1- المؤهل علمي		
☐ معهد متوسط	☐ إجازة جامعية	
☐ ماجستير	☐ دكتوراه	
2- الخبرة العملية		
☐ أقل من 5 سنوات	☐ من 5 وأقل من 10 سنة	
☐ من 11 وأقل من 15 سنة	☐ من 16 وأقل من 20 سنة	
3- الشركة الذي تعمل بها		
☐ مصرف إسلامي	☐ مصرف تقليدي	
☐ مؤسسة تمويلية أخرى		
4- تتضمن سياسة مؤسسة التمويل تحديد سقف سنوي لمبلغ القروض المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة		
☐ نعم	☐ لا	

الصعوبات التالية تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو متعلق بالبنك وأنظمتها ومنها ما هو متعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكفاية المنتج التمويلي المقدم إليها

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: صعوبات تتعلق بشروط القرض						
أ - صعوبات تتعلق بسعر الفائدة والضمانات						
1	إن ضعف قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات (أصول عقارية، كفالات مصرفية) يؤدي لصعوبة الحصول على التمويل اللازم	☐	☐	☐	☐	☐
2	تفرض الجهات الإشرافية قيود مشددة تؤدي لصعوبة تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐	☐
3	يتم فرض أسعار فائدة مرتفعة ولا تلائم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐	☐
4	تتمتع القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بارتفاع درجة المخاطرة	☐	☐	☐	☐	☐
ب - صعوبات تتعلق بمدة القرض						
5	عدم كفاية فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	☐	☐	☐	☐	☐
6	افتقار الشركة لمنح القروض الميسرة من حيث الأقساط وفترة السماح	☐	☐	☐	☐	☐

ثانياً: صعوبات تتعلق بالسيولة لدى الجهات الممولة					
1	إن عدم توفر السيولة الكافية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى عدم القدرة على توفير كامل التمويل المطلوب للمشروع.	☐	☐	☐	☐
2	يعتبر قلة رأس المال في مرحلة تأسيس المشروع عقبة في طريق نجاحه وتوسيع أنشطته ومنتجاته	☐	☐	☐	☐
3	انخفاض العائد الذي تحققه مؤسسات التمويل من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐
ثالثاً: صعوبات تتعلق ب طبيعة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة					
1	ضعف القدرة الائتمانية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐
2	ضعف قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة وموضوعية	☐	☐	☐	☐
3	ضعف قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم البيانات المالية المطلوبة	☐	☐	☐	☐
4	عدم دقة المعلومات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐
5	تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسديد الأقساط يؤثر على قرار منحها القرض	☐	☐	☐	☐
6	تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها.	☐	☐	☐	☐
7	عدم وجود ثقافة الاقتراض لدى المشروعات الصغيرة	☐	☐	☐	☐

					والمتوسطة	
☐	☐	☐	☐	☐	نقص المهارات الفنية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة	8
☐	☐	☐	☐	☐	تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة عدم الاستعانة بذوي الاختصاص للاستفادة منهم في النواحي المالية.	9
رابعاً: صعوبات تعود إلى طبيعة مؤسسات التمويل						
أ- صعوبات تتعلق بضعف أنظمة مؤسسات التمويل						
☐	☐	☐	☐	☐	عدم توفر المرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة	1
☐	☐	☐	☐	☐	ارتفاع تكاليف إدارة القرض	2
☐	☐	☐	☐	☐	طول الفترة اللازمة لدراسة طلبات القرض	3
☐	☐	☐	☐	☐	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة	4
☐	☐	☐	☐	☐	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العملات المطبقة	5
☐	☐	☐	☐	☐	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوحة	6
☐	☐	☐	☐	☐	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض	7
☐	☐	☐	☐	☐	ضعف مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقرض	8
ب- صعوبات تتعلق بالإجراءات الإدارية						

9	وجود مشاكل في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من ناحية الوقت المطلوب لإتمام الخدمة المصرفية	☐	☐	☐	☐	☐
10	وجود مشاكل في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من ناحية نوعية وكم المستندات المطلوبة لإنجازها	☐	☐	☐	☐	☐
11	صعوبة الحصول على قروض للتمويل نظراً لتعقيد الإجراءات الإدارية والسياسة الداخلية لمؤسسة التمويل	☐	☐	☐	☐	☐
خامساً: صعوبات تعود إلى غياب الدعم الحكومي والإطار المؤسسي الفعّال						
1	غياب إطار مؤسسي فعال يؤمن الدعم المادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐	☐
2	لا يوجد دعم حكومي كافٍ للمشروع	☐	☐	☐	☐	☐
3	عدم قيام الحكومة بدورها المطلوب في تقديم الدعم والتشجيع على تمويل المشروعات الصغيرة.	☐	☐	☐	☐	☐
4	تعدد الجهات الضريبية والجمركية التي تتعامل مع المشروع	☐	☐	☐	☐	☐
5	وجود ضرائب مرتفعة مما يؤثر على تدني ربحية الشركة	☐	☐	☐	☐	☐
6	عدم وجود قوانين تشجع على إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة	☐	☐	☐	☐	☐
7	وجود ونقشي الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة	☐	☐	☐	☐	☐
8	تعقد الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات	☐	☐	☐	☐	☐
9	وجود نقص في الدعم الحكومي المقدم (قروض بفوائد قليلة، جدولة الديون المتعثرة، إعفاء جمركي، إعفاءات	☐	☐	☐	☐	☐

					ضريبية)	
☐	☐	☐	☐	☐	وجود مشكلات كبيرة في تأمين القطع الأجنبي اللازم لتأمين المستوردات	10
☐	☐	☐	☐	☐	عدم وجود معاملة تفضيلية لهذه الشركات في السياسات الضريبية أو الجمركية	11